

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006-2013)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Abed El Qader SH. Abu Al Nour	اسم الطالب:	عبد القادر شعبان أبو النور
Date:	2016-05-30	التاريخ:	23 شعبان، 1437 هـ
Signature:		التوقيع:	



البرنامج المشترك للدراسات بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية



واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006-2013)

إعداد الباحث
عبد القادر شعبان أبو النور

إشراف
أ.د. عاطف إبراهيم عدوان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية
والعلاقات الدولية

1437هـ - 2016م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عبد القادر شعبان عبد القادر ابو النور، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها 2006-2013"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 19 جمادى الثاني 1437 هـ، الموافق 2016/03/28 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عاطف ابراهيم عدوان مشرفاً ورئيساً

د. نافذ ياسين المدهون مناقشاً خارجياً

د. أحمد جواد الوادية مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئيسة الأكاديمية
د. محمد إبراهيم المدهون
رئاسة الأكاديمية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ اِثْنَيْنِ بِهِ اَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي ۗ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ اِنَّكَ الْيَوْمَ
لَدَيْنَا مَكِينٌ اَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْاَرْضِ اِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ
﴿٥٥﴾ وَكَذٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْاَرْضِ يَتَّبِعُوْا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ
بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ اَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ ﴿٥٦﴾ وَلَا اَجْرَ الْاٰخِرَةِ خَيْرٌ
لِّلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَكَانُوْا يَتَّقُوْنَ ﴿٥٧﴾﴾

(سورة يوسف، الآية 54-57)

﴿لَا يَنْهٰكُمُ اللّٰهُ عَنِ الدِّيْنِ لَمَّا يَتَّوَلُّوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَلَمَّا يُخْرِجُوْكُمْ مِّنْ
دِيَارِكُمْ اَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوْا اِلَيْهِمْ اِنَّ اللّٰهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِيْنَ ﴿٨﴾ اِنَّمَا
يَنْهٰكُمُ اللّٰهُ عَنِ الدِّيْنِ قَاتِلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَاَخْرِجُوْكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوْا
عَلٰى اِخْرَاجِكُمْ اَنْ تُوَلُّوْهُمْ وَمَنْ يَّتَوَلَّهُمْ فَاُولٰٓئِكَ هُمُ الظّٰلِمُوْنَ ﴿٩﴾﴾

(سورة الممتحنة، الآية 8-9)

﴿ صدق الله العظيم ﴾

إهداء

إلى روح والدي الفاضل مربي الأجيال الأستاذ/ شعبان أبو النور الذي لم
يبخل عليّ يوماً بشيء، ورباني على القيم والفضيلة ومكارم الأخلاق، وزرع
في نفسي حُبَّ العلم والعمل والتعلم.

إلى والدي الغالية التي غمرتني بالمحبة والرعاية والحنان، ولم تألُ جهداً
في تربيّتي وتوجيهي طيلة حياتي...

إلى زوجتي الحانية التي ساندتني وشجعتني، ووقفت إلى جانبي طيلة
مراحل دراستي العلمية والأكاديمية.

إلى أغلى من وهبْتُهُمْ حياتي أبنائي وبناتي الأحباب.

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً الذين ضحّوا بأرواحهم رخيصةً فداءً
لدينهم ووطنهم وشعبهم.

إلى إخواني وأصدقائي الأحبة الذين وهبوني الحُبَّ والأمل، وشجعوني
على المعرفة والاطّلاع...

إلى كل من علّمني حرفاً، ووطد في نفسي معاني الصبر والنجاح..

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع ﴿﴾



شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف (15).

وعملاً بقول المصطفى ﷺ في الحديث الذي يرويه الإمام أحمد والإمام البخاري: "لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يشكرُ الناسَ"، فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والثناء الجميل:

إلى الأب الكبير الدكتور/ أحمد محمد بحر "أبو أكرم" النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني راعي الدبلوماسية البرلمانية الذي قاد -ولا يزال- الدبلوماسية البرلمانية في أقسى وأصعب المراحل من تاريخ شعبنا وقضيته الوطنية.

وإلى الأستاذ الدكتور/ عاطف إبراهيم عدوان الذي أشرف على رسالتي العلمية والأكاديمية ومنحني من وقته الكثير، ولم يبخل عليّ بعلمه وجهده ونصائحه القيمة حتى خرجت رسالتي العلمية في أفضل ما يكون.

والشكر موصولاً أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة الأخوين الحبيبين:

الدكتور: نافذ ياسين المدهون مناقشاً خارجياً.
والدكتور: أحمد جواد الوادية مناقشاً داخلياً.

لتفضلهما بمناقشة رسالتي هذه، مدركاً أهمية وضرورة ما سيقدمونه لي من ملاحظات، وهي بالتأكيد ستثري الدراسة وستجعلها أفضل مما هي عليه الآن.

وإلى الدكتور/ يونس محيي الدين الأسطل عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الذي منحني الكثير من وقته الثمين خلال كتابة هذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأخ/ محمد فؤاد عبد المنعم على مجهوداته في إخراج وتنسيق الرسالة.

ثم إلى جميع زملائي الأعضاء الذين وقفوا معي، وساندوني وأضاءوا لي الطريق نحو النجاح، وإلى كل من دعا لي بظهر الغيب ورجأ لي الخير والنجاح...

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م.
ب	الإهداء	1.
ج	شكر وتقدير	2.
د	قائمة المحتويات	3.
ز	قائمة الجداول	4.
ح	قائمة الملاحق	5.
ط	الملخص باللغة العربية	6.
A	Abstract	7.
❀ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	أولاً: مقدمة	8.
4	ثانياً: مشكلة الدراسة	9.
5	ثالثاً: أهداف الدراسة	10.
6	رابعاً: أهمية الدراسة	11.
6	خامساً: منهج الدراسة	12.
6	سادساً: فرضيات الدراسة	13.
7	سابعاً: مجتمع الدراسة	14.
7	ثامناً: عينة الدراسة	15.
7	تاسعاً: مصادر الدراسة	16.
7	عاشراً: حدود الدراسة	17.
8	حادي عشر: الدراسات السابقة	18.
13	التعليق على الدراسات السابقة	19.
13	ثاني عشر: الفجوة البحثية	20.
❀ الفصل الثاني: الدبلوماسية البرلمانية		
17	المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وأشكالها	21.
18	المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية، وتطورها	22.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	٣٥
24	المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية المعاصرة	23.
29	المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية	24.
30	المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية ونشأتها التاريخية	25.
36	المطلب الثاني: دور البرلمانيين في تعزيز العلاقات الدولية	26.
38	المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها	27.
41	المبحث الثالث: العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية	28.
41	المطلب الأول: مفهوم ومدارس العلاقات الدولية	29.
44	المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية	30.
❀ الفصل الثالث: البرلمان الفلسطيني		
51	المبحث الأول: نشأة البرلمان الفلسطيني	31.
52	المطلب الأول: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1517 - 1993)	32.
52	الفرع الأول: التمثيل البرلماني الفلسطيني خلال مرحلة الخلافة العثمانية (1517 - 1917)	33.
55	الفرع الثاني: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني (1917 - 1948)	34.
58	الفرع الثالث: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1948 - 1967)	35.
62	الفرع الرابع: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية (1967 - 1993)	36.
64	المطلب الثاني: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1994 - 2013)	37.
66	المبحث الثاني: تكوين المجلس التشريعي ووظائفه واختصاصاته	38.
67	المطلب الأول: تكوين المجلس التشريعي	39.
67	الفرع الأول: تكوين المجلس التشريعي 1996-2005م	40.
68	الفرع الثاني: تكوين المجلس التشريعي 2006-2013م	41.
70	المطلب الثاني: وظائف المجلس التشريعي، واختصاصاته	42.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	٣٥
70	الفرع الأول: الوظيفة التشريعية للمجلس التشريعي	43.
72	الفرع الثاني: الوظيفة الرقابية للمجلس التشريعي	44.
74	الفرع الثالث: الوظيفة الدبلوماسية للمجلس التشريعي	45.
❀ الفصل الرابع: واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها		
80	المبحث الأول: واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية	46.
82	المطلب الأول: واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة من 2006 ولغاية أحداث الانقسام السياسي يونيه 2007	47.
90	المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة ما بين 2007-2011م	48.
104	المطلب الثالث: واقع الدبلوماسية البرلمانية للفترة ما بعد ثورات الربيع العربي 2011-2013	49.
112	المطلب الرابع: معوقات الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة 2006-2013	50.
116	المبحث الثاني: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية	51.
118	المطلب الأول: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل الانقسام	52.
122	المطلب الثاني: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل المصالحة	53.
❀ الخاتمة:		
128	نتائج الدراسة	54.
130	توصيات الدراسة	55.
137	قائمة المراجع	56.
145	الملاحق	57.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	الفجوة البحثية	.1
68	التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الأول لسنة 1996م	.2
69	التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني لسنة 2006م	.3
86	المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي	.4
88	أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال الفترة 2006-2007	.5
94	لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني برؤساء وفود رسمية وأعضائها	.6
95	لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني بشخصيات رسمية واعتبارية	.7
97	لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني بشخصيات رسمية واعتبارية	.8
100	أبرز المؤتمرات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي	.9
101	أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال الفترة 2007-2011	.10
109	أبرز المؤتمرات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي	.11
110	أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال الفترة 2011-2013م	.12
133	جدول النتائج والتوصيات	.13

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1.	نموذج أسئلة مقابلة	145
2.	بروتوكول التعاون الثنائي بين المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس النواب في مملكة البحرين	147
3.	بروتوكول التعاون الثنائي بين المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس النواب في الجمهورية اللبنانية	150

المخلص

تبحث هذه الدراسة في واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها خلال الفترة ما بين عامي "2006-2013"؛ كونُ هذه الفترة هي بدايةً عمل المجلس التشريعي الثاني، وقد شهدت الدبلوماسية الفلسطينية خلالها اتساعاً نسبياً، وذلك بسبب المشاركة السياسية الأولى لحركة حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، والمتغيرات العربية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدبلوماسية البرلمانية بشكل عام، والدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وأبعادها، وتأثيراتها بشكلٍ خاصّ، واستعراض الأنشطة الدبلوماسية التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، والاطلاع على أثر الحصار الصهيوني على هذه الأنشطة الدبلوماسية وتداعيات الانقسام الفلسطيني عليها، وكذلك الاطلاع على أهم الآليات والوسائل التي مارسها المجلس؛ للتغلب على معوقات التواصل الإقليمي والدولي وتقييمها، وبيان انعكاس أثر الأنشطة البرلمانية في تعميق العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي وصولاً إلى رؤية واضحة حول مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في ظلّ التحديات الراهنة.

وقد انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات، مفادها أنه يوجد أثرٌ سلبيّ للحصار السياسي، وللانقسام الداخلي الفلسطيني، على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وأن هناك نجاحاً في الوسائل والأنشطة الدبلوماسية التي مارسها المجلس التشريعي؛ للتغلب على معضلة التواصل الإقليمي والدولي، وأن الأداء الدبلوماسي البرلماني الفلسطيني قابلٌ للتطوير في المستقبل.

ونظراً لطبيعة الدراسة، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لما لهذا المنهج من القدرة والمساعدة في إمكانية الوصول إلى استنتاجاتٍ علمية؛ بما يتيح للباحث وصفاً وتحليلاً موضوعياً، وبلورةً للرؤية العلمية في فهم الأداء الدبلوماسي البرلماني للمجلس التشريعي الفلسطيني في المرحلة موضوع الدراسة، والبحث في سبل تطويره وإمكانياته مستقبلاً.

وقد واجهت الدبلوماسية البرلمانية في هذه المرحلة عدداً من المعوقات أبرزها اثنان:

1- عدم الاعتراف المحلي والدولي بنتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية، ورفض التعامل مع الجانب التنفيذي للسلطة (الحكومة العاشرة)، مما أعطى دفعةً قويةً للحركة السياسية داخل البرلمان؛ لكسر الجمود في العلاقات الدولية، وسدّ الفراغ الناجم عن عدم قدرة الحكومة



العاشرة على التحرك بفعالية، وهي حالة فريدة ونوعية، أدت إلى ظهور الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بشكل كبير، وأن المجلس التشريعي الفلسطيني قد مارس النشاط الدبلوماسي من خلال عدد من الأوجه، تتمثل في الجولات والزيارات الخارجية، واستقبال الوفود البرلمانية، والمؤتمرات الخارجية، ولجان الصداقة البرلمانية.

2- مثل الانقسام السياسي والحصار المفروض سياسياً وجغرافياً على الشعب الفلسطيني سلباً على أداء الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.

ومع هذه المعوقات لعبت الدبلوماسية البرلمانية دوراً فعالاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً في بدايات تكوين المجلس التشريعي الثاني عام 2006، ومع فرض الحصار السياسي على الحكومة العاشرة، بينما أدت أحداث ثورات الربيع العربي إلى زيادة إيجابية كبيرة في حجم الدبلوماسية البرلمانية وشكلها، ونوعيتها، التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني، وجاءت بنتائج إيجابية على أصعدة متعددة ومختلفة.

Abstract

This study deals with the position of the parliamentary diplomacy in Palestine and its future during the period from 2006 – 2013 in view of the fact that this period marks the beginning of the work of the second legislative council and during this period the Palestinian diplomacy witnessed a relative detente, a period which also marked the first political participation of Hamas Movement in the Parliamentary elections.

This study aimed to identify the parliamentary diplomacy in general and the Palestinian parliamentary diplomacy in particular; it the reviews of the diplomatic activities of the Legislative Council during the study period as well as reviewing the effects of the Zionist siege on the diplomatic activities and the consequences of the Palestinian division on it. The study reviewing the most important mechanisms and means used by the council to overcome the obstructions on the road of the regional and international communication and their assessment and showing the effects of the parliamentary activities in deepening the relationships with the Arab and Islamic worlds in an effort to achieve a vivid vision towards the future and the Palestinian parliamentary diplomacy under the current challenges.

The study started from a set of hypotheses indicating that there is negative effect for the political siege and the internal Palestinian split on the Palestinian Parliamentary diplomacy, and that there has been a success in the means and activities carried out by the Legislative Council to overcome the problem of the regional and international communications, and that the Palestinian Parliamentary diplomacy performance may be developed in the future.



In view of the nature of the study the researcher adopted the descriptive analytical approach because this approach has the capability to reach scientific results which allow the researcher to have an access to descriptive and objective analysis and develop a scientific vision for understanding the Parliamentary diplomacy performance for the Palestinian Legislative Council during the study period.

The study concluded several outcomes the most important of which is that failure to recognize the results of the second Palestinian elections locally and internationally and to deal with the executive side of the authority of the tenth government gave strong mementos of the political movement inside the parliament to break the ice in the international relations and in a unique and qualitative case led to the emerge of the Palestinian parliamentary diplomacy at a large scale. The Palestinian Legislative Council began to practice the diplomatic activity in many fields represented in the tours, visits, receiving the Parliamentary Delegations, holding forging conferences, and making friendships parliamentary committees, while the political rift and the siege imposed politically and geographically on the Palestinian people negatively affected the performance and the Palestinian parliamentary diplomacy.

The Parliamentary diplomacy also played an effective role on the regional and international fronts specially at the beginning of the establishment of the second Palestinian Legislative Council in 2006 and imposing the political siege on the tenth government formed by Hamas Movement after winging the second parliamentary elections. While the events of the Arab Spring revolutions created a great positive rise in the volume of the parliamentary diplomacy, its shape and quantity practiced by the Palestinian Legislative Council and produced positive results at various levels.



Article I. الفصل الأول

Article II. الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: أهمية الدراسة.

خامساً: منهج الدراسة.

سادساً: فرضيات الدراسة.

سابعاً: مجتمع الدراسة.

ثامناً: عينة الدراسة.

تاسعاً: أدوات الدراسة.

عاشراً: حدود الدراسة.

حادي عشر: الدراسات السابقة.

ثاني عشر: الفجوة البحثية.

أولاً: مقدمة:

تشكل العلاقات بين الدول، والفاعلين على المستوى الدولي، أساس العلاقات الدولية، والفاعل الدولي هو شخص هذه العلاقات؛ سواءً كان دولةً، أم هيئة حكومية، أم منظمة دولية، أم شركاتٍ متعددة الجنسيات، أم حركاتٍ تحررٍ وطني، أم غير ذلك من الفاعلين الدوليين.

ويرتبط مفهوم الدبلوماسية بالعلاقات الدولية، والعلاقات الخارجية، وإدارتها، وتنفيذ السياسة الخارجية، وتُعبّر الدبلوماسية عن شكل المفاوضات وآلياتها، والاتصالات السياسية الخارجية، كما وتقوم بدورٍ هامٍ في العلاقات الدولية؛ إذ بواسطتها يتم إقامة العلاقات السياسية الدولية، وتدعيمها، واستمرارها.

وتُعتبر الدبلوماسية البرلمانية إحدى روافد العمل الدبلوماسي للدولة، ويُطلق عليها الدبلوماسية الموازية، وقد اكتسب هذا النوع من العمل الدبلوماسي أهميته في مجال العلاقات الدولية في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر نتيجة اتّساع مجال العلاقات، وتنوع صورها وأشكالها، وتشكل الدبلوماسية البرلمانية دعامة أساسية للقنوات الدبلوماسية الرسمية في ظل العلاقات الدولية المعاصرة؛ بعدما أصبحت من المهام الأساسية للبرلمان (عنتر، 2009).

وقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية اليوم إحدى الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الدول لمنح دورٍ أكثرَ فعاليةً للبرلمان في السياسة الخارجية؛ بل تصاحب اختياراتها، وتعمل على ترسيخها، وبالرغم من كون السياسة الخارجية قد اعتبرت دائماً من صلاحيات وزراء الخارجية وكذلك رؤساء الدول والأجهزة الحكومية، فإنها تمثل الآن مجالاً للتعاون مع البرلمانات التي أصبحت فاعلاً أساسياً من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية (بنشقرن، 2007: 2).

وتعتبر الدبلوماسية البرلمانية نمطاً خاصاً للدبلوماسية الجماعية المفتوحة، وتتخذ من المنظمات الإقليمية والدولية الواسعة الانتشار والقوية التأثير مسرحاً لها ولأنشطتها؛ كما هو الحال بالنسبة للاتحاد البرلماني الأوروبي، واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجمعية برلمانات آسيا للسلام، والاتحاد البرلماني العربي، والإفريقي.

ولعل أبرز مقومات الدبلوماسية البرلمانية أنها ترتبط باستراتيجية الدولة، بحيث تكون لكل دولة غايات استراتيجية، ومصالحٌ وطنيةٌ داخلية وخارجية، ووسائلٌ تسخرها لتحقيق أهدافها، وفي ذلك تعمل العديد من البلدان على تعبئة كل إمكانياتها المتوفرة، ووسائلها الممكنة، ومنها إدخال المؤسسات التمثيلية في خدمة مسارها (على اعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد

للسياسية الداخلية)، فتمثين دور المؤسسات البرلمانية في تحقيق هذه الغايات يجعلها تنشط أكثر على الصعيدين الداخلي والخارجي في إطار ممارستها لنشاطها الدبلوماسي، خاصة في مسارات التعاون الدولي والشراكة؛ تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية وخدمةً للمصالح.

ولا شك أن تدعيم دور البرلمان في السياسة الخارجية؛ بل وإشراكه في إعدادها، من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للحكومات نفسها أمام الرأي العام، وسوف يصبح أكثر تفهماً لتوجيهاتها الدبلوماسية، وسيساهم التفسير البرلماني لهذه التوجيهات في تيسير تنفيذها. (سرور، 1997: 7).

فأنشطة البرلمان في الديمقراطيات الحديثة تلعب دوراً محورياً هاماً في مجال العلاقات الدولية؛ كون البرلمان يمثل الإرادة الشعبية والرسمية، كما وتمثل البعثات البرلمانية قنوات اتصالٍ مباشرٍ للعمل الدبلوماسي الفعّال والموازي للأجهزة التنفيذية الرسمية للدولة، وتؤثر الدبلوماسية البرلمانية بشكل فاعل في الأنشطة الدولية من خلال الملتقيات، والمؤتمرات البرلمانية الدولية، والزيارات، والوفود البرلمانية المتبادلة بين مختلف برلمانات العالم.

لذا أصبحت الدول الديمقراطية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدبلوماسية البرلمانية والدور الكبير لبرلماناتها الوطنية، في توسيع شبكة علاقاتها الخارجية، وتحقيق مصالحها في ظل تعقيدات الحياة، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات الإنسانية.

فلم يعد دور البرلمان مقتصرًا على الوظائف التقليدية، وهي التشريع، والرقابة، وإقرار السياسات العامة، والموازنة، واختيار المسؤولين؛ بل تعدت وظيفتها الدور الوطني الداخلي إلى مساندة السلطة التنفيذية في العلاقات الخارجية، وفي جلب الاستثمارات والمساعدات، وتحسين إيرادات الدولة، إلى جانب أن الدبلوماسية البرلمانية تعتبر نشاطاً رقابياً خارجياً على مؤسسات الدولة الخارجية؛ لهذا تشكل الدبلوماسية البرلمانية دعامة أساسية للقنوات الدبلوماسية الرسمية للدولة في ظل العلاقات الدولية المعاصرة؛ بعد أن أصبحت من المهام والوظائف البرلمانية، وبعد تنامي دور البرلمانات السياسي (مجدلاني، 2004: 9).

ويعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني حديث الولادة والنشأة، وكانت هذه الولادة في ظروف خاصة وفريدة، وبحدود وقيود سياسية نابعة من اتفاقية أوسلو، وعلى الرغم من محاولة تعطيله منذ عام 2006؛ إلا أنه يباشر العمل الدبلوماسي البرلماني؛ لنقل صورة الواقع المعاش للمجتمع الفلسطيني.

ويمارس المجلس التشريعي الفلسطيني النشاطَ الدبلوماسيَّ من خلال العديد من الأوجه، ولعل أبرزها هو الزيارات الخارجية لأعضاء هيئة مكتب رئاسته، ومن خلال وفود أعضائه، وكذلك من خلال استقبال الوفود البرلمانية المختلفة، ومن خلال المؤتمرات الصحفية والبيانات والرسائل التي توجهها رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني إلى البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، وهي التي تعبّر عن موقف ممثلي الشعب الفلسطيني من مختلف القضايا التي تتناول حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته، وتُطالب بدعمها ومساندتها، وطرحها على أجندة برلماناتها، والضغط على حكوماتها لمساندة القضية الفلسطينية، وبقائها حاضرة في المشهد الدولي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة يمكن تحديدها كالتالي:

- 1- إن الحصار الذي فرضته إسرائيل بمباركة الرباعية الدولية أدى إلى تقييد الحركة السياسية للبرلمان والحكومة.
 - 2- أدت شروط الرباعية التي تدعو السلطة بثبوتها الجديد بعد الانتخابات لضرورة الاعتراف بإسرائيل، وقبول شروط الرباعية في نبذ ما سمته الرباعية بالعنف، وانتهاج مسار التسوية والذي لم يؤدّ حتى تلك الفترة لنتيجة معينة، إلى وضع عقبات كبيرة أمام إمكانية لعب الحكومة والبرلمان دورهما في تحقيق الأهداف السياسية المعلنة في البرنامج الانتخابي، وإلى انطلاق الحياة السياسية الداخلية، وتفاعلها مع الحاجات الداخلية والخارجية.
 - 3- أعاق الانقسام السياسي كلّ الجهود في مجالات العمل السياسي والدبلوماسي في الساحة الخارجية، سواء الدولية أو حتى العربية.
 - 4- تعطيل عمل المجلس التشريعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، واختطاف النواب واعتقالهم؛ بهدف شلّ قدرات المجلس على تحقيق مهامه في الداخل والخارج.
- ومع ذلك فقد استطاع المجلس أن يحقّق إنجازاتٍ هامةً في العمل السياسي البرلماني، وخاصة في فترة الدراسة، وتسجل هذه الدراسة أهمّ الإنجازات.

من هنا كان السؤال الرئيس المنبثق عن هذه المشكلة يتمحور في:

ما هو واقع ومستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة "2006م-2013م"؟.

كما يتفرع من المشكلة الأساسية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وأبعادها، وتأثيراتها؟

- 2- كيف مارس المجلس التشريعي؛ الفلسطيني في قطاع غزة الأنشطة الدبلوماسية خلال الفترة "2006م-2013م"؟
- 3- ما أثر الانقسام الداخلي الفلسطيني، وتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني، على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية؟
- 4- ما أثر الحصار على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني؟
- 5- ما الآليات والوسائل التي مارسها المجلس التشريعي؛ للتغلب على معوقات التواصل الإقليمي والدولي، والقيام بأنشطته الدبلوماسية؟
- 6- ما أثر الأنشطة البرلمانية في تعميق العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي؟
- 7- كيف يمكن تصور مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في ظلّ التحديات الراهنة؟
- 8- ما أثر اختطاف النواب ومنعهم من السفر من قبل الاحتلال على الدبلوماسية البرلمانية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. التعرف على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية وأبعادها وتأثيراتها.
2. استعراض الأنشطة الدبلوماسية التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال الفترة من 2006-2013م.
3. معرفة تداعيات الانقسام الفلسطيني على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني.
4. معرفة أثر الحصار الصهيوني على الأنشطة الدبلوماسية للمجلس التشريعي الفلسطيني.
5. الاطلاع على أهم الآليات والوسائل التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني؛ للتغلب على معوقات التواصل الإقليمي والدولي وتقييمها.
6. بيان أثر الأنشطة البرلمانية في تعميق العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي.
7. الوصول إلى رؤية واضحة حول مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في ظلّ التحديات الراهنة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

1. إنها تضيف للدراسات السياسية والدبلوماسية بعداً جديداً.
2. إنها تغطي مرحلة هامة من حياة البرلمان الفلسطيني في مرحلة الحصار.
3. هي الدراسة الأولى التي تغطي نشاط البرلمان منذ نشأته فيما أعلم.
4. تُبرز دور البرلمان عندما يعمل بحرية دون وصاية السلطة التنفيذية.
5. تقدّم نموذجاً للدراسات التي تتناول نشاطات البرلمانات، وخاصة العربية؛ لأن البرلمانات العربية وغيرها قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال.

ب- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسات بتعدد الجهات المستفيدة منها، وعلى رأسهم نواب وأعضاء المجلس التشريعي الذين يُعهد إليهم بتفعيل دور المجلس التشريعي في الدبلوماسية البرلمانية، وكذلك تقديم بعض الرؤى والمقترحات التي تسهم في ذلك.

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي؛ لما له من القدرة والمساعدة للباحث في سبر أعماق الظاهرة موضوع البحث والدراسة، وإمكانية الوصول إلى استنتاجات علمية؛ بما يتيح للباحث التعرف على فهم الأداء الدبلوماسي للسلطة التشريعية الفلسطينية في هذه المرحلة موضوع الدراسة والبحث في سبل تطويره مستقبلاً.

سادساً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات، وهي على النحو التالي:

- 1- يوجد أثر للحصار السياسي على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.
- 2- يوجد أثر للانقسام الداخلي الفلسطيني، وتعطيل عمل البرلمان على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.
- 3- هناك نجاح في الوسائل والأنشطة الدبلوماسية التي مارسها المجلس التشريعي؛ للتغلب على معضلة التواصل الإقليمي والدولي.
- 4- الأداء الدبلوماسي البرلماني الفلسطيني قابل للتطوير في المستقبل.

سابعاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من إدارة المجلس ممثلة بنائبه الأول، ولجنة إدارة شؤون المجلس، وكذلك نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الفائزين في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير 2006م.

ثامناً: عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بمجموعة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني.

أداة الدراسة: المقابلة**تاسعاً: مصادر الدراسة:**

اعتمد الباحث على المصادر الأولية المتمثلة بالمقابلات الشخصية التي أجراها مع مجموعة من أعضاء المجلس التشريعي، وكذلك المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والمراجع والدوريات والتقارير والدراسات السابقة.

عاشراً: حدود الدراسة:**1- الحد الموضوعي:**

إن الدراسة تشمل النشاط الذي قام به المجلس من خلال رئيسه بالإنابة، أو الوفود التي نسّقت عملها من خلال إدارة المجلس نفسه، وهذا يُخرج الزيارات التي كانت تقوم بها الكتل عن هذه الدراسة؛ لأنها خدمت توجهات الكتل بالدرجة الأولى، ثم القضية الفلسطينية.

2- الحد المكاني:

تناولت الدراسة واقع المجلس التشريعي في أراضي السلطة الفلسطينية.

3- الحد الزمني:

هي فترة عمل المجلس التشريعي الحالي؛ أي الدورة الانتخابية الثانية التي بدأت من فبراير 2006م إلى يوليو 2013م، وهي السنة التي حوَصر فيها الشعب الفلسطيني في غزة، وكذلك قادة حماس بعد الانقلاب الذي حدث في مصر، حيث لم يفتح المعبر طيلة هذه الفترة إلا أياماً قليلة، ولم يُسمح للنواب أو قادة حماس بالخروج منه نحو العالم.

حادي عشر: الدراسات السابقة:

قام الباحث بجمع العديد من الدراسات ذات العلاقة مع عنوان البحث سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي، وهناك عدد من الدراسات التي تناولت البعد الدبلوماسي، ولكنها لم تركز على الدبلوماسية البرلمانية، وأهم هذه الدراسات هي:

1- دراسة (صلاحات، 2015) بعنوان: "دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الدبلوماسية الفلسطينية، على مواقف ودور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، من خلال توضيح أهمية الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والتعرف إلى رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية الفلسطينية، والتعرف إلى القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والأدوات التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي لتفعيل هذا الدور، وكذلك التعرف إلى رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، وفهم حدود الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، والعقبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي، والآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره التنموي، ومن ثم بيان جوانب القوة والنجاح، وجوانب الضعف والإخفاق لدى الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره التنموي في فلسطين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتفعيل أداء الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، وزيادة الكادر الدبلوماسي الفلسطيني العامل في الاتحاد الأوروبي وتدريبه جيداً، وتوفير المصادر اللازمة لتفعيل دوره هناك، ووضع خطة دبلوماسية فلسطينية واضحة المعالم والخطوط تجاه الاتحاد الأوروبي، تشمل الأهداف والوسائل والآليات، وتتناسب مع حجم وأهمية الاتحاد الأوروبي، وضرورة وضع خطة تنموية فلسطينية واضحة ومحددة، تتسجم مع خصوصية الحالة الفلسطينية، والأهداف الخاصة ببناء الدولة المستقلة.

2- دراسة (سحويل، 2014) بعنوان: "مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وبيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وكيفية تطوره، والجهة المختصة به، بالإضافة إلى معرفة

مدى توافق الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية، ومعرفة مدى تأثير قبول فلسطين دولة غير عضو على التمثيل الدبلوماسي، وبيان أثر الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية منذ عام 2007 على ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها أن فلسطين تعد شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون الدبلوماسي الدولي، والذي يعتبر أحد فروع القانون الدولي العام، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الاعتراف بحركات التحرر كشخص من أشخاص القانون الدولي العام، وأن الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين هي منظمة التحرير، كما أن جِدَّة الانقسام السياسي بعد 2007 قد أضرت بالمشروع الوطني والدبلوماسية الفلسطينية بشكلٍ عام.

فيما أوصت الدراسة بعدة توصيات، كان أهمها إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ باعتبارها الإطار الجامع، وأن تكون الدائرة السياسية فيها هي الجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية؛ شريطةً أن يتم إعادة بنائها على أسسٍ وطنية، والاستفادة من المصالحة الفلسطينية في إظهار الشعب الفلسطيني، ونظامه السياسي، أمام المجتمع الدولي.

3 - دراسة (عمارة، 2014) بعنوان: "دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية في أثناء الحصار على محافظات غزة 2006-2013 من خلال التعرف إلى طبيعة الأزمة الصحية، وعلى واقع الدبلوماسية الفلسطينية ووظائف البعثة الدبلوماسية الفلسطينية، والأزمات الصحية التي واجهت القطاع الصحي خلال الحصار الصهيوني على محافظات غزة، ودور الحكومة في غزة في إدارة الأزمة الصحية، وفعالية الدبلوماسية الشعبية كبديل عن دور الدبلوماسية الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن أبرزها أن هناك قرارَ إطلاق تحركٍ سياسيٍّ ودبلوماسيٍّ فلسطينيٍّ جديدٍ موحدٍ؛ للإجابة عن استحقاقات المرحلة وتساؤلاتها، وأن هناك توجيهاً للجهود الفلسطينية نحو الجبهة الخارجية، عبر القيام بال جولات الدبلوماسية الواسعة متعددة الاتجاهات، وهناك توجه نحو بناء علاقة متميزة مع البلدان العربية؛ بحيث لا تتعارض ولا تمنع

ولا تقطع الطريق على علاقة استراتيجية معهم، بحيث تكون واضحةً وصريحةً وقادرةً على استثمار البعد الإقليمي؛ بهدف تدعيم الجبهة التفاوضية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة التعامل بجديّة ومسؤولية أكبر من السابق مع استحقاقات العمل السياسي والدبلوماسي، وإعادة الاعتبار للخيارات والعناصر الرئيسية، بمعنى عدم التقريط في الخيارات الكفاحية الأخرى، والأشكال النضالية المختلفة، التي تتفاعل وتتكامل مع الجبهة الدبلوماسية، وضرورة دعم الدبلوماسية الكفاحية؛ لما تشكله من امتدادٍ لنضالات الشعب الفلسطيني المشرفة.

4- دراسة (وادي، 2014) بعنوان: " دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية وأولوياتها بما يحقق سياسةً خارجيةً رشيدةً قائمةً على المشاركة الشعبية غير الرسمية، وتمثلت إشكالية الدراسة في التعرف على مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية، وما هي أهمّ الفواعل التي تعزز برامج الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، وما هو دور الدبلوماسية البرلمانية كمظهر للدبلوماسية غير الرسمية؛ بالإضافة للتعرف على أبعاد الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، كما عرجت الدراسة على البحث في قدرة الدبلوماسية الموازية على تحقيق إنجازات في العلاقات الدولية، والتعرف على تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة الخارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع تعريف للدبلوماسية غير الرسمية، وهي " تلك الجهود غير الرسمية في المجال الدبلوماسي، و التي تعنى بها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط"، كما خلصت إلى أنه لم تعد الدبلوماسية التقليدية الرسمية وحدها أداة تنفيذ السياسة الخارجية، وإنما أصبح هناك فاعلون جُددٌ يشاركونها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية وأولوياتها؛ باعتبارهم طرفاً مهماً وفاعلاً على الساحة الدولية؛ وهي آلية الدبلوماسية الموازية غير الرسمية عبر وسائلها المختلفة من دبلوماسية برلمانية، ومنظمات غير حكومية، ووسائل الإعلام، وتأثير الرأي العام والقوة الناعمة، وجماعات الضغط، والمنظمات الدينية.

5- دراسة (عيسى، 2012) بعنوان: "موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم".

هدفت الدراسة إلى البحث في موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم، وذلك لما يشكّل هذا الموضوع من أهمية في القانون الأساسي الفلسطيني، والذي اكتتفه بعض الغموض والإشكاليات التي رافقته، ولإزالة الإبهام والغموض، والخروج بتوصيات تقود في النهاية للوصول إلى نظامٍ سياسيٍّ فلسطينيٍّ جيّدٍ، يلبي كلّ الرغبات، والعيش بكرامة وحرية، تحترم فيه التعددية السياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أن نظام الحكم في فلسطين هو نظامٌ ديمقراطيٌّ نيابيٌّ، يعتمد على التعددية السياسية أو الحزبية، وهذا ما يظهر واضحاً من خلال ركائز النظام النيابي التي أخذ بها القانون الأساسي بجميع تعديلاته، وذلك من خلال وجود هيئة نيابية منتخبة (المجلس التشريعي الفلسطيني) من قبل الشعب، تمارس سلطاتٍ معينةً.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني النظام البرلماني، وذلك لكونه الأنسب إلى الحالة الفلسطينية، خاصة وأن لهذا النظام العديد من الخصائص والمميزات التي تُبقي الرقابة المتبادلة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة صياغة بعض بنود القانون الأساسي؛ حتى ينسجم نظام الحكم في فلسطين بأن يكون نظاماً برلمانياً محضاً، وإنهاء بعض خصائص النظام الرئاسي، مثل مسؤولية الوزراء أمام رئيس السلطة.

6- دراسة (اشتية، 2012) بعنوان: " تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية " (1996-2009)".

هدفت الدراسة البحث حول الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في فترتين انتخابيتين فلسطينيتين (فترة 1996، وفترة 2006)، علاوة على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى النواب الفلسطينيين سواء في وصولهن إلى مقاعد السلطة التشريعية، أو في ممارستهن للعمل السياسي والتشريعي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن مشاركة المرأة البرلمانية في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور المهم الذي يجب أن تؤديه المرأة الفلسطينية على الصعيد الوطني والسياسي، ويحد من إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات القائمة، وانتهت الدراسة إلى أن الأحزاب قامت بدعم المرأة في انتخابات المجلس التشريعي بما

يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامنا مع قضايا المرأة وحقوقها، وأن عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية العامة قد أثر سلبا على أداء البرلمانيات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الحكومية، ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار، كما يتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام والمؤسسات التشريعية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية ورسم السياسات وإجراء التعديلات والقوانين بما يخدم مصالح المرأة وحقوقها.

7- دراسة (عيروط، 2011) بعنوان: "الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية وأثرها في تحقيق الدولة الفلسطينية".

انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، أهمها: هل الدبلوماسية الفلسطينية مكملةً للمسار النضالي الفلسطيني؟ وهل انضبطت أدواتها واستراتيجيتها مع المرجعية الوطنية الفلسطينية؟ وهل نجحت هذه الدبلوماسية في الوصول إلى أهدافها، وإذا ما كانت أخفقت؛ فهل يعود هذا الإخفاق إلى الآليات أم إلى طبيعة الصراع؟ وهل ما زالت قادرةً على تحقيق أهدافها المنشودة؟ وللوصول إلى إجابات علمية حول هذه الأهداف قام الباحث بالاستعانة ببعض المناهج المتعددة والمقاربات والنظريات العلمية التحليلية، مثل نظرية الصراع، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والمقارن، منطلقاً من الفرضية التي تدّعي بأن الدبلوماسية الفلسطينية بلامحها الحالية غير قادرة على إنهاء الاحتلال الصهيوني، والوصول لإقامة دولة مستقلة ضمن الطموح الفلسطيني الأدنى من خلال المفاوضات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها هو أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع ذو طبيعة وجودية، ولا يمكن حلّه بشكل نهائي، ولكن يمكن إدارته، ومحاولة تعظيم المكاسب، وتقليل الخسائر، وهو ذو بنية متجددة ودائمة التحول، تحكمها المصالح والتطورات الديمغرافية، والسياسية، والثقافية، إضافةً إلى التحولات الإقليمية والدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة استغلال التغيير الإقليمي على المستوى العربي، وتعليق المفاوضات في إطار استراتيجية فلسطينية جديدة، تؤدي إلى إحداث أزمة تضاعف أسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال؛ بحيث تؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة مؤثرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين له أن كلَّ الدراسات قد أُجريت خلال السنوات الخمس الماضية، ما يشير إلى أن موضوع الدبلوماسية البرلمانية موضوع مستحدث، وأن البحث فيه لا يأتي من باب الترف العلمي، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات كالتالي:

- 1- التعرف على كيفية صياغة مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وفرضياتها.
- 2- الاستفادة من المراجع، والدوريات، والدراسات العلمية المتحوّلة في الدراسات السابقة والمقتبس من خلالها.
- 3- الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء وتصميم أداة الدراسة المتمثلة بالمقابلة.
- 4- الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد النتائج والتوصيات.

ثاني عشر: الفجوة البحثية:

تعالج هذه الدراسة موضوعَ الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؛ باعتبار أن النظام السياسيّ في السلطة الوطنية الفلسطينية يقوم على التمرکز في البرلمان كقوةٍ سياسية أولى، فبعد عدم الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات، ورفض التعامل مع الجانب التنفيذي للسلطة (الحكومة التي شكلتها حركة حماس برئاسة الأستاذ إسماعيل هنية)، نشطت الحركة السياسية داخل البرلمان؛ لكسر هذا الجمود في العلاقات الدولية، وهي حالة فريدة ونوعية من طبيعة العلاقات بين الدول، وهذا ما دفع الباحث لإعداد هذه الدراسة العلمية؛ للتعرف على نموذجٍ جديدٍ وحديث في مجال الدراسات السياسية البرلمانية.

بناءً على ما سبق يمكن للباحث عرض الفجوة البحثية ضمن الجدول التالي:

جدول رقم: (1)

الفجوة البحثية

م	الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
1.	<p>ركزت الدراسات السابقة على التالي:</p> <p>1- التعرف على مفهوم الدبلوماسية ومستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني وبيان ظروف نشأته وتطوره، ومدى توافق الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية.</p> <p>2- موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم، وذلك لما يشكل هذا الموضوع من أهمية في القانون الأساسي الفلسطيني.</p> <p>3- الدبلوماسية الفلسطينية مكملة للمسار النضالي الفلسطيني أنها استخدمت ادواتها واستراتيجياتها مع المرجعيات الوطنية الفلسطينية وقد نجحت في الوصول إلى أهدافها.</p> <p>4- تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف ودور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، وأهمية الدور التنموي الأوروبي في فلسطين.</p>	<p>لم تتطرق أي دراسة من الدراسات السابقة لبيان الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية حيث أن هذا الموضوع مستحدث وأن البحث فيه لا يأتي من بات الترف العلمي.</p>	<p>تميزت هذه الدراسة بالتعرف على واقع ومستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية من خلال ما قام به الباحث من الإطلاع على الإصدارات التي صدرت عن المجلس التشريعي والمقابلات مع أعضاء المجلس.</p>
2.	<p>تعددت المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة ما بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن.</p>	<p>بعض الدراسات استخدمت المنهج التاريخي فقط وهو بمثابة بحث مكتبي.</p>	<p>ستعتمد دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات من الوثائق والدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالموضوع وكذلك المقابلة للوصول إلى بيانات وحقائق حول المشكلة محل الدراسة بهدف تفسيرها وتحليلها والوقوف على مدلولها، وتقديم توصيات بشأنها.</p>

"جرد بواسطة الباحث"

.Article III

Article IV .الفصل الثاني

Article V .الدبلوماسية

البرلمانية

المبحث الأول: الدبلوماسية وأشكالها.

❖ **المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية، وتطورها.**

❖ **المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية المعاصرة.**

المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية.

❖ **المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية ونشأتها التاريخية.**

❖ **المطلب الثاني: دور البرلمانين في تعزيز العلاقات الدولية.**

❖ **المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعيقاتها.**

المبحث الثالث: العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية.

❖ **المطلب الأول: مفهوم ومدارس العلاقات الدولية**

❖ المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية

تمهيد:

اختلف الفقهاء حول مفهوم الدبلوماسية البرلمانية وأشكالها، فبعضهم لا يجد فرقاً بين الدبلوماسية بمعناها التقليدي الدبلوماسية البرلمانية، وبعضهم الآخر يرى أنها مجال خصب لتطوير العلاقات الخارجية، لذلك فالدبلوماسية المعاصرة لها أشكال مختلفة، وللوقوف على مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، كان لابد من استعراض التطور التاريخي، لنشأتها ثم الانتقال بعد ذلك للوقوف على خصائصها، ودور البرلمانيين في تبرير العلاقات الدولية، وتناول هذه الموضوعات في ثلاثة مباحثٍ مختلفةٍ تَخَصُّصَ الأول للبحث حول الدبلوماسية وأشكالها، أما المبحث الثاني فقد خصصته للحديث حول الدبلوماسية البرلمانية من حيث المفهوم والنشأة، أما المبحث الثالث فقد أفردته للعلاقات الدولية، وموقع الدبلوماسية البرلمانية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وأشكالها.

المبحث الثاني: الدبلوماسية البرلمانية ونشأتها.

المبحث الثالث: العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية.

المبحث الأول

مفهوم الدبلوماسية وأشكالها

مقدمة:

تتنوع وجهات النظر في تعريف الدبلوماسية، فمنهم من يعرفها بشكل محدد، ومنهم من عرفها بشكل أكثر تعميماً.

فالدبلوماسية هي أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتأثير على الدول والجماعات الخارجية؛ بهدف استمالتها وكسب تأييدها، وهي علم وفن المفاوضات، فهي علم؛ لكونها تستند على قواعد وقوانين وأصول، وهي فن؛ لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، كما تعمل الدبلوماسية البرلمانية على رعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام.

المطلب الأول

تعريف الدبلوماسية، وتطورها

مقدمة:

ارتبط تاريخ الدبلوماسية بتطور العلاقات والمعاهدات والمفاوضات الدولية، لذلك لا يوجد تعريف موحدٌ للدبلوماسية، حيث انقسم الفقه إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول أخذ بالمفهوم الضيق للدبلوماسية، بينما أخذ الاتجاه الثاني بالمفهوم الواسع لها.

وقد مرَّ تطور الدبلوماسية في العديد من المراحل؛ حيث عرفت الجماعات البشرية البدائية الدبلوماسية وممارستها، كما كان للإسلام دور كبير في تعزيز العمل الدبلوماسي إلى أن وصل ذروته في أواخر القرن التاسع عشر، ولوقوف على مفهوم الدبلوماسية وتطورها فقد قسمت هذا المطلب إلى فرعين، خصصت الأول للتعريف بالدبلوماسية، أما الثاني فقد جعلته للتطور التاريخي للدبلوماسية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية:

تشير الدراسات إلى أنه تمَّ اشتقاق كلمة الدبلوماسية من الكلمة اليونانية (Diploma) ومعناها يطوي، حيثُ كان اليونانيون في بداية الأمر يسمون وثيقة السفر المختومة والمطوية بالدبلوما (Diploma) (محمد، 1968: 9).

وكذلك يبيِّن الأقداحي أن أصل كلمة الدبلوماسية يعود إلى ذات الكلمة اليونانية (Diploma)، ومعناها الورقة المطوية، والتي كانت تعني في الماضي الرسائل والوثائق الرسمية التي تعطي لحاملها امتيازاتٍ معينةً (الأقداحي، 2010: 11).

وقد أخذت كلمة (Diploma) تتَّسع في معناها بمرور الزمن حتى شملت الوثائق الرسمية والاتفاقيات والمعاهدات، ومن الجدير ذكره أن كلمة دبلوماسية لم تستعمل في العمل الذي يشمل توجيه العلاقات الدولية إلا في القرن الخامس عشر (محمد، 1968: 9).

أما في عصرنا الحالي فقد توسَّع هذا المعنى، وتطور مفهومه؛ ليشمل جميع أشكال العلاقات الخارجية بين الدول؛ حيثُ أصبحت الدبلوماسية وسيلةً الاتصال والتفاهم والتفاوض

بين مختلف الدول والحكومات، وعلى جميع الأصعدة، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو حتى الاجتماعية.

وقد تناولت المراجع المتعلقة بالدبلوماسية هذا المفهوم حسب تطوره الحديث، وقد عرفها قاموس (إكسفورد) للغة الانجليزية بأنها "تصريف شؤون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات" (الهاشمي، 2003: 101).

أما الدكتور حسن فقد عرفها بأنها "علمٌ وفنٌ وقانونٌ وتاريخٌ ومؤسسةٌ ومهنة" (أبو عامر، 2004: 11) معللاً ذلك بأن من يمارسها يجب أن يتبع قواعدً وأصولاً محددة، وأن يتوفر لديه معرفة جيدة بالعلاقات الدبلوماسية وتطبيقاتها بين الدول، وأن يكون متفرغاً للعمل فيها، كما تستلزم تطبيقاتها نوعاً من الفن والقدرة على المفاوضة والإقناع عند ممارستها، وأيضاً تحكمها أصولٌ موحدة، تضبط العلاقات بين الدول؛ حيث إن بعض الباحثين عرفه على أنه جزءٌ من القانون الدولي، وذلك نظراً لأنها تمارس من قبل جميع الدول من خلال مؤسسات معينة ومختصة في كلٍ منها (أبو عامر، 2001: 225-226).

وقد ارتبط تاريخ الدبلوماسية بتطور العلاقات والمعاهدات والمفاوضات الدولية، وأصبح المجال الرئيسي للدبلوماسية هو الطريقة التي تدار بها هذه العلاقات والمعاهدات والمفاوضات، فقد حدّد الكاتب "هارولد نكسون" مفهوم الدبلوماسية في إيجاز شديد بأنه "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض" في إشارة إلى أهمية عملية التفاوض، ومركزيتها كأداة رئيسية في الدبلوماسية (الأقداحي، 2010: 12).

كما ويرى "فوتيه" أن الدبلوماسية هي "فن تمثيل السلطات، ومصالح البلاد، لدى الحكومات والقوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم، ولا تنتهك، ولا يستهان بحقوق الوطن وهيبته في الخارج، وإدارة الشؤون المالية وتوحيد المفاوضات السياسية ومتابعتها حسب تعليمات الحكومة" (أبو عامر، 2001: 227).

ونلاحظ أن (فوتيه) قد ركّز على ضرورة المحافظة على هيبة الوطن في الخارج، وعدم السماح لأيّ كان بانتهاكها، ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ أن تدعم الدبلوماسية وسائل السياسة الخارجية الأخرى، وخاصة الاستراتيجية العسكرية، والأدوات الاقتصادية، فبدون تلك الوسائل لن تحقق الدبلوماسية أهدافها، وستكون فعاليتها محدودة.

وفي ذات السياق يقول معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: "إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة"

لما قطعها، إن أَرْخَوْهَا شددتها، وإن شَدَّوْهَا أرخيتها"؛ وفي هذا عناصر فاعلة للتفكر العميق في التأسيس الفكري للدبلوماسية في الإسلام؛ حيث يشير معاوية رضي الله عنه بإشارات واضحة إلى أن العلاقات بين الناس عبارة عن تأثر وتأثير، وأدوار متبادلة، يلعبها الناس فيما بينهم حسب أوراق القوة التي يمتلكونها، وهذا ما يطلق عليه في عصرنا هذا بالمفاوضات (العموري، 1997: 173).

أما "سموحي فوق العادة" فقد عرّف الدبلوماسية في كتابه (الدبلوماسية الحديثة) بأنها "مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية الهادفة إلى تنظيم العلاقات القائمة بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق والواجبات، والتزامات هؤلاء الأشخاص وامتيازاتهم، مع تبيان شروط عملهم، ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفق إجراء المفاوضات والاجتماعات، والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات" (فوق العادة، 1973: 3).

من خلال ما سبق وبملاحظة العرّض السابق للتعريفات المختلفة لمصطلح الدبلوماسية، فإننا نلاحظ أن مصطلح الدبلوماسية في العادة يرتبط بشكل مباشر مع الإدارات العليا للدول، وأيضاً نرى اتفاق أغلب الباحثين على الترابط أو التداخل الواسع ما بين مصطلحي الدبلوماسية والمفاوضات.

ونظراً لتكرار إدراج مصطلح المفاوضات في التعريفات المختلفة للدبلوماسية؛ فإننا نجد أنفسنا مضطرين لعرض مفهوم المفاوضات؛ فبشكلٍ مختصر عرّف صائب عريقات المفاوضات بأنها: "عملية متداخلة بين طرفين أو أكثر؛ بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة حول مسألة أو مسائل تتضمن مصالح مشتركة، وتسعى الأطراف من خلالها إلى التوصل إلى اتفاق مقبول يتم احترامه من الأطراف المتفاوضة جميعها" (عريقات، 2008: 21).

وكذلك تبرز خصائص ومحددات وممارسات العمل الدبلوماسي، اتفق عليها معظم الباحثين، تتمثل في أن الدبلوماسية تمارس التمثيل لدى الدول الأخرى وعقد الاتفاقيات، وجمع المعلومات، وإدارة العلاقات الخارجية للدول وفق الرؤى الحكومية المتعددة، وبهذا يتضح مدى التداخل بين العمل الدبلوماسي وبين الإدارة العامة للدول المختلفة؛ حيث يتم تسخير كلٍ منهما لخدمة عمل الآخر في عملية تبادلية شاملة لا تنتهي بانتهاء عمل أيٍّ منهما؛ فالاثنتان يكمل كلٌّ منهما عمل الآخر.

ويرى الباحث أن مفهوم فوتينيه هو الأقرب إلى مفهوم الدبلوماسية حيث أن مفهوم الدبلوماسية هو فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق المواطن وهيبته في الخارج، وإدارة الشؤون المالية وتوحيد المفاوضات السياسية ومتابعتها وفقاً لتعليمات الحكومة.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية:

إنَّ الدبلوماسية بأسلوب التفاوض والتفاهم هي أسلوبٌ قديمٌ قَدَمَ وجود الإنسان على وجه هذه الأرض، فمنذ أن وُجدت الأسرة والقبيلة، وكوَّنت الجماعات؛ نشأت العلاقات، واتخذت مساراتٍ مختلفةً، فمنها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والأمنية، وغيرها، وكلُّ هذه المسارات تحتاج إلى تفاوضٍ من أجل إدامتها واستمرارها.

قد عرفت الجماعاتُ البشريةُ البدائية الدبلوماسية ومارستها؛ حيثُ أملتُها طبيعة الحياة، وظروف المعيشة؛ لإيجاد لغة التفاهم والحوار، واستخدامها من قبل الإنسان مع أخيه الإنسان؛ لغرض تحقيق احتياجاته الضرورية؛ لتنظيم المصالح المتبادلة والمشاركة، في أجواء كانت تسودها الصراعات والمناحرات، خاصة تجاه الفئات الخارجية والغريبة عليها، وحتى إزاء القبائل التي تجاورها، وهذا ما كانت تلجأ إليه الأمم والشعوب في تعاملاتها مع بعضها، حيثُ كان يتمُّ إرسال السفراء والمبعوثين؛ بغرض عرض وجهات نظر بلادهم، وتوضيح رأيهم في مسألة ما، والحصول على الجواب من الطرف الآخر (شبانة، 2002: 12).

وقد مارست المجتمعات القديمة العمل الدبلوماسي منذ آلاف السنين، وقد ذكر لنا القرآن الكريم بعض صور الدبلوماسية القديمة؛ فيما حكاه عن النبي سليمان -عليه السلام- وبلقيس ملكة سبأ، وذلك عبر "الهدهد" الرسول، الذي حمل رسالةً فيها أوجز العبارات، وأجزل المعاني، قال الله تعالى في حكاية ماجرى بين سليمان والهدهد وبلقيس: ﴿ذُهِبَ كِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ نَوَّلَ عَنْهُمْ فَاَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ * قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ ، ثم قال عن الملكة بلقيس: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمِ رَجْعِ الْمُرْسَلُونَ﴾ (سورة النمل، الآيات 28-35).

وقد عُمل بالدبلوماسية أيضاً في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام، وكانت تسمى السفارة، وكان يقال لصاحبها: السفير، والرسول، والمبعوث، وظلت وظيفة سفارة قريش في بني عدي قوم عمر بن الخطاب فترةً طويلة، وكان عمر آخر سفرائها إلى القبائل الأخرى التي كانت تنازعها وتنافرها وتقاخرها، ثم قام عمرو بن العاص بمهمة سفير قريش إلى النجاشي ملك الحبشة؛ ليطرد المسلمين الذين فرُّوا إليه بدينهم من أذى قريش؛ لكنه فشل في إقناع النجاشي بذلك، وأرسل مسيلمة الكذاب مبعوثين إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛

ليفاوضاه في إمكان مشاركة مسيلمة له في النبوة، فردَّهما النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً: "لولا أن الرسل لا تُقتل لضربت أعناقكما". أخرجه أبو داوود والحاكم (أبو غدة،:5142012).

وبذلك نستطيع القول بأن الدبلوماسية قد نشأت منذ أقدم العصور كوسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة، فمنذ أن قامت المجتمعات الأولى، وتداخلت مصالحها؛ شعرت بحاجتها إلى نمط من الأساليب الدبلوماسية؛ كسلوك اجتماعي تفرضه الحاجة إلى التفاهم، وتبادل المنافع، وتحقيق السلام، وظهرت عبر العصور علاقات دبلوماسية اختلفت في أشكالها؛ إلا أنها تشابهت من حيث أغراضها ووسائلها، والنتائج التي ترتبت عليها، حتى إنه يمكننا القول بأن من بين التقاليد الدبلوماسية الحديثة ما يرجع إلى تلك التقاليد التي عرفت الإنسانية في عصورها الخالية (توفيق، 1998: 20).

وشهدت العصور الإسلامية تنامي الدبلوماسية من طرف الدولة في نشر الدين الإسلامي، ونسج علاقات تجارية وسياسية مع الدول الأخرى، ولذلك فإن الدولة الإسلامية، وقد امتازت بتفوقها الدبلوماسي، وحمائتها للرسل، ومنحهم الامتيازات الدبلوماسية كالحصانة (التازي، 1970: 40).

وقد عزز الإسلام "العمل الدبلوماسي"، وعمل على تطويره، فقد اتبَّع الرسول صلى الله عليه وسلم وسيلة إرسال الرسل والمبعوثين والسفراء؛ لنقل رسائله إلى ملوك الدول المجاورة للجزيرة العربية وأمرائها مستخدماً أساليب جديدة في اللباقة والدقة، وانتقاء الألفاظ المتينة والقوية والمؤثرة في كتابة هذه الرسائل، ممَّا كان له الأثر الأكبر في تطوير علاقات الدولة الإسلامية بغيرها من الدول، ومن الأسس الدبلوماسية الهامة التي أرساها الإسلام أنه كان -وما زال- يحترم الرسل، ولا يعتدي عليهم؛ بل كانوا يتمتعون بالأمان والاطمئنان في دار الإسلام؛ لأن الإسلام دين لا ينقض العهد والميثاق؛ فبمجرد دخول السفير أو المبعوث إلى دار الإسلام فهو في عهدٍ وأمانٍ إلى أن يغادرها (طشطوش، 2010: 19)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة التوبة، الآية 6).

أما على الصعيد الأوربي فلم تصبح الدبلوماسية مهنة إلا في القرن الخامس عشر، حيث بدأت جمهورية البندقية في تعيين السفراء، لكن لم يتم وضع التشريعات، وقوانين المؤسسة الدبلوماسية؛ إلا بعد مؤتمر فيينا عام 1815م، ومؤتمر إكس لاشابيل عام 1818م (موور، 1978: 1386).

وقد اتَّسَمَت العلاقات الدبلوماسية بين الدول منذ القدم، وإلى اليوم، بنوع من عدم الثبات، فقد كانت في بدايتها محدودةً ومؤقتةً، وتبحث في الحرب والسلام والأحلاف بين ملوك الدول وقادتها، وشكَّلت الدبلوماسية أداةً للترهيب من شبح الحرب، ومما سيصيب البلاد المتحاربة من خراب ودمار (الناصر، 2004: 12).

بالنسبة للدول المسيحية بعد عصر النهضة الأوروبية؛ فقد كان العالم يتكون من أممٍ متحضرةٍ، وأخرى غير متحضرةٍ، فالشعوب الأوروبية اعتبرت متحضرةً، لها وحدها الحُق في عقد الأحلاف، وفي التعاون، وفي تقرير السلام والحرب، أما الشعوب الأخرى فقد خضعت للاستغلال؛ بوصفها مصدرًا للعبيد، وللمواد الأولية، وهكذا أصبحت الدول الأوروبية النصرانية هي التي تقرر مصير العالم، إلا أن ظهور الدول الأوروبية المستقلة ذات السيادة طبقاً للمعايير التي وُضِعَت في مؤتمر "وستفاليا" عام 1648م، أدّى بهذه الكيانات الجديدة إلى استناد دبلوماسياتها إلى مبدأ توازن القوى الذي سيسمح للدولة القوية بإخضاع الدولة الأخرى الضعيفة (الناصر، 2004: 12).

حتى بداية القرن الثامن عشر كان ما يسمى مبدأ "حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" وكان يُعدُّ هذا واحداً من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الأوروبية والتي كانت من خصائص الملوك، ولكن الدبلوماسية العالمية تغيرت، ولم تَبْقَ مستمرةً على نفس الوتيرة، أي مرتبطة بالسياسة الأوروبية، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية انتقل مركز النفوذ الدبلوماسي العالمي إلى مريع جديد، وهو وجود قوتين عَظْمَيَيْن، هما الاتحاد السوفيتي سابقاً، والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تطفو وتظهر على السطح دبلوماسية جديدة تسمى دبلوماسية الأحلاف (مقلا، 1985: 410).

ويقيم هيئة الأمم المتحدة اتَّجَهِت الدبلوماسية المعاصرة نحو إقرار السلام في العالم عن طريق تكريس حقوق الدول وواجباتها تجاه بعضها بعضاً، وصارت العلاقات بين الدول تقوم على أساس التعايش السلمي (الناصر، 2004: 15)، وإن كان ذلك على عكس ما يبدو في الواقع الدولي المعاش، وصفوة القول: إن المتتبع للمسار التاريخي للدبلوماسية يرى عدم ثباتها، إذ انتقلت من دبلوماسية للحرب إلى أخرى للسلام، وبفترة الحرب العالمية الأولى انتقلت الدبلوماسية من السرية إلى العلنية (أبرزاق، 2009).

ثم دخلت الدبلوماسية الشعبية إلى جانب الدبلوماسية الرسمية، بعد أن تكونت المنظمات الدولية، والمنظمات المحلية المختصة بجوانب معينة في حياة المجتمع، وكذلك نشأت الأحزاب المتماثلة فكرياً وأيديولوجياً؛ كالأحزاب الاشتراكية والشيوعية.

المطلب الثاني

أشكال الدبلوماسية المعاصرة

أكدت العديد من الدراسات الدبلوماسية والسياسية التي تناولت مواضيع الأمن القومي، والمصالح الحيوية للدول، بأن هناك جهودَ جهاتٍ ثلاثٍ يفترض أن تتكامل؛ لتحقيق هذه المصالح، أو المحافظة عليها، وهي: الدبلوماسية، والعمل الاستخباري، والقوة العسكرية، وإن ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداةٍ للسياسة الخارجية في العصور الحالية تنوع أنماطها، وتعددت صورها وأشكالها، فهي لم تُعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير، أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت، وأخذت صوراً وأشكالاً وأنماطاً مختلفة، تتمثل في أربعة أنواعٍ أو أفرعٍ كما يلي:

أولاً: الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:

يقصد بالدبلوماسية الثنائية أو التقليدية "هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما؛ والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين دولتين في جميع مجالات العلاقات الدولية، وتتمثل مهامها فيما يلي:

1. بناء العلاقات السياسية.
2. التعاون الأمني.
3. الثقافة والإعلام والتعليم.
4. الدبلوماسية العامة.
5. التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية، خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية.
6. الدبلوماسية الاقتصادية.
7. الشؤون القنصلية.
8. دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات.

وتمارس الدبلوماسية الثنائية بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، والتي نُظمت مهامها، ورُوعيت حصاناتها، وامتيازاتها من خلال اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م (أبو عبا، 2009: 63).

ويرتبط هذا النوع من الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية بشكل عام بتلك الأنشطة، أو البرامج الدبلوماسية التي تمارسها حكومات العالم، أو السلطات التنفيذية حسب النظام السياسي الموجود في كل دولة، أي أن هذا النوع من الدبلوماسية يمارس من طرف السلطات التنفيذية داخل الدولة.

ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية:

إنها نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة، تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحاً لها، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد البرلماني الأوروبي، واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجمعية برلمانات آسيا للسلام، والاتحاد البرلماني العربي (بغورة، 2012: 13).

وقد توسّعت الدبلوماسية البرلمانية بإتساع دوائر التعاون الدولي، وتعاضم مصالح الشعوب وتداخلها، وأضاف ظهورها للعمل الفكري السياسي بُعداً جديداً متعدد الأثار والنتائج، والدبلوماسية البرلمانية تعمل -ولاشك- بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهداف تساهم في حل النزاعات، واحتواء الأحداث، كما تقوم بدور استكشافي أو استشرافي، مكنها من أن تكون أداة فعالة داخل النظام السياسي للدولة، وفي علاقات الشعوب بعضها بعضاً، بسبب ما يُتاح لها من حرية أكبر، ورقعة نشاط أوسع؛ باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدون بضوابط محددة، وهوامش ضيقة لحركتهم، فهم متحررون نسبياً من قيود الصفة التنفيذية والتزاماته (بغورة، 2012: 15).

وقد قام الباحث بتخصيص المبحث الثاني من هذا الفصل لعرضٍ أوسع لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وأهميتها في العمل الدبلوماسي الحديث.

ثالثاً: دبلوماسية المنظمات الدولية:

تعتبر هذه الدبلوماسية هي الأقرب -وفق منطق العمل- للدبلوماسية البرلمانية، حيثُ تمتاز غالباً بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية، وتخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة، واللوائح الداخلية لهيأتها العامة، وتقاليد العمل فيها.

وتُمارس هذه الدبلوماسية داخل إطارٍ ثابتٍ في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة، وأحياناً تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر؛

لبحث قضايا دولية محددة، وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين؛ مثل علاقاتها ببعضها بعضاً، أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب)، وأخيراً مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري)، وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها، يُسمون بالموظفين الدوليين، ويتمتعون بوضعية خاصة بهم منصوص عليها في دستور المنظمة، أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية، أو من خلال اتفاقية المقر، وهذه الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها، ونشير هنا إلى اتفاقية فيينا لعام (1975) الخاصة بالعلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة العالمية، (الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها)، والقصد منها تنظيم هذا الشكل من الممارسة الدبلوماسية، من حيث إنها تُطبَّق على البعثات الدائمة للدول المعتمدة لدى المنظمات الدولية، أو حتى على الوفود المشاركة في اجتماعات المنظمة الدولية أو مؤتمراتها.

ومن الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلي (وهي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية)، وبالتالي تعتبر الأقرب للدبلوماسية البرلمانية، فالجمعية العامة للأمم المتحدة تنقسم عادة إلى كتلٍ سياسية، تقوم الدول الكبرى بدورٍ بالغ الأهمية في قيادتها، وفي الواقع فإن أحد أسس دبلوماسية المنظمات الدولية قائم على أن الدولة التي ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية مباشرة في مقابل امتيازاتٍ ومساعداتٍ تحصل عليها من الدولة الكبرى، كما أن هناك ما يسمى بالوزن الأدبي لصوت الدولة الكبرى، ومصدره الإشعاع الثقافي والدبلوماسي والإعلامي للدولة الكبرى الذي يؤثر على الدولة الصغرى، ويجعلها تستجيب لرغبات الدولة الكبرى، حتى دون أن تطلب منها ذلك، ويظهر دور الكتل السياسية بوضوح في الحالات التي يتبع فيها التنظيم الدولي قاعدة الأغلبية الخاصة؛ كأعضاء الثلثين، ويترتب على ذلك أن أية كتلة يصل عدد أعضائها إلى الثلث تستطيع أن تحول دون صدور القرار بالتصويت ضده، وحتى تستطيع المنظمة الدولية أن تصدر القرار فقد تجري مفاوضات بين هذه الكتل للوصول إلى حلٍ يحقق الأغلبية المطلوبة (أبو عبا، 2009: 65).

رابعاً: دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

هناك ظاهرة جديدة، تتسم بها الدبلوماسية الحديثة، وهي كثرة المؤتمرات، حتى إنها تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة، أو لاتخاذ موقفٍ مشتركٍ إزاء قضية ما، وتمتاز

هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، لأنها تتم عبر وفودٍ لدولٍ وأشخاصٍ دوليةٍ أخرى، كما أنها تُعقد في زمانٍ ومكانٍ محدَّدين؛ لبحث قضية ما، أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة، وكمثالٍ على ذلك افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أو مؤتمرات القمة، أو وزراء خارجية الدولة، أو مؤتمرات دولية عامة... إلخ، ويتم انعقادها بناءً على دعوة الدولة، أو المنظمات الدولية.

وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو عسكرية... إلخ؛ فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذرياً عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائيةً وسريّةً أحياناً؛ فإن بعضها أيضاً قد يكون بشكلٍ علنيٍّ؛ بهدف إشراك الرأي العام فيها، وللتأثير عليه؛ رغبةً في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي، يخضع للتصويت، وتكون نتائجه علنية، وهكذا فإنه إلى جانب الدراية الفنية بما يجري في المؤتمر يكون مطلوباً من الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة، حاضر البديهة، قادراً على الإقناع؛ إذ إنه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم؛ لأن صوته في الغالب سيصل إلى الرأي العام، كما أن عمله قد يقتضي منه الإدلاء بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزيونية (أبو عباة، 2009: 69).

خامساً: دبلوماسية القمة:

يقصد بدبلوماسية القمة المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، فقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول، ولقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

ومع ذلك فإنه يؤخذ على دبلوماسية القمة ما يلي:

1. تؤدي غالباً إلى تعقيد العمل الدبلوماسي العادي بما تنتهي إليه من إصدار لبيانات مشتركة أو إبرام لإتفاقيات لم تدرس بعناية ويقع عبء تنفيذها في النهاية على الدبلوماسية التقليدية.
2. إذا أخفقت فإن إخفاقها سيكون نهائياً.

ومع ذلك فإننا نرى إن دبلوماسية القمة يجب أن تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهود الإعداد بحيث تكون خاتمة العمل الدبلوماسي وليست بداية له وبعد انتهاء مؤتمر القمة يبدأ العمل الدبلوماسي التقليدي في ممارسة دور التنفيذ (شيراز، 2015).

سادساً: الدبلوماسية الشعبية:

يقصد بالدبلوماسية الشعبية تأثيرات المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية. وهو يشمل أبعاداً من العلاقات الدولية تقع فيما وراء الدبلوماسية التقليدية، كقيام الحكومات بزراعة وغرس رأي عام في البلدان الأخرى، والتفاعلات بين الجماعات الخاصة ومصالحها في بلد مع بلد آخر، وكتابة التقارير والإبلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيراتها في السياسة العامة، وكذا عمليات التواصل مع هؤلاء الذين يشكل الاتصال وظيفتهم الأساسية كالدبلوماسيين، والمراسلين الأجانب، والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي (Edmund Gullion) كما وتسمى الدبلوماسية الشعبية بدبلوماسية الاعلام (الخزندار، 2011).

سابعاً: الدبلوماسية الوقائية:

لعل أشهر تعريف للدبلوماسية الوقائية وأهمها من الناحية الأكاديمية، هو الذي تضمنه تقرير الأمن العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس غالي" المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ 17 يونيو 1992، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 يناير 1992 لدى اختتام اجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام تنص على اتصال مصطلحات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام، أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ. فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها (غالي، 1992).

ويرى الباحث أن بعض الكتاب قد توسعوا في مفهوم الدبلوماسية الوقائية لتعني بكل بساطة، جميع الإجراءات والمسااعي السلمية لحل المنازعات الدولية كما تنص على ذلك المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثاني

الدبلوماسية البرلمانية

مقدمة:

تتمتع البرلمانات في العالم بمكانة سياسية، واعتبارات قانونية خاصة، تستمدتها من الأحكام المنظمة لها في دساتير تلك الدول، وللبرلمان العديد من الوظائف والمهام، ويكتسب من مجموعهما أهميته في تنظيم شؤون الدولة، فهو يدرس ويناقش ويقر القوانين التي تُحال إليه من الجهات المخولة قانوناً بإحالة مقترحات مشاريع القوانين، ويُصادق على برامج عمل الحكومة ومخططاتها، ويراقب عمل الجهاز التنفيذي وأداءه، ويسهر على ضمان التعامل الإيجابي والفعال مع كل قضايا الوطن، سواء من جانبه، أو من جانب وزراء الحكومة، وهو يستمد مصداقيته من شرعية صناديق الاقتراع وسلوك الناخب.

وقد فرضت التطورات المتسارعة والمتغيرة في العلاقات الدولية تأثيرات كبيرة على الشؤون الداخلية للأمم، دفعت البرلمانات الوطنية للتدخل على مستوى الساحة الدولية من أجل تقديم مساهمتها في إطار الجهود المبذولة دولياً؛ من أجل تحقيق السلم، والديمقراطية، والأمن، والتعاون، والتنمية.

من خلال ما تقدم نرى أهمية الإشارة إلى دور التعاون البرلماني في تعزيز وتطوير العلاقات بين الدول، وعليه فقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصصت المطلب الأول لاستعراض التطور التاريخي لنشأة الدبلوماسية البرلمانية، وتناولت في المطلب الثاني دور البرلمانيين في تطوير العلاقات الدولية، وأفردت المطلب الثالث لخصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية ونشأتها التاريخية.

المطلب الثاني: دور البرلمانيين في تعزيز العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها.

المطلب الأول

مفهوم الدبلوماسية البرلمانية ونشأتها التاريخية

ظهر مفهوم الدبلوماسية البرلمانية مع نشأة وظهور البرلمانيين المنتخبين الذين احتاجوا إلى التواصل مع نظرائهم من برلمانات الشعوب الأخرى، وذلك للتشاور حول العلاقات ذات الطابع الثنائي والعلاقات المشتركة مع باقي الدول، وهو ما انتهى إلى مفهوم العلاقات البرلمانية الدولية، وتعدُّ من أحدث العلاقات المتعددة الأطراف بين الدول، وقد تأكدت مكانتها، وفرضت نفسها؛ كواقع سياسي في ظلِّ عولمة التبادلات التجارية، وشمولية الاقتصاد، وما ترتب عليها من التبعية المتبادلة، والمصالح المشتركة المتزايدة بين الأمم، وتمنَّع هذا المفهوم الجديد "الدبلوماسية البرلمانية" بصدى واسع، لاسيما في البلدان الأكثر تطوراً في العالم، وفي أوساط الحركات الشعبية السلمية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وكان لذلك أثره الكبير في نقل دول العالم من المواجهة العسكرية إلى كواليس أقلَّ خطورة، وهي الدبلوماسية، وساعد في تحقيق ذلك اتجاه العمل الدبلوماسي إلى "التخصص"، بعدما وجدت الدبلوماسية نفسها أحياناً أمام مجالات تقنية خارجة عن الميدان السياسي التقليدي في الاتفاقات والمفاوضات الدولية، وهو ما نشأ عنه لاحقاً مفاهيم جديدة، ومنها مثلاً الدبلوماسية البرلمانية (بغوره، 2012: 16).

من هنا نرى أهمية الوقوف على مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، ثم نتطرق بعد ذلك إلى التطورات التاريخية لنشأتها، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية:

تعرف الدبلوماسية تقليدياً بأنها التطبيق العملي لفنِّ تحقيق الممكن، وقد أدى تطور التعاون بين الدول، وتعاظم مصالح الشعوب وتداخلها، إلى توسُّع واضح في دائرة العلاقات الدبلوماسية بصفة عامة الرسمية والشعبية، ومن ضمنها الدبلوماسية البرلمانية التي تعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهدافٍ، تساهم في حلِّ النزاعات، وتحقيق السلم بين الشعوب، كما تقوم بدورٍ استكشافيٍّ أو استشرافيٍّ مكنها من أن تكون أداةً فعالةً داخل النظام الدستوري للدولة، وفي علاقات الشعوب بعضها بعضاً، بسبب ما يتاح لها من حرية أكبر، ورقعة نشاطٍ أوسع؛ باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدين بضوابط محددة، وهوامش ضيقة لحركتهم، فهم متحررون نسبياً من قيود الصفة التنفيذية والتزاماتها على

اعتبار أنهم منتخبون من قبل شعوبهم، ويعتبرون الممثل الحقيقي لإرادة الشعوب، وليس للهيئة الحاكمة في البلاد أياً كان طبيعة هذا الحكم.

مما سبق تتضح حقيقة أن الدبلوماسية البرلمانية هي قوة فاعلة، وأداة هامة في توفير سبل الاتصال، وتبادل المعلومات، وتليين المواقف بين الأطراف المتنازعة في أوقات الأزمات؛ حيث تكون مؤهلة للاضطلاع بدورٍ مهمٍ في تقريب وجهات النظر، سواء في شكل تفاوض وساطة، أو توافق، أو تقديم الاستشارات؛ بما قد يؤدي إلى عدم تصعيد التوتر القائم، أو التخفيف من حدته، والتقليص من حجم الخسائر التي قد تطل المتنازعين، واحتواء ما قد يحمله من تهديدات على السلم والأمن الدوليين، ومن هنا اكتسبت الدبلوماسية البرلمانية دورها الحيوي في منح المزيد من الفعالية للسياسة الخارجية للدول، ولنشاط المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في خضم هذا العالم الجديد والمتغير، الساعي نحو إعادة ترتيب أوراقه ومساره؛ حفاظاً على الأمن، وتدعيماً للسلم، وتكريساً للتعاون، وتحقيقاً للمصالح الحيوية المشتركة لشعوب العالم (بوشنة، 2014).

وقد شهد العصر الحديث تطوراً كبيراً على مستوى ممارسة الدبلوماسية البرلمانية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، وذلك من خلال تبادل الزيارات بين المجالس النيابية، وإنشاء لجان الصداقة البرلمانية، أو من طبيعة المواضيع التي تصدر جداول أعمال برلمانات تلك الدول، وظهور العديد من المجالات السياسية، والمنتديات التتموية، مما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة تؤهلها للقيام بدور هامٍ ومنتامٍ في وضع أسسٍ راسخة، ونسج قواعد ثابتة، ورسم أخلاقيات سامية للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى المساهمة في تلطيف حدة المتغيرات غير الملائمة المؤثرة في حسابات القوى الدولية (بغورة، 2012: 16).

وقد تجلّت مظاهر هذا التطور في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية من خلال الزيادة الواضحة لعدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، وإقامة الجمعية العامة للأمم المتحدة جسراً مع البرلمانات الوطنية؛ بدعوة وفدٍ برلمانيٍّ عن كل دولةٍ عضوٍ للمشاركة في كلّ جلسةٍ علينيةٍ للجمعية، بالإضافة إلى قيام الأمم المتحدة بوضع مخططاتٍ لدعم فكرة البعد البرلماني، واتجاه هذه المنظمة الأممية إلى تخصيص جناح برلماني في تمثيل الشعوب داخل هيئات الأمم المتحدة.

ومن أجل ممارسة النشاط الدبلوماسي البرلماني بشكل أكثر موضوعيةً ومهنيةً يجب توافر مجموعة من المقترضات والشروط، نلخص بعضها فيما يلي: (بغورة، 2012: 19)

أولاً: التعرف على الأنظمة الداخلية والإجرائية للبرلمانات، وحسن استخدامها، في تطوير العلاقات البرلمانية على المستويين الإقليمي والدولي، ومن هنا جاء وصف الدبلوماسية في هذا الإطار بأنها "برلمانية".

ثانياً: توسيع دائرة الانفتاح على مختلف التوجهات والرؤى الحضارية الجديدة والمتطورة، والبعد عن التعصب الديني والعقائدي.

ثالثاً: العمل بشكل أفضل؛ لإشراك مختلف أطراف المجتمع وقواه الحيّة في بلورة المواقف، وتوزيع الأدوار وطنياً ودولياً، من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني في نشاطات العمل البرلماني من خلال عقد الندوات، وإجراء الأيام الدراسية بالاشتراك مع الجامعات والمعاهد العليا، والرقي بالثقافة البرلمانية من جهة، وتطوير الحوار المستمر مع النخب السياسية، والتفتح على قضايا المجتمع من جهة أخرى.

رابعاً: تعزيز الوعي بطبيعة المواقف السياسية الوطنية الرسمية وأهدافها ومغزاها وعلاقتها بالقضايا الوطنية والدولية.

خامساً: تحرى الموضوعية والمهنية عند اختيار أعضاء السلك الدبلوماسي، وتشكيل الوفود البرلمانية، ووضع الخطط البرلمانية المناسبة لضمان مشاركة فاعلة للوفود البرلمانية المشكلة لتمثيل البرلمان في المؤتمرات واللقاءات الدولية.

سادساً: جعل العمل الدبلوماسي البرلماني في خدمة فضائل الديمقراطية ودعمها، وتكريس مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية، وحرية الرأي والتعبير كمقومات حضارية في المجتمعات المعاصرة.

سابعاً: العمل على بلورة المواقف، وتوحيد طرق العمل؛ من حيث الأهداف في إطار من التكامل والانسجام مع الدبلوماسية الرسمية للدولة.

ثامناً: العمل بموضوعية ومهنية؛ لتقوية علاقات الصداقة والتعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، وتطوير سبل التقارب والتفاهم لجمع وجهات النظر المتباينة وتعزيز مصداقية الرؤى المتطابقة.

في ضوء ما تقدم يرى الباحث أن الدبلوماسية البرلمانية تعمل على تأكيد أربع قضايا أساسية، وهي على النحو التالي:

أولاً: تحقيق العدل والسلم الدوليين والالتزام بمبادئ العدالة الدولية من أجل تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة لكافة شعوب العالم.

ثانياً: الوقوف إلى جانب الدول النامية والفقيرة التي تسعى حكوماتها لتحقيق أهداف الدولة على كلِّ الصُّد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ثالثاً: تعزيز وتقوية المسار الديمقراطي، وتقديم الدعم للمؤسسات البرلمانية؛ بحكم أهمية دورها في تعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

رابعاً: مساعدة الدول في نشر المُثل والأخلاق العليا في مجتمعاتها ومؤسساتها النيابية؛ باعتبارها منابر تمثيلية للتعبير، تتداول عليها كلُّ الحسابات السياسية الأكثر تمثيلاً في المجتمع، وتغلب فيها المساواة؛ دون تجاهل الاختلافات.

يشار هنا الى أن السوابق التاريخية تظهر محدودية العمل المتعدد الأطراف، وعجز الدبلوماسية الرسمية عن القيام بدورها في مواكبة تقلبات التوجهات السياسية الخارجية الجديدة والمتجددة بسرعة البرق، والتوافق مع متغيراتها؛ لذا تجلّت الحاجة إلى تحريك آليات "هادئة" متمثلة أساساً في البرلمانات والمؤسسات والهيئات النيابية المختلفة، والمجتمع المدني الفاعل، وجمعيات الصداقة والأخوة بين البرلمانات في البلدان الشقيقة والصديقة؛ كرافد من الروافد السياسية المساعدة على تعزيز جسور بناء الثقة في العلاقات الدولية الثنائية، أو المتعددة الأطراف (بغورة، 2012: 21).

بعد أن انتهينا من الحديث حول المفاهيم الفقهية للدبلوماسية البرلمانية، وأهميتها في تطوير العلاقات الدولية، وسبل تعزيز ذلك، نرى من الأهمية بمكان التعرف على وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي فيما يتعلق بمفهوم الدبلوماسية البرلمانية، حيث اختلفت التعريفات لمفهوم الدبلوماسية بين أعضاء المجلس التشريعي وفقاً للاتجاهات التالية:

"تطوير العلاقات مع البرلمانات الوطنية، وكذلك الاتحادات البرلمانية، وتوفير أدوات للتواصل بين اللجان المتخصصة، والتوصل إلى مذكرات تفاهم مع تلك البرلمانات والاتحادات البرلمانية" (بحر، 2015).

وعرفها البعض الآخر "مجمل ما يقوم به العضو البرلماني من جهد فردي أو جماعي بالتواصل مع الداخل والخارج؛ للإسهام في أداء البرلمان دوره المنوط به في خدمة المجتمع

وقضاياه المختلفة بأقصى درجة ممكنة؛ ابتغاء وجه الله تعالى، وأداءً للأمانة والثقة التي فوّضه الشعب القيام بها نيابة عنه" (الأسطل، 2015).

بينما اتجه فريق ثالث بأنها "الأنشطة التي تقوم بها رئاسة البرلمان أو الكتل البرلمانية أو أعضاء البرلمان مع أمثالهم من البرلمانات الأخرى لتحقيق أهداف معينة، والتواصل والترابط، وتنسيق المواقف، وتبادل المعلومات والخبرات، ومعالجة القضايا المشتركة (شهاب، 2015).

وعرفها البعض بأنها "العمل البرلماني المحلي والخارجي والتواصل مع المؤسسات المحلية والخارجية لخدمة قضايا الوطن والمواطن" (أبو راس، 2015).

وعند سؤال النائب/ مشير المصري بصفته رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المجلس التشريعي عن مفهوم الدبلوماسية البرلمانية من وجهة نظره، ذكر بأنها "نسيج العلاقات الخارجية والانفتاح على الآخر مع الفضاء السياسي الخارجي خاصة على الصعيد البرلماني، بما يعزز العمل المشترك والرؤى السياسية" (المصري، 2015).

وعرفها الفقيه ويسجلان بأنها: المدى الكامل للنشاطات الدولية التي يمارسها البرلمانيون؛ بهدف رفع مستوى التفاهات المتبادلة بين الدول، وتدعيم هذه الدول بعضها بعضاً من أجل تعزيز الرقابة على الحكومات وممثلي الشعب، وكذلك لزيادة الشرعية الديمقراطية داخل المؤسسات الحكومية (ويسجلان، 2007، 93).

وممّا سبق عرضه للمفاهيم المختلفة لمصطلحي الدبلوماسية والدبلوماسية البرلمانية، فقد خلص الباحث لتعريف الدبلوماسية البرلمانية بأنها "جميع الأنشطة على الصعيد المحلي، أو الدولي، التي تقوم بها البرلمانات المختلفة، وترتكز على إيجاد درجة من الترابط بين برلمانيين أو أكثر؛ لتحقيق أهداف معينة تعزز العلاقات الدولية، وتحقق المصلحة لأبناء شعوب العالم كافة".

وقد حرصتُ في هذا التعريف على التأكيد بأن الدبلوماسية البرلمانية تعتبر ذات طابعين محليّ ودوليّ، وبافتراض أن الدبلوماسية البرلمانية يغلب عليها الطابع الدولي بشكل أكبر، مع التأكيد بأن هذا النوع من الدبلوماسية هو خاصٌّ بالبرلمانات والمجالس النيابية في الدول المختلفة، ويرتكز بشكلٍ كبيرٍ على توفير فرصٍ للترابط بين برلمانات تلك الدول؛ لتحقيق عدد من التطلعات، والأهداف المشتركة.

الفرع الثاني: النشأة التاريخية للدبلوماسية البرلمانية:

الدبلوماسية البرلمانية شكّل من أشكال الدبلوماسية الشعبية، يمارسها الشعب من خلال ممثليه في برلمان الدولة، والتي تهدف إلى إقامة علاقات مباشرة بين الشعوب، حيث يتجه هذا النوع من الدبلوماسية نحو مخاطبة الجماهير، ومن فوق منابرٍ متعددة، مثل البرلمانات.. وغير ذلك.

وهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في بروز وتطور هذا النمط من الدبلوماسية، وأبرزها ازدياد دور وقوة الرأي العام العالمي في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ازدياد الإحساس بأن مشاركة الشعوب من خلال برلماناتها في العلاقات الدولية تضمن درجة أكبر من الاستقرار على الساحة الدولية، وهو إحساس تبلور بقوة عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن تسبب في احتكار الحكومات لقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في وقوع حروب عالمية وكوارث كبرى (الصلح، 24)، وهو ما زاد من الإحساس بضرورة وجود مشاركة شعبية برلمانية ورقابة شعبية على قضايا السياسة الخارجية، كما أن هذه الأحداث أدت إلى نمو روح المصالح المشتركة والتفاهم فيما بين الشعوب.

وقد برزت أهمية الدبلوماسية البرلمانية من خلال مشاركة البرلمانين في المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت أثناء عقد التسعينات، حيث لم تقتصر المشاركة في هذه المؤتمرات على الوفود الرسمية، وإنما شارك فيها ممثلون برلمانات العديد من الدول، ومن أبرز هذه المؤتمرات (الصلح، 25): المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة (1994)، والمؤتمر العالمي للمرأة (1995)، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (1995)، واجتماع الجمعية العمومية بشأن مشكلة المخدرات في العالم (1998)، ومؤتمر المحكمة الجنائية الدولية (1998)، ومؤتمر قمة الأفية الذي ناقش مستقبل دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين في سبتمبر 2000م.

وقد أدت هذه التطورات إلى تنامي الدبلوماسية البرلمانية، وهي شكل من أشكال الدبلوماسية الشعبية، يمارسها نائب منتخب من الشعب، بقرار من البرلمان الذي ينتمي إليه، ممثلاً في ذلك المؤسسة النيابية التي ينتمي إليها، وهي تقوم على الاحتكاك بين ممثلي الشعوب أو ممثلي القواعد الشعبية المختلفة، وربما تكون ثنائية أو متعددة الأطراف.

المطلب الثاني

دور البرلمانيين في تعزيز العلاقات الدولية

جاء التحرك الذي قام به عدد من البرلمانيين والمجموعات البرلمانية لفتح قنوات للتعاون مع برلمانيين من كافة دول العالم وأعضاء الاتحادات البرلمانية في أكثر من مجال؛ مثل مجال حقوق الإنسان الأساسية، وقضايا البيئة، والمسائل الخاصة بالانتمية المستدامة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في ميدان التشريع والتجارب في مجالات العمل البرلماني بصفة عامة، وهو ما ساعد لاحقاً على فتح المجال واسعاً للحديث عن مدى إمكانية قيام هذه البرلمانات بالمساهمة في إحداث تقاربٍ ما بين الثقافات والديانات والحضارات.

ولما كانت برلمانات العالم تمثل صروحاً راقيةً للممارسة الديمقراطية الفعلية، لذا فقد كان من الطبيعي التطلع إليها بعيون الأمل؛ أن تستشعر هذه البرلمانات واجباً عليها؛ بأن تكون بحقٍ جسوراً ممتدة دائماً تَصِلُ بين شعوب العالم. وفي كل الأحوال يجب أن يكون الجهد البرلماني على مستوى العلاقات الدولية متقارباً ومتوافقاً مع دبلوماسية الدولة.

يشار هنا إلى أن الجهد البرلماني على مستوى العلاقات الدولية يؤثر بشكل أكبر على مستوى صناعة القرار الدولي ورسم السياسات، وذلك بحكم استقلالية النواب، وهامش حركة النشاط الواسع المتاح أمامهم، وإذ تحمل هذه الجهود في ثناياها صوتَ الشعوب؛ فإن ذلك يتيح لها أيضاً إمكانية الاتصال السهل، والتعارف العفوي دون قيود، أو ما تقرضه واجبات التحفظ، وإجراءات الحذر (بغورة، 2012: 18).

وفي عالمنا اليوم، والذي يعاني كثير من التعقيدات والتشابكات وتصادم المصالح، نشعر أننا ما زلنا بحاجة إلى ضرورة تعميق التعاون بين أعضاء البرلمانات في كافة دول العالم، ومن هنا برز مفهوم التعاون البرلماني كمفهومٍ جديدٍ فتح أبواب الأمل أن يتطور أكثر نحو الإسهام في توطيد الجهود المشتركة في إطارٍ من التشاور والتنسيق من أجل تقريب الآراء سياسياً واجتماعياً وثقافياً على الصعيد الدولي. وبذلك تمَّ الانتقال السلس من مفهوم التعاون البرلماني بشكله العام إلى الدبلوماسية البرلمانية بشكل خاص، التي أصبحت وسيلةً لتطوير وتفعيل مجالات تبادل الآراء، وتنسيق الأنشطة، وأداةً لدفع التعاون بين الأمم.

وعليه يمكن القول بأن الدبلوماسية البرلمانية تعكس الاتجاه الذي يؤكد أن ديمقراطية الحياة الداخلية للأمم تبنى امتدادها على ديمقراطية العلاقات بين هذه الأمم، ولذلك فهي تشغل حيزاً كبيراً في مجال العلاقات الدولية؛ إذ يعتبرها بعض المفكرين دبلوماسية مكملة، ومرافقة للنشاط الدبلوماسي للدولة أو الحكومة؛ بمعنى أن البرلمانات بإمكانها أن تقوم بدور تكميلي، وليس تنافسياً مع الحكومات؛ لأن الدبلوماسية البرلمانية تتمثل في الروابط التقليدية بين المؤسسات التي نشأت تلقائياً في أوطانها، ولذلك تبرر هذه الروابط للبرلمانيين مشروعية الاهتمام بالقضايا الدولية العابرة للحدود (بوشنة، 2014).

ويرى الباحث أن من التجارب الناجحة لبعض البرلمانيين العرب ودورهم البارز في تعزيز العلاقات الدولية، زيارة الوفد البرلماني الفلسطيني لجمهورية جنوب أفريقيا التي من خلالها استطاع الوفد أن تصبح العلاقات بين جمهورية جنوب أفريقيا وفلسطين في قمة التعاون، وتبادل الخبرات والزيارات، لدرجة أن حملة المقاطعة الدولية للاحتلال وبضائعه المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية جاءت من وزير الاقتصاد في هذه الدولة.

المطلب الثالث

خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها

لكل دولة من الدول طريقتها المناسبة بكيفية رسم السياسات الخاصة بها من أجل تطوير العلاقات مع الدول الأخرى، ومن ضمنها الدبلوماسية البرلمانية ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الخصائص التي تتسم بها الدبلوماسية البرلمانية، وهذا ما سنخصص له الفرع الأول وبالإضافة إلى هذه الخاصية هناك بعض المعوقات التي تحول دون أن تقوم الدبلوماسية البرلمانية بتحقيق أهدافها، وهذه المعوقات سوف نخصص لها الفرع الثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: خصائص الدبلوماسية البرلمانية:

تتميز الدبلوماسية البرلمانية بخاصيتين رئيسيتين، تتمثلان فيما يلي:

1. **التعددية:** تلك التي ترمز إلى عدد الوفود المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية وتداخل القضايا المدرجة في جداول الأعمال واللقاءات وبرامج العمل وتعددتها، فعدد المشاركين يعني تعدد مصالح المهتمين وتداخلها وتضاربها أحياناً.

2. **العلنية:** وهي صفة متلازمة مع النشاط البرلماني الدبلوماسي؛ إذ غالباً ما تسبقه أو تصاحبه بيانات إعلامية واسعة، تتسم بقدر كبير من الإثارة التي قد يغلب عليها الطابع العقائدي، والعلنية من أساليب التعاملات العصرية، وترتبط بأهمية إعلام الرأي العام بضرورة تقبل الحلول التوافقية في تسوية القضايا الدولية، ومع ذلك قد تتخذ الدبلوماسية البرلمانية أسلوباً آخرًا يتمثل في الجمع بين المناقشات العامة العلنية، والمفاوضات الخاصة الجانبية التي يطلق عليها اصطلاحاً "دبلوماسية الكواليس" أو "الدبلوماسية الهادئة" التي يجمع بينها التفاعل المستمر في أسلوب التفاوض.

وتتجلى الدبلوماسية البرلمانية أيضاً، وبصورة نشطة، في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية بين أعضائها أولاً، ثم مع غيرها؛ حيث يحتل التفاوض والتحاور والإقناع دوراً معتبراً في النشاط البرلماني الدبلوماسي؛ للوصول إلى التوافق، كما أن صياغة أي قرار أو توصية تتطلب إجراء مناقشات ومفاوضات بين أطراف عديدة معنية بموضوعها، والدبلوماسية البرلمانية مجال مناسب لذلك، وهو أسلوب لا يختلف في الواقع عن النشاط الدبلوماسي التقليدي من حيث الشكل والفنيات، وتقنيات التفاوض؛ إن لم يكن أكثر (بغورة، 2012: 22).

الفرع الثاني: معوقات الدبلوماسية البرلمانية:

هناك آراء كثيرة تمنح الدبلوماسية البرلمانية أهمية خاصة على الصعيد الدولي؛ بصفتها محرّكاً ومكمّلاً لإدارة الشؤون الدولية والعلاقات بين الدول، وإكسابها شيئاً من الخصوصية، وتؤكد مثل هذه الآراء أنه لا يمكن للدبلوماسية الرسمية والبرلمانية التعارض في المواقف أو تجاهل الآراء، أو التنافس في الأهداف والمصالح، فيما يرى آخرون أن البرلمانيين مهما عُرف عنهم من اللباقة في تقديم الحجج والإقناع، فهذا لا يسمح بإنزالهم منزلة السلك الدبلوماسي (منصور، 2000: 19).

ومن الإشكاليات الأخرى المعروفة في إطار نفس الموضوع أن النظام البرلماني في العديد من الدول قد تمّ وضعه على أساس الازدواجية؛ بمعنى وجود غرفتين برلمائيتين: غرفة أولى، وهو مجلس شعبي ذو بُعدٍ وطني يتشكل من نواب كلهم منتخوبون انتخاباً سرياً وحرّاً ومباشراً من قِبل الشعب، وغرفة ثانية عليا، تتشكل من خليط ما بين الانتخاب والتعيين من قِبل السلطة العليا في البلاد ممثلة في الحاكم؛ وفي ظلّ هذه الازدواجية قد يحدث أن لا تتوافق الاتجاهات السياسية، ومن ثمّ تختلف المواقف المعبر عنها من بعض القضايا الدولية، ويكون أثر ذلك واضحاً في عدم إمكانية تسويق موقفٍ سياسيٍ محدّدٍ من مسألة دولية معينة على المستوى العالمي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فهناك ما يعتبر عنصراً معمّماً لفرضية عدم التوافق، وهو أن النظم البرلمانية لا يمكن أن تدعي الديمقراطية ما لم تكن هناك أحزاب سياسية نشطة، تشكل مشهد التعددية الحزبية، وهذا المشهد في حدّ ذاته يؤكد وجود تيارات سياسية مختلفة تتباين مرئياتها وتختلف منطلقاتها عن بعضها، وينعكس ذلك على مواقفها من خلال النواب الذين ينتمون لهذه الأحزاب من القضايا الدولية التي ترتبط بها المصالح الحيوية للبلاد، فالقيود الحزبية المفترضة على النواب والمؤسسة على عقيدة الحزب ومذهبه السياسي هي ما ستضع الممارسة الفعلية للدبلوماسية البرلمانية في أكثر من موقف حرج؛ بسبب عدم الانسجام والتوافق في الرأي، هذا إن لم تتسبب مثل تلك الأوضاع في تعقيدات التمثيل التي قد تقضي إلى تعمد إقصاء الأعضاء غير المنسجمين، والتضحية بهم في سبيل إنقاذ قضية من مخاطر التهميش، أو تعرض مصلحة للضياع، أو حقّ للفقدان، كذلك يسوق أنصار احتكار الدبلوماسية الرسمية للنشاط الخارجي إشكاليةً ثالثة، تتمثل في عدم ضمان تواجد النواب في حالة نشاطٍ رسميٍ طوال العام؛ إذ من المعروف أن البرلمان يتمتع بإجازات برلمانية، مما يجعل النواب في حالة سكون، وتصبح فرصة التقاتيم ضعيفةً، وأما إمكانات جمعهم فنادرة، وقد يحدث أن يكون هذا سبباً مباشراً في ضياع فرصٍ حقيقيةٍ ومؤكدةٍ للاتصال والتواصل، وبالتالي يضعف شيئاً

فشيئاً بريق فكرة الاعتماد على تدخل الدبلوماسية البرلمانية، خاصة وأنه ليس لوزارة الخارجية أي وصاية أو سيطرة على نواب البرلمان، ولكن في المقابل هناك من يؤكد على أهمية ما أصبح يسمى "بالدبلوماسية الحزبية"، سواء في شكلها الثنائي المباشر، أو من خلال علاقات متعددة الأطراف في إطار برلماني، من أجل لعب دورٍ أساسيٍّ ومحوريٍّ في دعم الدبلوماسية الوطنية وتفعيلها؛ حيث إن مجالاتها المتمثلة في تعزيز العلاقات الثنائية بين الحزب والأحزاب الصديقة تفتح الأبواب أمام تبادل الخبرات، وزيارات الوفود، للتواصل والتعارف، ومن ثمَّ للتعرف على وجهات النظر حول القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى اشتراك الأحزاب في الفضاءات الإقليمية والدولية، وإمكانيات إبرام مذكرات تعاون تتسع إلى عدة مجالات، هذا إلى جانب قدرة الأحزاب الكبيرة ذات الانتشار الواسع في تعبئة المواطنين داخلياً وخارجياً حول البرامج الوطنية للتنمية، واستغلال القدرات والكفاءات لصالح جهود الارتقاء الوطني (منصور، 2000: 19).

ومهما اختلفت الآراء تبقى الدبلوماسية البرلمانية بصفة عامة أداةً فعلياً، أثبتت الكثير من الأحداث والتجارب أنها قادرة على تعزيز نشاط الدول؛ من أجل خدمة الشعوب في السلم والديمقراطية، والأمن، والتنمية، ويمكن أن تكون جداراً أمام أصحاب النفوس الضعيفة التي تريد أن تجعل من العلاقة بين ما هو طبيعي وما هو مكتسب في ثقافة الشعوب مصدراً جديداً للصراعات، وتقتضي الضرورة والحال هكذا - أن يقوم البرلمانيون بتفعيل دورهم أكثر في مكافحة الفقر والجهل والمرض، وإعداد برامج المساعدة، ومخططات التعاون والإغاثة، مع المتابعة الدقيقة، والمراقبة المستمرة عن قرب لمراحل تطبيق هذه البرامج، وكلها في الحقيقة وسائل حقيقية وملموسة لدعم الديمقراطية، والأمن الاجتماعي، والتنمية بالعمل الحي والملموس (منصور، 2000: 19)، فالدبلوماسية البرلمانية فرع من فروع المعرفة، لا غنى عن تعميق دراستها، وتوسيع مجال ممارستها، والإلمام الواعي بمقتضياتها، والإدراك العميق لمغزاها، والتحديد الواضح لأهدافها، وهي كلها نوافذٌ جدٌ واسعة على حقائق عوالم أوسع.

المبحث الثالث

العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية

مقدمة:

أصبحت الدبلوماسية أحد أهم أشكال العلاقات الدولية في عالم اليوم، وأحد العناصر المؤثرة في صياغة القرار السياسي للدول، والعلاقات الدولية، أو ما تم التعبير عنه في الآونة الأخيرة بديمقراطية العلاقات الدولية، فإذا كان المجتمع الدولي حريصاً على إتباع دول العالم للنظام الديمقراطي، فإنه من الأولى من تعزيز دور المجالس النيابية والبرلمانية في أخذ دورها السياسي في صناعة القرارات الهامة والمصيرية لشعوبها، وعليه فإننا سنقوم في هذا المبحث بتخصيص المطالب الأول لتوضيح مفهوم ومدارس العلاقات الدولية، والمطلب الثاني لشرح الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية.

المطلب الأول

مفهوم ومدارس العلاقات الدولية

اختلفت الآراء حول مفهوم العلاقات الدولية وظهرت عدة مدارس لتحديد المقصود بهذه العلاقات وها هي الطبيعة والأساس التي تقوم عليه هذه العلاقات وهذا ما سأيينه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم العلاقات الدولية:

العلاقات الدولية لم تصبح علماً أكاديمياً إلا بعد الحرب العالمية الأولى؛ لذلك فإن تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة، ولكن العلاقات الدولية علاقات شاملة، تتطوي على مختلف المكونات في مجال العلاقات الدولية، سواء أكانت هذه العلاقات رسمية، أو غير رسمية؛ بمعنى أنه لم يعد يقتصر دور العلاقات التي تمارس على الصعيد الدولي على دور الحكومة، أو الجهات التنفيذية فقط، وإنما تعدى ذلك؛ ليصل المفهوم إلى الفاعلين من غير الدول (الجهات غير الرسمية)، ودورها على صعيد تنسيق جهودها الدولية، وربط العلاقات فيما بينها.

وقد عرّفها محمود طه بدوي بأنها: "العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة والتجريب، أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"، وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها، وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها (بدوي، 1971: 5).

فيما عرفها هايل طشطوش بأنها: "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة، سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي" (طشطوش، 2010: 13).

أما الكاتب "كوينس" فإنه يعرّفها بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أو غير رسمية"، بينما يرى الباحث "فريدريك هارتمان" بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن "كل الاتصالات بين الدول، وكل حركات الشعوب، والسلع، والأفكار، عبر الحدود الوطنية"، أما "مارسيل ميرل" فقد عرّفها بأنها "هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها" (طشطوش، 2010: 12).

أما علاء أبو عامر فقد عرّفها بأنها: "علاقات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأيدولوجية، وعسكرية على مستوى الدول، ومجموعات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية" (أبو عامر، 2004: 23).

وعرّفها صادق شيخ العيد بأنها: "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي، سواء كانت دولاً أو غيرها من أشخاص المجتمع الدولي الفاعلة، على الصعيد الرسمي وغير الرسمي، وفي السلم والحرب" (شيخ العيد، 2013: 16).

أن العلاقات الدولية لم تقتصر على العلاقات التقليدية بين الدول الرسمية، ولكن في الوقت الحاضر دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي، وأصبح لها تأثير فاعل بشكل كبير؛ مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ كالشركات المتعددة الجنسية، لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاقٍ أوسع من التفاعل بين الدول، وأصبح لها -أحياناً- تأثيرٌ أكبر بكثير من تأثير الدول الرسمية.

الفرع الثاني: مدارس العلاقات الدولية:

في إطار استعراض لمفهوم العلاقات السياسية الدولية، فإن ذلك يستدعي الوقوف بصورةٍ أكثر جديّة، واستعراض وجهات نظر المدارس العديدة التي راجت أفكارها في العالم الحديث، ومن أهم هذه المدارس المدرسة الماركسية، والإنكلوساكسونية، والفرنسية.

إن المذهب الماركسي، وبالاستناد إلى الأفكار التي طرحها كارل ماركس، وفريدريك إنجلس، وفلاديمير إيليج لينين، يتلخّص في أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات، وبأن العامل الماديّ المحدد لذلك هو أسلوب الإنتاج (دورتي، 1985: 12).

وانطلاقاً من هذا الفهم الماركسي يمكنني القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات تستند إلى الصراع الطبقي المحرك للتاريخ، وما دمتُ بصدد المذهب الماركسي، فلا بد من التوقف عند المدرسة الاشتراكية التي تُعدُّ الزاوية الرئيسة في هذا الفكر، حيثُ يقول "كانتمان"

بأن العلاقات الدولية هي جملة من العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأيدولوجية، والدبلوماسية، والقانونية، والعسكرية فيما بين الدول، وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات، والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي (كولار، 1985: 20).

كما تؤكد المدرسة الاشتراكية بأن الدور الرئيسي في العلاقات الدولية تلعبه العلاقات ما بين الدول، ولو أمعنا النظر في تنظيرات هذه المدرسة بعمق لوجدنا أن مجمل التعريفات القديمة للعلاقات الدولية قد أهملت تماماً الحركات التحررية، والمنظمات الدولية، أو الإقليمية، كذلك أهملت القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الدولي التي تؤكد عليها المدرسة الاشتراكية، كما أنه لا يمكن القول بأن العلاقات الدولية هي العلاقات التي تقوم بين دول كاملة السيادة فقط، بل تتعدى ذلك إلى علاقات سياسية يمكن أن تُنظَّم وفق ضوابط بين دولٍ وحركاتٍ تحرر، أو بينها وبين حكوماتٍ منفى، وهذه أيضاً علاقات يمكن تسميتها بالعلاقات السياسية الدولية. كما أن المدرسة الاشتراكية نظرت إلى العلاقات الدولية المعاصرة بأنها تتميز بالديناميكية العالية من خلال الدور المضطرد الذي تلعبه الدول النامية والمتحررة في تشكيلتها لمجموعة دول عدم الانحياز (كولار، 1985: 21).

أما المدرسة الإنكلوساكسونية فقد انتظمت في ثلاثة اتجاهات أساسية، هي: الواقعية الكلاسيكية، والطرح العلمي، والطرح الوظيفي والنظامي، فالواقعية تردنا إلى حالة الفطرة، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، والوظيفي تحلل المجتمع الدولي بعبارات النظام؛ عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين الدوليين، (العقابي، 2010: 30).

أما المدرسة الفرنسية -وعلى الرغم من حداثة- فإنها أعطت نوعاً ما دراسة نظرية شاملة ومفسرة للظاهرة الدولية بسياقاتها المختلفة، ومن أهم رُؤاد هذه المدرسة "رينوفن"، "دير وزيل"، "ريمون أرون" وغيرهم، وقد كان دير وزيل أحد الأوائل الذين حاولوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية، وقد نشر في مقالة له عام 1952م حول هذا الموضوع بأن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية، كاختصاصٍ مستقل يفسر وعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستحق أن تكون موضوعاً لدراسة خاصة، وهي التي يؤكد فيها دير وزيل أن هذه الظواهر لها صلة بعلاقات دولة، أو عدة دول فيما بينها على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الديموغرافية، والثقافية، وتشكل مجموعة هذه الظواهر ما يعرف حديثاً بالعلاقات السياسية الدولية (العمر، 1990: 10).

المطلب الثاني

الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية

يشهد العالم تطوراً كبيراً بشكل يومي على كلِّ الأصعدة السياسية والاقتصادية، والعلاقات الدولية والاجتماعية، وكما أن هذا العالم يتطور؛ المنظمات الدولية تتطور أيضاً، فمنذ مائة عام لم يكن هناك سوى بضعة كيانات، وأنشئت تحديداً لإدارة التعاون الدولي، أو التعاون المتعدد الأطراف، أما اليوم فإن تلك الكيانات أصبحت تُعدُّ بالآلاف، كما أنها تمارس العمل على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وتغطي معظم جوانب السعي الإنساني (فريسنك، 2007: 2).

الفرع الأول: الأمم المتحدة والدبلوماسية البرلمانية:

تأتي في مقدمة المنظمات العالمية الأمم المتحدة، ومنظومة وكالاتها المتخصصة، وتعتبر الأمم المتحدة منتدى دائماً للتعاون فيما بين الحكومات، وفي الأمم المتحدة تتفاوض الحكومات، وتتفق على مبادئ ومبادئ توجيهية دولية، بشأن عمليات رئيسية؛ مثل بناء السلام والأمن في حالات النزاع، كما وتعتبر الأمم المتحدة مصدراً لتقديم الخدمات، مثلها مثل أي وكالة، أو إدارة حكومية، وهي تقوم بتنفيذ البرامج في أغلب بلدان العالم تقريباً، حيث يتم ذلك على الدوام بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع الدولي وغيرها.

وتعتبر الأمم المتحدة منظمة دولية تقليدية، وأعضاؤها هم الدول، التي يمثلها الفرع التنفيذي للحكومة الذي يتفاوض، ويتخذ القرارات باسمها، ولكن في إطار ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا وجود للبرلمانات في هيكل الأمم المتحدة، حيث نصَّ ميثاقها أن شعوب العالم ممثلون فيها بالحكومات، وليس بالممثلين المنتخبين للشعب.

ولا خلاف في أن البرلمانات يمكن أن تُسهم بالكثير في أعمال الأمم المتحدة، فأعضاء البرلمانات لديهم فهمٌ فريدٌ للشعب بمختلف أطيافه، وهم أقدر من غيرهم على التعبير عن أمانى الشعب، وشرح ما يُهمه حقاً، كما أن لديهم قدرةً قويةً على تشكيل الرأي العام، ويمكنهم من خلال عملهم في البرلمان والأحزاب والحركات السياسية، وفي دوائرهم الانتخابية، شحذ الرأي العام، وإيجاد دعمٍ شعبيٍّ للعمل الدولي في الأمم المتحدة؛ ولذلك فمن المنطقيّ للغاية دعوتهم

إلى المساهمة في أعمال الأمم المتحدة، ومن خلالها تتحقق مكانة للدبلوماسية البرلمانية ضمن العلاقات الدولية الرسمية حول العالم.

وبطبيعة الحال، فإن دور البرلمان يجب ألا يقتصر على تنفيذ اتفاقات دولية سبق التفاوض عليها، وعلى البرلمانات أن تسعى إلى انتزاع دورٍ مهمٍّ وفعالٍ في التفاوض على الاتفاقيات الدولية في الأمم المتحدة؛ فإن إصرارها يجب أن يتزايد بهدف إخضاع تلك المفاوضات لرقابة برلمانية ديمقراطية، ومعنى ذلك عملياً هو أن على البرلمانات، أن تقوم بخمسة نشاطات (فريسنيك، 2007: 3).

1. أن تُحاط علماً مسبقاً بوقت كافٍ بالمفاوضات التي ستجري في الأمم المتحدة.
2. أن تُوضع تحت تصرفها معلوماتٌ دقيقةٌ عن المسائل محلّ التفاوض، وعن السياسات، ومواقف التفاوض التي ستكون محلّ نظر.
3. أن يكون في مقدورها طرح أسئلةٍ على الوزراء والمفاوضين، والإعراب للحكومات عن وجهات نظرها السياسية.
4. تزويد الحكومات بولاية صريحة للتفاوض، أو التمتع بسلطة ممارسة التأثير على التفاوض.
5. أن تكون مجهزة بما يلزمها من هياكل وإجراءات وموارد؛ من أجل التمكن من رصد سير المفاوضات، وتحقيقاً لهذه الغاية، فلا بُدَّ أن تكون ممثلة في الوفود التي تحضر هذه المفاوضات.

الفرع الثاني: الاتحاد البرلماني الدولي والدبلوماسية البرلمانية:

ولذلك برز دور الاتحاد البرلماني الدولي، وهو الذي يقع على عاتقه القيام بدور محوري؛ من أجل تنفيذ استراتيجية دمج الدور البرلماني ضمن العلاقات الدولية الرسمية حول العالم، فهو المنظمة العالمية للبرلمانات، ويعمل على تيسير الحوار السياسي بين أعضاء البرلمانات، وحشد التعاون البرلماني والإجراءات بشأن طائفةٍ واسعةٍ من المواضيع التي تحتل مكاناً بارزاً في جدول المهام الدولية.

ويوفر الاتحاد جسراً أساسياً بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة؛ ويقوم بتوعية البرلمانات بالأمم المتحدة وأعمالها، ويحشد البرلمانات لاتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي تحتل

مكاناً بارزاً في جدول المهام الدولية، ويشجع تفاعلها مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بل ويُسهِّلها (فريسنيك، 2007: 7).

وقد اضطلع الاتحاد بعدة إصلاحات، مع تكييف سياساته وهياكله وأساليب عمله مع مطالب القرن الحادي والعشرين، شمل ذلك عدة ميادين كما يلي (فريسنيك، 2007: 8):

1. الاهتمام بصورة أكبر بالتشجيع في سياسة الاتحاد، وبرامجه على قيام تعاونٍ أوثق بين البرلمانات والأمم المتحدة.

2. رصد عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة والإسهام فيها، وحشد تعاون البرلمانات مع الهيئات الجديدة المنشأة في الأمم المتحدة.

3. القيام على نحوٍ أعمَّ بحشد الدراية الفنية المتوفرة في البرلمانات بشأن الكثير من المسائل الرئيسية المعروضة على المجتمع الدولي اليوم، واستثمارها في المداولات التي تدور في الأمم المتحدة.

4. التوسع بقدرٍ كبيرٍ في عدد جلسات الاستماع ومحتواها، والاجتماعات وتنظيمها كل عام بالترافق مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.

5. توعية البرلمانات من خلال أنشطة التدريب والحلقات الدراسية والحملات العالمية بشأن كبرى المسائل التي تتطلب إجراءً سياسياً عاجلاً من جانب البرلمانات وأعضائها.

6. وضع كتبٍ دليلٍ برلمانيةٍ، وأدوات عملية أخرى؛ لتسهيل إتخاذ الإجراءات في البرلمان من أجل التصديق على الاتفاقيات الدولية المتفاوض عليها في الأمم المتحدة، وتنفيذها، ورصدها.

7. العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها، في تصميم برامج وتنفيذ أنشطة مشتركة، وذلك من أجل تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد من منظور واسع.

وبالرغم من هذه النواحي من التقدم؛ فإن البرلمانات الأعضاء في الاتحاد تطالب بقيام علاقة عملٍ أكثرَ موضوعيةً وإنصافاً مع الأمم المتحدة ومنظماتها، وقد أنشئت لجنة شؤون الأمم المتحدة لرصد التقيد بمجموعة التوصيات التي وضعت في الآونة الأخيرة من أجل تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات، ودراسة كيفية تطبيقها عملياً، وتقديم مقترحات تدعو إلى زيادة التنفيذ الفعال (فريسنيك، 2007: 8).

ويقوم الاتحاد بكل ما تقدم بناء على طلب البرلمانات حول الدول، كما أن الحكومات المختلفة أيضاً طلبت من الاتحاد في الآونة الأخيرة تشجيع قيام مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات، كما منحت الاتحاد مركز المراقب الخاص لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستخدم الاستعراض الذي تجريه مرة كل سنتين؛ للتعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي؛ من أجل تقديم توصيات؛ لتقوية التفاعل بين الأمم المتحدة، والاتحاد، والبرلمانات؛ حيث يمكن ملاحظة هذا الطلب المتزايد من جانب الفرع التنفيذي للحكومة بقيام علاقة أقوى بين الأطراف المعنية، وذلك في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يركز على خمسة مجالات محددة مترابطة (فريسنيك، 2007: 9).

1. تعزيز مساهمة الاتحاد في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية تنشيطها، وفي أعمال الهيئات الجديدة؛ مثل مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام.
2. تحديد دور نشط يضطلع به الاتحاد دعماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة بالنسبة لاجتماعه السنوي رفيع المستوى والمنتدى الجديد للتعاون الإنمائي.
3. زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك اتفاق الشراكة المبرم بين صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والاتحاد.
4. زيادة تطوير جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، وسائر الاجتماعات البرلمانية المتخصصة في سياق الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، باعتبارها مناسبات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحادات البرلمانية.
5. كفالة المشاركة الوثيقة للاتحاد في وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة للنظر فيها من جانب منظومة الأمم المتحدة، ومجلسه التنفيذي الرئيسي المعني بالتنسيق؛ بغية كفالة تقديم دعم أكبر وأكثر تجانساً من البرلمانات لأعمال الأمم المتحدة.

ومما سبق؛ فإنه يتضح بأن الدبلوماسية البرلمانية (حديثاً جداً)، وتقع حالياً في دائرة مهمة جداً ضمن أروقة الأمم المتحدة، وهي التي تُعتبر المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية حول العالم، وأستنتج أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل هذه المنظمة الدولية الضخمة في إيجاد موقع فعال للدبلوماسية البرلمانية، وتدعم هذا -وبشكل كبير- حكومات بعض الدول الكبرى حول العالم.

ويجب في المراحل الحالية من هذا التقدم الملحوظ أن تقوم البرلمانات المختلفة بالمضي قدماً في انتزاع صلاحيات جديدة، تؤهلها بشكل قانوني للبدء في ترتيب أنشطة على الصعيدين

المحلي والدولي؛ للعمل على صناعة درجة من الترابط بين البرلمانات في الدول المختلفة؛ لتحقيق أهداف الشعوب التي مُثِّلت في تلك البرلمانات من خلال نواب الشعب الذين أهَّلهم الانتخاب المباشر من الشعب لتولي هذه المسؤولية.

الفصل الثالث

التجربة البرلمانية في فلسطين

المبحث الأول: نشأة التجربة البرلمانية في فلسطين.

❖ **المطلب الأول: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1517 – 1993).**

❖ **المطلب الثاني: التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1994 – 2013).**

المبحث الثاني: تكوين المجلس التشريعي ووظائفه واختصاصاته.

❖ **المطلب الأول: تكوين المجلس التشريعي.**

❖ **المطلب الثاني: وظائف المجلس التشريعي، واختصاصاته.**

مقدمة:

إنَّ المتتبع للتطور التاريخي لنشأة الحياة البرلمانية الفلسطينية يلاحظ مدى الصعوبات التي واجهها البرلمان الفلسطيني خلال الحِقَبِ الزمنية المختلفة، سواء كان ذلك على مستوى نشأة البرلمان، أم كان على مستوى تكوينه ووظائفه واختصاصاته، فقد مرت التجربة الفلسطينية على مدار التاريخ بالعديد من الأشكال فتارة هناك برلمان وعمل برلماني واضح، وتارة لا يوجد برلمان والإكتفاء بإصدار تشريعات ذات طابع عسكري لا علاقة له بالعمل البرلماني، لذلك فقد تناولتُ الموضوع في بحثين، عَرَضْتُ في المبحث الأول لنشأة التجربة البرلمانية في فلسطين، وخصصتُ المبحث الثاني لتكوين المجلس التشريعي ووظائفه واختصاصاته.

المبحث الأول

نشأة التجربة البرلمانية في فلسطين

مقدمة:

شهدت التجربة البرلمانية الفلسطينية العديد من التطورات خلال المرحلة من (1517-2013) حيث بدأ العمل البرلماني خلال مرحلة الخلافة العثمانية تمثلت من اختيار مندوبين عن الشعب الفلسطيني لتمثيلهم في الأستانة (مجلس المبعوثان).

وبعد انهيار الحكم العثماني في المنطقة العربية وضعت فلسطين تحت نظام الاحتلال البريطاني سنة 1917م، وصدر عن الانتداب دستور نص على إنشاء مجلس تشريعي لفلسطين، وكان ذلك في العام 1922م، ولم يمارس هذا المجلس الحياة البرلمانية بشكلها الطبيعي.

وبزوال الانتداب خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية، وقد اختلفت الحياة البرلمانية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة نتيجة للتبعية السياسية في ذلك الوقت.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس في العام 1967م لم يكن هناك أية وجود للحياة البرلمانية الفلسطينية في داخل الوطن.

وبمجيء السلطة الوطنية في العام 1994م وفي إطار تنفيذ اتفاق أسلو بدأت الترتيبات لإجراء انتخابات تشريعية فلسطينية في يناير 1996م. وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

نتناول في المطلب الأول: التجربة البرلمانية الفلسطينية في ظل غياب السيادة وهي خلال السنوات (1517 - 1993).

ونخصص المطلب الثاني للحديث حول التجربة البرلمانية الفلسطينية في إطار وجود السيادة الفلسطينية خلال الفترة (1994 - 2013).

المطلب الأول

التجربة البرلمانية في فلسطين خلال الفترة (1517 – 1993)

تعتبر التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1517 – 1993) من أكثر التجارب البرلمانية ندرة على مستوى دول العالم، وذلك لأن فلسطين مرت خلال هذه المرحلة بأكثر من قوة استعمارية؛ حيث مارس الشعب الفلسطيني التجربة البرلمانية خلال مرحلة الخلافة العثمانية لفلسطين، وذلك خلال الفترة (1517 – 1917م)، وبعد انتهاء الخلافة العثمانية جاء الانتداب، ليضع أُسساً أخرى لممارسة الحياة البرلمانية، وما أن انتهى الانتداب حتى جاءت النكبة، واحتلت العصابات الصهيونية فلسطين، وبالتالي غابت عن الحياة الفلسطينية مظاهر الحياة البرلمانية؛ وذلك لعدم سماح الاحتلال بإجراء أية انتخابات فلسطينية.

وقد استمرَّ الوضع كذلك حتى العام 1993م وهو تاريخ قدوم السلطة الفلسطينية في أعقاب اتفاق إعلان المبادئ، وسوف نتناول في هذا المطلب البحث حول التحليل البرلماني الفلسطيني خلال مرحلة الخلافة العثمانية، وقد خصصتُ له الفرع الأول، أما الفرع الثاني فقد خصصته للتجربة البرلمانية خلال فترة الانتداب البريطاني، وعرضتُ للتجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1948 – 1967) زمنَ الإدارة المصرية والأردنية لفلسطين، وذلك في الفرع الثالث، أما الفرع الرابع فقد أفردته للحديث حول التجربة البرلمانية خلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التمثيل البرلماني الفلسطيني خلال مرحلة الخلافة العثمانية (1517 – 1917):

يعتبر التمثيل البرلماني للفلسطينيين في العهد العثماني أولى الممارسات البرلمانية في فلسطين، وذلك إبان تمثيل الأقاليم الفلسطينية في البرلمان العثماني في الأستانة في مجلس المبعوثان وهو عبارة عن "البرلمان العثماني أو المجلس النيابي، أسسه السلطان عبد الحميد، فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ71 مقعداً، والمسيحيين بـ44 مقعداً، و4 مقاعد لليهود. واجتمع البرلمان رسمياً في 19 مارس 1877م في حفل كبير أقيم في قاعة الاحتفالات في قصر دولمة باهتشي، بدأ المجلس عمله في جِدِّ ونشاط، وناقش بعض المشروعات، مثل: قانون الصحافة، وقانون

الانتخابات، وقانون عدم مركزية الحكم، وإقرار الموازنة العامة للحكومة" (أحمد مروات، 2008)، حيث تعود بداية المشاركة الفلسطينية في الانتخابات إلى العام 1896م إبان فترة الحكم العثماني، فبعد صدور أول دستور عثماني في 23 ديسمبر 1876، انتخب الفلسطينيون ممثلهم إلى مجالس برلمانية عثمانية أربعة (انتخابات أعوام 1896، و1908، و1912، و1914)، ويُذكر أنه كان لفلسطين نائبٌ واحدٌ إلى الأستانة عن منطقة القدس في البرلمان الأول سنة 1896، وهو النائب يوسف ضيا باشا الخالدي، أما برلمان سنة 1908 فقد مثَّل فلسطين كلٌّ من سعيد الحسيني عن القدس، وحافظ السعيد عن يافا، والشيخ أحمد الخماش عن نابلس، والشيخ أسعد الشقيري عن عكا، وأما في انتخابات العام 1912 فقد مثَّل فلسطين في الأستانة كل من رُحي الخالدي، وعثمان النشاشيبي عن القدس، وأحمد عارف الحسيني عن قطاع غزة، وحيدر طوقان عن نابلس، والشيخ أسعد الشقيري عن عكا، لكن عدد نواب فلسطين إلى الأستانة ارتفع في انتخابات العام 1914 إلى ستة نواب هم: راغب النشاشيبي، وسعيد الحسيني، وفيضي العلمي عن القدس، توفيق حماد، وأمين عبد الهادي عن نابلس، وعبد الفتاح السعيد عن عكا، وقد بلغ مجموع النواب الفلسطينيين في تلك المجالس أربعة عشر نائباً من أصل (273) نائباً هم إجمالي عدد أعضائه (قريع، 2006: 11).

وبإطلاء على القانون الأساسي العثماني نجد أنه قد خصَّص المواد من (42-80) لتنظيم (المجلس العمومي) الذي يتركب من هئتين: هيئة الأعيان، وهيئة المبعوثين، وهو أشبه بنظام الكونغرس الأمريكي الذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيث وفق المادة (60) من القانون الأساسي العثماني يعيَّن أعضاء هيئة الأعيان من حضرة السلطان رأساً، ولا يتجاوز عددهم ثلث أعضاء هيئة المبعوثين، ومدة العضوية مدى الحياة وفق المادة (62)، ومهمة هيئة الأعيان تدقيق القوانين الصادرة عن هيئة المبعوثين، بينما ينتخب أعضاء هيئة المبعوثين من أتباع الدولة العلية، ويكون التمثيل باعتبار شخص لكل خمسين ألف نفس من الذكور التابعين للدولة العثمانية؛ استناداً للمادة (65) من القانون الأساسي العثماني، ومدة ولاية هيئة المبعوثين أربع سنوات وفقاً للمادة (69) من القانون الأساسي العثماني، والملفت أن انتخاب رئاسة هيئة المبعوثين يكون بالانتخاب من هيئة الأعيان وفق المادة (77)، ويجدر الذكر أن القانون الأساسي للدولة العثمانية منح الأعضاء في هيئة المبعوثين الحصانة طيلة مدة العضوية، ومنحهم حقَّ الرقابة على المال العام، ومذاكرة القوانين (80) (الدحوح وآخرون، 2004: 112).

ويُتضح مما تقدم أنه وبالرغم من عدم توفر محاضر الجلسات، أو أية وثائق تبرز النشاط البرلماني للنواب الفلسطينيين في مجلس المبعوثان في الأستانة؛ إلا أنه يمكن أن نستشف مدى الوعي المبكر لتبني الأساليب الديمقراطية آنذاك، وقد سجّلت كتب التاريخ جهود النواب الفلسطينيين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق العربية، وكيفية التصدي للنواب الأتراك في ذات المجلس (قريع، 2004: 12).

وقد أبرزت الكتابات التاريخية مطالبات النواب الفلسطينيين بتطبيق الإدارة اللامركزية في كل ولاية عربية، واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الأقاليم العربية، بل يُحسب للنواب الفلسطينيين في مجلس المبعوثان استشعارهم المبكر بخطر التمدد الصهيوني، عندما طالبوا بسنّ تشريعات تمنع الهجرة والاستيطان الصهيوني بفلسطين، وقد دفع النواب ثمناً باهظاً لهذه المطالبات تمثلت في الإبعاد والنفي والإعدام (قريع، 2004: 13).

وبالمحصلة يمكن القول أن التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال فترة الخلافة العثمانية كانت محدودة، حيث اقتصرت على المدن الكبرى فقط، ولم تُجرّ انتخابات حقيقية، كما لم يُمكن النواب الممثلون من الأدوات البرلمانية الكاملة لممارسة حقهم النيابي، واستمرت على هذه الوضعية إلى أن سقطت الدولة العثمانية، وحلّ محلّها في فلسطين الانتداب البريطاني.

الفرع الثاني: التجربة البرلمانية في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني (1917 - 1948):

بعد انهيار الحكم العثماني في المنطقة العربية، وُضعت فلسطين تحت نظام الاحتلال البريطاني سنة 1917، وقد شكّل صكُّ الانتداب الذي وضعته بريطانيا - كدولة مندوبة على فلسطين - وأقره مجلس عصبة الأمم، والدستور الذي صدر في 10/8/1922، وتعديلاته التي أُجريت بعد ذلك في 4/5/1923 وفي 7/2/1932 المرجعين القانونيين للبلاد؛ حيثُ تضمن الدستور اشتماله على إنشاء مجلس تشريعي لفلسطين، وقد نشرت حكومة الانتداب في الصحف المحلية إيضاحاً لهذا المجلس التشريعي يمكن إيجازه في البنود التالية (السفري، 1937: 85):

1. ليس للمجلس التشريعي سلطة تنفيذية مطلقاً.
2. ليس للمجلس التشريعي سلطة بمناقشة أيّ قضية تخالف سياسة حكومة الانتداب لاسيما المسائل المتعلقة بتمهيد الطريق لإنشاء وطن قومي لليهود.
3. تنفيذ قرارات المجلس يتوقف على إرادة المندوب السامي.
4. يتألف المجلس من 11 عضواً من موظفي الحكومة و12 عضواً منتخباً (للعرب عشرة مقاعد، ولليهود مقعدان)، ويكون برئاسة المندوب السامي الذي يكون له صوتان.
5. تشكيل لجنة برلمانية لمراقبة الهجرة، وبالتنسيق مع الحكومة، وتكون مقيدةً بأنظمة، وتتفّذ قراراتها بقرار من المندوب.

وبالتالي يستنتج مما تقدم أن صلاحيات المجلس التشريعي التي وضعتها سلطات الانتداب كانت محدودةً ومقيدةً، ومرهونةً بإرادة المندوب السامي، فقد كان له الحقُّ في توقيف أعمال المجلس وحلِّه، ولا يُعمل بأيّ قانونٍ يصدر عنه إلا بعد موافقة المندوب السامي، وتوقيعه عليه.

وبالرغم من ذلك، فقد منحت فكرة وجود مجلسٍ تشريعيٍّ منتخبٍ بارقةً أمل لدى المواطنين الفلسطينيين؛ حيثُ ساد الاعتقاد بأنهم سيتمكنون من الحصول على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، باعتبارهم يشكلون الأغلبية المطلقة للسكان في الأراضي الفلسطينية، وسيكونون سلطةً تشريعيةً معترفاً بها إلا أن بارقة الأمل تلك سرعان ما تبخّرت وتلاشت بعد أن شرعت الدولة المنتدبة بالتلاعب بالأنظمة الانتخابية، لتتمكن من خفض عدد الأصوات العربية،

وذهبت في ذلك بعيداً، حيث سنت قانوناً يفرض الجمع بين التعيين والانتخاب في عضوية المجلس التشريعي (قريع، 2004: 15).

وبهذا ضمنت أن تكون الأغلبية فيه إلى جانبها، وبذلك بات من الواضح أن المجلس التشريعي سيكون مرهوناً بإرادة المندوب السامي، وسيكون أعضاؤه من النواب أشبه "بشهود الزور" يشهدون على عملية هي في ظاهرها ديمقراطية، أما في جوهرها فهي لا تحمل أيّ مضمون ديمقراطي، وقد أدى هذا إلى مقاطعة العرب عملياً لانتخابات المجلس التشريعي.

وفي محاولة لجذب الفلسطينيين للمشاركة في الانتخابات، أعلن المندوب السامي في العام 1922 عزمه على إجراء انتخاب الأعضاء العرب، وليس تعيينهم في المجلس التشريعي المنصوص على إنشائه في دستور البلاد، لكنّ الثغرة الأساسية بقيت متمثلةً في كون مجموع الأصوات العربية داخل المجلس سيظلُّ أقلَّ من النصف، لذلك أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الذي عُقد في نابلس في 20-25 آب/أغسطس عام 1922 بياناً يرفض هذا المجلس، وبمقاطعة انتخابات عام 1922 (السفري، 1937: 86).

وبالفعل آتت المقاطعة أكلها، وتمت المقاطعة بالإجماع تقريباً، فلم يظهر من جميع العرب في فلسطين سوى (83) مرشحاً ثانوياً، علماً أنه كان من المتوقع أن يصل عدد المرشحين إلى (600) شخصٍ ممن ترضى الأمة عن ترشيحهم، فقامت الحكومة بتمديد مهلة الترشيح أسبوعاً كاملاً، إلا أن عدد المرشحين بقي (83) مرشحاً (السفري، 1937: 86)، وهكذا فشلت الانتخابات، وهي في مرحلتها الأولى، فأصدر المندوب السامي قراراً بإلغاء الانتخابات في 1923/5/30، ورداً على هذه الخطوة أصدر المندوب السامي قراراً بتاريخ 30 أيار 1923 بالعدول عن إجراء انتخابات المجلس التشريعي، وتأليف مجلس استشاري بالتعيين، وهذا نص المنشور الصادر عن المندوب السامي:

"حيثُ إن السواد الأعظم امتنع عن الاقتراع، وترشيح أعضاء المجلس التشريعي، استقرَّ قرار الحكومة البريطانية على توقيف الجزء الخامس من مشروع الدستور بإنشاء المجلس التشريعي، وتجزيل للمندوب السامي العمل بهذه الفترة بمشورة مجلس استشاري، وقد تقرر تعيين هذا المجلس من ثمانية أعضاء مسلمين وعضوين مسيحيين، أما العضوان اليهوديان فيُعَيَّنَانِ بعد استشارة اليهود الذين أنتخبوا في الاقتراع الأخير" (السفري، 1937: 89).

وبالتالي ولكلِّ ما تقدّم تشير الوقائع التاريخية إلى أن الأرض الفلسطينية لم تشهد انتخاب مجلس تشريعي خلال الحقبة البريطانية إلا أنه بذلت محاولات لإفراز مجلس تشريعي منتخب، ولكن باءت بالفشل؛ بسبب تعنت الانتداب البريطاني من خلال سعيه لإنتاج مجلس تشريعي صوري، وتفريغ المجلس من دوره الحقيقي، وبالرغم من محاولات سلطات الانتداب البريطاني لانتخاب ما سُمي بلقب "المجالس الاستشارية والتشريعية"؛ فقد فشلت المحاولات، ولكنَّ الشعب الفلسطيني وقياداته، قد عملا على إقامة تشكيلاتٍ وأُطرٍ بديلة منذ بدايات الانتداب البريطاني.

الفرع الثالث: التجربة البرلمانية في فلسطين خلال الفترة (1948 - 1967):

اختلفت التجربة البرلمانية في فلسطين خلال الفترة (1948 - 1967) وذلك باختلاف الجهة التي تقوم بإدارة الحكم في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة، وبناءً عليه فسوف نقسم التجربة البرلمانية في فلسطين إلى التالي:

أولاً: التجربة البرلمانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

بعد انتهاء الانتداب البريطاني، ودخول الجيش الأردني أرض فلسطين بتاريخ 1948/05/18م خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني، وفي سنة 1952م صدر الدستور الأردني الذي تضمن ضمّ الضفتين "الغربية والشرقية"، وإنشاء برلمانٍ موحّدٍ بينهما يتألف من عددٍ متساوٍ من النواب من كلا الضفتين، وقد مارس هذا البرلمان نشاطاً تشريعياً واسعاً؛ حيث شهدت تلك الفترة نشاطاً تشريعياً واسعاً أدى إلى حدوث تحوّل في النظام القانوني السائد في الضفة الغربية من النظام الأنجلوسكسوني إلى النظام القانوني اللاتيني، واستمرت هذه التجربة حتى سنة 1967م قامت المملكة الأردنية الهاشمية بضم الضفة الغربية إليها سنة 1952م وأصبحت جزءاً من المملكة، وأعدت صياغة القوانين الفلسطينية التي كان معمولاً بها في الضفة قبل ذلك صياغةً جديدة، وموسومة بإصدارات أردنية ثم بدأت في تعديل القوانين أو استبدالها بقوانين أردنية تُعتمد من قبل الملك" (الدحوح وآخرون، 2004: 112).

ثانياً: التجربة البرلمانية في قطاع غزة:

أما في قطاع غزة فقد عمدت الإدارة المصرية إلى عدم ضمّ القطاع للسيادة المصرية، واختارت إبقاءه تحت إدارة القوات المسلحة المصرية ورقابتها، التي أصدرت في سنة 1955م القانون الأساسي لقطاع غزة رقم 255 لسنة 1955م الصادر عن الحاكم العام للقطاع لواء أركان حرب/ محمد حسن عبد اللطيف وهو المنشور بتاريخ 1958/2/25م أحكام المجلس التشريعي ضمن المواد (23-30)، وقد تضمن تشكيل مجلسٍ تشريعيٍّ يرأسه الحاكم الإداري العام، ويتمّ تعيين الأعضاء فيه بحكم مواقعهم الوظيفية كالتالي:

نصت المادة (23) من القانون الأساسي لقطاع غزة لسنة 1955 على تكوين المجلس التشريعي وفق التالي: "يؤلف المجلس التشريعي على الوجه الآتي"

1. الحاكم الإداري العام رئيساً.

2. أعضاء المجلس التنفيذي، وعددهم تسعة⁽¹⁾.
 3. رئيس بلدية غزة، وثلاثة من أعضائها، تنتخبهم البلدية المذكورة لمدة ثلاث سنوات.
 4. رئيس بلدية خان يونس، واثنين من أعضائها، تنتخبهما البلدية المذكورة لمدة ثلاث سنوات.
 5. عضو من كلٍ من المجالس القروية لرفح، ولدير البلح، ولجباليا، تنتخبهم المجالس المذكورة أعضاءً لمدة ثلاث سنوات.
 6. أربعة أعضاء ينتخبهم المجلس التنفيذي من بين اللاجئين لمدة ثلاث سنوات.
 7. سبعة ينتخبهم المجلس التنفيذي من أهالي القطاع، ويُراعى أن تُمثَّل فيهم المهن الآتية على الأقل: الطب- التعليم- المحاماة- التجارة- الزراعة- وتكون عضويتهم لمدة ثلاث سنوات".
- وقد استمرَّ المجلس المذكور أعلاه، والمشكل بطريق التعيين ثلاث سنوات حتى سنة 1963 ولم تُسجَل له أية إنجازات؛ بل إن هذه الفترة كانت مشوبةً بالكثير من السلبيات؛ حيثُ لم يكن للمجلس خلالها نظامٌ داخليٌ ينظّم عمله، فضلاً عن أن طريقة اختيار أعضائه بالتعيين أضفت على أدائه الروتينية، والتركيز على المجاملات (الوحيدي، 1996: 407).
- و بتاريخ 1962/3/5 أصدر الرئيس المصري / جمال عبد الناصر النظام الدستوري لقطاع غزة لسنة 1962، وهو المنشور في الوقائع الفلسطينية (الإدارة المصرية) بتاريخ 1962/03/29؛ حيث نظم الفصل الثالث من النظام الدستوري في المواد من (30-50) كلَّ ما يتعلق بالمجلس التشريعي، فنصت المادة 30 على كيفية تأليف المجلس التشريعي، وقد رُوِيَ في تشكيله أن يكون مؤلفاً من أعضاء المجلس التنفيذي، ومن اثنين وعشرين عضواً ينتخبهم الأعضاء المنتخبون لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي العربي الفلسطيني؛ طبقاً لنظام الانتخاب الذي يصدر في هذا الشأن من الحاكم العام، ومن عشرة أعضاء يعيّنهم الحاكم العام؛ ليستوفي بهم حاجة المجلس إلى بعض أهل التجربة والخبرة والكفاية، وبذلك يكون

(1) يؤلف المجلس التنفيذي وفق المادة 18 من القانون الأساسي لقطاع غزة لسنة 1955 من كلاً من الحاكم الإداري العام رئيساً، ونائب الحاكم الإداري العام (إن وجد)، ومدير الشؤون القانونية، ومدير الشؤون الداخلية والأمن العام، ومدير الشؤون المالية والاقتصاد أعضاء، ومدير الشؤون الاجتماعية، وشؤون اللاجئين، ومدير الشؤون الثقافية والتعليم، ومدير الشؤون الصحية، ومدير الأشغال العمومية ويعين هؤلاء المديرون بقرار من وزير الحربية المصري، (الدحود وآخرون، 2004: 112).

للمجلس منهم، ومن العناصر المنتخبة، ما يعينه على أداء رسالته على أحسن وجه، والمفهوم من ذلك أن أغلبية أعضاء المجلس التشريعي سيكون هم الأعضاء المنتخبين.

إلا أنه ما لبث أن أصدر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك قراراً بتعديل المواد (30-33) من النظام الدستوري لقطاع غزة المعلن في 5 مارس سنة 1962 بتعديل المادة 30 (المتعلقة بتشكيل المجلس التشريعي)، واستبدالها بالنص الآتي:

يؤلف المجلس التشريعي على الوجه الآتي:

1. اثنان وعشرون عضواً ينتخبهم الأعضاء المنتخبون لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي العربي الفلسطيني بقطاع غزة، وذلك وفقاً للقواعد والشروط، ونظام الانتخاب الذي يصدر من الحاكم العام.
2. عشرة أعضاء يتم اختيارهم بقرار من الحاكم العام من بين الفلسطينيين ذوي الكفاية الذين تتوفر فيهم شروط الترشيح لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي.
3. أعضاء المجلس التنفيذي.

وفيما عدا الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين العضوية والوظيفة العامة؛ أما المادة (2) من النظام الدستوري المعدل فقد نصت على تعديل المادة (33) من النظام الدستوري المشار إليه بالنص الآتي:

"ينتخب المجلس التشريعي في أول اجتماع للدور السنوي العادي رئيساً ووكيلاً، ويتوليان عملهما إلى بدء الدور السنوي العادي التالي، وإذا خلا مكان أحدهما انتخب المجلس من حل محلّه إلى نهاية مدته".

وبالتالي -وبناءً على التعديل أعلاه- أصبح عدد أعضاء المجلس التشريعي (41) عضواً، كما لم يعد الحاكم العام يرأس جلسات المجلس التشريعي، إنما بات رئيس المجلس التشريعي يُفرز بالانتخاب من بين أعضاء المجلس، وبالتالي انتخب المجلس التشريعي في أول جلسة له بتاريخ 1962/6/23 رئيساً له وهو المرحوم د/ حيدر عبد الشافي (السياسي الفلسطيني اليساري الشهير) الذي ترأس المجلس التشريعي بغزة خلال الفترة الواقعة ما بين (1962-1965)، كما انتخب السيد محمود يوسف وكيلاً للرئيس (الوقائع الفلسطينية، 1996).

ومن خلال ممارسة المجلس التشريعي مهامه مُدَّة ثلاث سنوات متتالية (1962/6/23 - 1965/6/22) يمكن أن نستشف ما يلي النتائج الثماني التالية: (الوحيدي، 1996: 406)

1. لم يباشر المجلس التشريعي مهامه بشكلٍ فعليٍّ إلاّ بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعديل تركيبة المجلس التشريعي، وإسناد رئاسة المجلس لأحد أعضائه بالانتخاب.
2. اتسمت الممارسة التشريعية خلال الفترة المذكورة أعلاه بالفعالية، وعكست المناقشات تحت قبة البرلمان وعياً وكفاءة واضحة؛ على الرغم من انعدام الخبرة في العمل البرلماني للنواب الممثلين آنذاك.
3. زواج النواب بين ممارسة المهام التشريعية والرقابية على السواء، حيثُ تم اللجوء إلى الأسئلة البرلمانية، وإثارة قضايا عامة تُورِّق المجتمع، وتلامس اهتمامات الجمهور.
4. وضع المجلس التشريعي نظامه الداخلي بواسطة لجنةٍ مشكَّلةٍ من أعضاء المجلس.
5. سنَّ المجلس التشريعي خلال تلك الفترة باقَّةً من القوانين المهمة التي انعكست إيجاباً على الفلسطينيين على غرار: أصول المحاكمات للأحوال الشخصية، قانون المواريث، قانون الوصية الواجبة، قانون ضريبة الدخل.
6. لم يعترض الحاكم العام على أيِّ قانون سنَّه التشريعي آنذاك؛ على الرغم من امتلاكه حقّ الرِّدِّ أو المصادقة.
7. تمتع أعضاء المجلس بالحصانة وفق المفاهيم الحديثة للحصانة الشائعة في البرلمانات.
8. شهدت هذه الحقبة البرلمانية تشييد المبنى التاريخي للمجلس التشريعي في ساحة الجندي المجهول وسط قطاع غزة (المقر الحالي للمجلس التشريعي).

وقد انتهت ولاية المجلس التشريعي بتاريخ 1965/6/22م، ولم يجدد له، ولم يقع انتخاب مجلسٍ آخر، فيما ظلَّت وزارة الدفاع المصرية توجِّل إجراء الانتخابات لمجلس جديد، وظلت القوانين تصدر عن الحاكم العام بإرادةٍ منفردةٍ خلال الفترة (1965-1967) حتى وقوع حرب عام 1967، واحتلال قطاع غزة، والضفة الغربية، وأجزاءٍ من الأراضي العربية المحيطة. (الوحيدي، 1996: 407)

الفرع الرابع: التجربة البرلمانية في فلسطين خلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية (1967 - 1993):

بعد عدوان حزيران، واحتلال الصهاينة للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، باتت تلك المناطق تحت الإشراف المباشر للاحتلال الإسرائيلي، ولنظام حكمٍ عسكريٍّ وقد صدر الأمر العسكري رقم 2 لسنة 1967 حيث نص على "إلغاء أية قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلة في حال تعارضها مع الأوامر الصادرة عن إدارة الاحتلال، وبعد نشر الأمر العسكري رقم 947 لسنة 1981 نقلت جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى ما سمي بـ "الإدارة المدنية" التي أُسست حديثاً في حينه، ومنذ بدء الاحتلال احتفظت المحاكم العسكرية، واللجان العسكرية المشكلة، بولايةٍ كاملةٍ على قضايا في مسائل جنائيةٍ معينة، وجميع منازعات الأراضي، والضرائب، والمصادر الطبيعية، والأمور المالية. وبشكل عام، تناولت الأوامر الصادرة خلال فترة الاحتلال بالتنظيم جوانب الحياة كافة، وقد اختلفت في الضفة الغربية بعض الشيء عنها في قطاع غزة. ومنذ عام 1967: صدر في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقارب الـ 2500 أمرٍ عسكريٍّ بالإضافة إلى عدة أوامرٍ أخرى، لم يتم نشرها (وزارة الأسرى، 2012).

وقد تألّف هذا الحكم من ميسقٍ عامٍّ في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وحاكمٍ عسكريٍّ للضفة الغربية، وآخر لقطاع غزة، يساعدهم مجموعة من ضباط الجيش الإسرائيلي، ويتولى كل منهم إدارة قطاعاً أو قطاعاتٍ معينة، فكان هناك ضابط للتعليم، وضابط للاقتصاد، وآخر للصحة، وهكذا، ولم يتغيّر هذا التركيب للحكم العسكري، ولكنّ تعبير الحكم العسكري استُبدل بالإدارة المدنية، حيث بقيت كلُّ الصلاحيات بأيدي الضباط الإسرائيليين، على الرغم من تعيين بروفيسور على رأس الإدارة المدنية، هو مناحيم ميلسون، في بداية تشكيلها في العام 1980.

ويتضح أن الإدارة العسكرية لقطاع غزة آنذاك لم تلتفت لاستكمال النشاط البرلماني والبناء عليه؛ بل على العكس عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى وأد التجربة البرلمانية الفلسطينية، وإحلال إرادة الحاكم العسكري محلّها ممثلةً بالأوامر العسكرية، وإمعاناً من الاحتلال في طمس معالم التجربة البرلمانية الفلسطينية حولت إدارة الاحتلال في قطاع غزة مبنى المجلس التشريعي الرئيس في وسط قطاع غزة الذي شُيّد في عهد الإدارة المصرية إلى مركز اعتقال واحتجاز للفلسطينيين، وبالتالي تحوّل المبنى من رمز للتعبير عن إرادة الفلسطينيين إلى مقرٍ لسلب الإرادة الفلسطينية، ومصادرة الحريات.

بعد ذلك شرع الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في إصدار أوامر عسكرية، تهدف إلى دعم سياسات السيطرة والإخضاع للمواطنين الفلسطينيين، ويهدف

إلى فرض مزيدٍ من الهيمنة على مصادر عيشتهم وبيئتهم، وخاصة في الأراضي والمياه، والثروات السياحية والطبيعية، وغيرها، ولعل من أخطر هذه الأوامر، ذلك الأمر رقم (2) لسنة 1967، وقد نصَّ على تخويل الحاكم العسكري الإسرائيلي جميع الصلاحيات التي تمتعتُ بها أجهزة السلطة الأردنية، وسلطات الحاكم المصري في قطاع غزة (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2015).

وطال التدخل الإسرائيلي أنظمة الانتخابات كافةً، في البلديات، والغرف التجارية، والنقابات وغيرها، فبموجب الأمر العسكري رقم (80) جرى تعطيل انتخابات البلديات، والتي كان القانون الأردني -المعمول به في الضفة الغربية- يوجب إجراءها كلَّ أربع سنوات، ولكنَّ الأمر العسكري سالف الذكر قد مدَّد فترة الخدمة لرؤساء البلديات "الدواعي الأمن"، فأوجب على كلِّ مجلسٍ بلديٍّ في سائر البلديات مواصلة العمل، حتى لو نقص عدد أعضاء هذه المجالس البلدية عن النصاب القانوني (الوحيدي، 1996: 415).

المطلب الثاني

التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2013)

ورد ذكر (المجلس التشريعي) في اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، حيث نصّت الاتفاقية على إنشاء مجلس حكم، ليملاً الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق الفلسطينية المحتلة، ونصّت الاتفاقية المؤقتة المعروفة بـ(اتفاقية أوسلو)، على أن يتكون هذا المجلس من (82) عضواً بالإضافة إلى "الرئيس"، وبحسب هذه الاتفاقية يتعين على المجلس أن يقوم بالوظيفتين التشريعية والتنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية⁽¹⁾، إلا أن قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (13) لعام 1995، والذي أصدره الرئيس الراحل ياسر عرفات لتنظيم العملية الانتخابية، قد حدّد أعضاء المجلس بـ(83) عضواً كما اتفق عليه، وفصل أحكاماً مختلفة لاختيار المرشح الذي سيشغل منصب "الرئيس" (إعلان مبادئ، 1993).

وبخصوص عدد أعضاء المجلس فقد كان محلّ نزاعٍ خلال مفاوضات الاتفاق الانتقالي، إذ كان التصور بأن يكون عدد أعضاء المجلس التشريعي (180) عضواً، بينما كان الموقف الإسرائيلي الأصلي يطالب بمجلسٍ صغيرٍ، وعدد لا يزيد عن (24) عضواً، وكانت حجة المفاوضين الإسرائيليين أن حجم السلطات التشريعية في كيانات حكم ذاتي أخرى يكون حول هذا الرقم، ولكن لم يقبل الفلسطينيون بهذا الطرح، وتمّ الاتّفاق في المحصلة على تحديد حجم المجلس بالاسترشاد بعدد النواب الذين مثلوا الضفة الغربية في البرلمان الأردني قبل العام 1967، وإضافته إلى عدد النواب الذين كانوا في المجلس التشريعي الذي أقامته الحكومة المصرية في غزة عام 1962 (قريع، 2004: 47).

(1) تولى مجلس السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية منذ 1994/7/5، المجلس التشريعي منذ 1996/3/7) سلطة إصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع منذ 1994، والرامية إلى تنظيم الحياة، وبلورة وحدة القانون ما بين محافظات الضفة الغربية وغزة، وكان من نتائجها أيضاً إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة، حيث أصدر رئيس السلطة الفلسطينية أول قرار له بتاريخ 20 أيار 1994 الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5 في الضفة الغربية وقطاع غزة (معهد الحقوق، جامعة بيرزيت).

وإضافة عدد من المقاعد التي تعكس الزيادة الحقيقية في السكان منذ العام 1967، وقد وُقر هذا المنهج القاعدة لإنشاء مجلس مكون من (82) عضواً، وبناءً عليه فقد نصّت المادة الرابعة من الاتفاق المرحلي حول عدد أعضاء المجلس كما يلي: "المجلس الفلسطيني سيشكل من (82) ممثلاً ورئيس السلطة التنفيذية، الذين سيتم انتخابهم مباشرة، وفي وقتٍ واحدٍ من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وفيما بعد، وافقت إسرائيل على مطلبين فلسطينيين، لإضافة مقعد إضافي في المجلس لنائبٍ عن الجالية السامرية في نابلس، وخمسة مقاعدٍ إضافية، وبذلك أصبح المجلس يتكون من (88) عضواً منتخباً (إعلان مبادئ، 1993).

ووفقاً لقانون الانتخابات العامة لسنة 2005 الذي أقره المجلس التشريعي الأول في جلسته المنعقدة بتاريخ 2005/6/18 يتألف المجلس التشريعي الحالي من (132) عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحرّ من فلسطيني الضفة الغربية، وقطاع غزة، وشرقي القدس (الوقائع الفلسطينية، 2005).

ولتسليط الضوء أكثرَ على حالة التجربة البرلمانية الفلسطينية خلال مرحلة السلطة الفلسطينية؛ فقد تناولتُ في المبحث الثاني من هذا الفصل تكوين المجلس التشريعي الفلسطيني، ووظائفه، واختصاصاته.

المبحث الثاني

تكوين المجلس التشريعي ووظائفه واختصاصاته

مقدمة:

تأثر تكوين المجلس التشريعي الفلسطيني بأكثر من عامل، فقد تأثر بطبيعة المشاركة السياسية للفصائل الفلسطينية، كما تأثر بالضغوطات التي مارسها الاحتلال على السلطة، لذلك اختلفت التكوينة السياسية للمجلس التشريعي الأول بشكل كبير عن تشكيل المجلس التشريعي الثاني، حيث إن المشاركة السياسية للفصائل الفلسطينية في انتخابات 1996م كانت ضعيفة جداً؛ حيث لم يشارك فيها إلا عدد قليل جداً من تلك الفصائل.

في حين أن المشاركة السياسية في المجلس التشريعي الثاني كانت أكثر شمولية؛ حيث شارك كلُّ الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

وللوقوف على التمثيل النسبي لهذه الفصائل في كلِّ من الفترتين نرى أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول: تكوين المجلس التشريعي في انتخابات 1996م، ونتناول في المطلب الثاني: تكوين المجلس التشريعي في انتخابات 2006م.

المطلب الأول

تكوين المجلس التشريعي

نظراً لاختلاف طبيعة المشاركة السياسية في الانتخابات عام 1996م والانتخابات عام 2006م، فقد ارتأينا أن نسلط الضوء على التركيبة السياسية للمجلس التشريعي المكون بموجب نتائج انتخابات عام 1996م والمجلس التشريعي المكون بموجب انتخابات 2006م، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تكوين المجلس التشريعي 1996-2005م:

نشأ المجلس التشريعي الفلسطيني الأول بعد الانتخابات التشريعية الأولى في العشرين من يناير لسنة 1996م، وقد بلغت النسبة الإجمالية لعدد المقترعين ممن يحق لهم الاقتراع 75.86% (لجنة الانتخابات، 1996).

فيما قاطع العديد من التنظيمات هذه الانتخابات، لمواقفهم السياسية من اتفاقيات أوسلو، وعلى رأسهم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي.

ويمكن القول أن نتائج الانتخابات التشريعية الأولى أفرزت نواباً في المجلس التشريعي، معظمهم من لونٍ سياسيٍّ واحد، وهو حركة فتح، والباقي من مستقلين، وبعض المعارضين الذين يدورون في فلك منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح.

وكان من المقرر قانونياً وسياسياً أن تستمر فترة المجلس التشريعي الأول لمدة أربع سنوات متواصلة، خاصة وأن مدة ولاية المجلس التشريعي كأن يفترض أن تنتهي في 1999/5/4، وهي الفترة الانتقالية للحلّ المرحلي الأول حسب اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الصهيونية؛ لتحلّ التسوية النهائية محلّ التسوية الانتقالية، إلا أن الوضع السياسي والعسكري العام في فلسطين، وتعمتّ الاحتلال الإسرائيلي قد اضطر المجلس التشريعي أن يبقى مواصلاً عمله نحو عشر سنين؛ أي حتى الانتخابات التشريعية الثانية⁽¹⁾ (المدهون، 2015).

(1) تميزت هذه الفترة بالنشاط التشريعي؛ حيث أقرّ المجلس التشريعي قرابة (99) قانوناً منها القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، وكذلك باقية من القوانين الرئيسية، مثل قانون أصول المحاكمات، وقانون الإجراءات الجزائية وقانون التنفيذ وقانون الخدمة المدنية، وغيرها من القوانين الهامة التي تنظم الشأن العام والخاص، كما

وقد توزعت مقاعد المجلس التشريعي في هذه الانتخابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2)

التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الأول لسنة 1996م

عدد المقاعد	القائمة
50	فتح (القوائم الرسمية)
36	مستقلون (أغلبهم من تنظيم فتح)
1	التحالف الوطني الديمقراطي
1	فدا
88	الإجمالي

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة - الموقع الإلكتروني

الفرع الثاني: تكوين المجلس التشريعي 2006-2013م:

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الثاني في يناير 2006، وفقاً لقانون الانتخابات العامة لسنة 2005، وهو القانون الذي حدّد عدد مقاعد المجلس التشريعي بمائة واثنين وثلاثين مقعداً (132)، وحدّد ولاية المجلس بأربعة سنوات من تاريخ انتخابه، على أن تجرى الانتخابات كلّ أربع سنوات.

وقد أقرّ قانون الانتخابات المشار إليه نظاماً انتخابياً مختلطاً مناصفةً في عدد مقاعد المجلس؛ 50% حسب النظام النسبي، أو نظام القوائم، الذي يعتبر الأراضي الفلسطينية كلّها دائرة انتخابية واحدة، ويتمّ انتخاب النصف الآخر (50%) حسب نظام الدوائر الانتخابية المتعددة غير المتساوية.

وبناءً على ذلك النظام؛ فقد تم انتخاب 66 نائباً على النظام النسبي و66 نائباً على نظام الدوائر مورّعين على 16 دائرةً انتخابيةً تمثل المحافظات الفلسطينية.

= = حرص المجلس على توحيد القوانين والتشريعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واهتمّ بتشكيل لجانٍ فنيةٍ من خبراء قانون؛ لوضع مشاريع القوانين الأساسية: التجارة، والمدني، والشركات، والأراضي، ووفر لها الدعم المالي واللوجستي، كما اجتهد المجلس في ممارسة الرقابة البرلمانية، واستخدم العديد من أدوات الرقابة؛ بما يتناسب والظروف السائدة مع مراعاة حداثة التجربة البرلمانية وقلة الخبرة للنواب المشاركين (المدهون، 2015).

كما خصص قانون الانتخابات العامة ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة للدوائر، يتم تحديدها بمرسومٍ رئاسي، كما فرض القانون على القوائم تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة (الوقائع الفلسطينية، 2005).

وقد توزعت مقاعد المجلس التشريعي الثاني في هذه الانتخابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3)

التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني لسنة 2006م

عدد	القائمة/الكتلة الانتخابية
74	حماس
45	فتح
3	الجبهة الشعبية
2	تحالف البديل (الجبهة الديمقراطية + حزب الشعب + حزب
2	الطريق الثالث
2	المبادرة الوطنية
4	المستقلون بدعم حماس
132	الإجمالي

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية، 2006م: 145

وقد استمرت الولاية التشريعية للمجلس التشريعي الثاني منذ 2006 حتى الآن استناداً إلى المادة (47) مكرّر من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، والتي تنصّ على أن مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تنتهي عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية.

وتجد الإشارة إلى أن الفترة منذ استلام المجلس التشريعي الثاني مهامه عام 2006 ولغاية الأحداث التي ترتب عليها الانقسام السياسي منتصف العام 2007 مارس خلالها المجلس التشريعي عمله بكامل نوابه وكتله البرلمانية، فقد تم خلال هذه الفترة إقرار العديد من القوانين والتشريعات، ومارس المجلس العديد من أدواره الرقابية المناطة به.

المطلب الثاني

وظائف المجلس التشريعي واختصاصاته

حدّد المجلس التشريعي الفلسطيني - كأيّ برلمانٍ ديمقراطيٍّ في العالم - لنفسه مهمتين رئيسيتين: الأولى سنُّ القوانين والتشريعات، والثانية مراقبة أداء السلطة التنفيذية، كما عمل المجلس على تنفيذ مهامٍ أخرى؛ مثل تعزيز الديمقراطية والحياة البرلمانية، واحترام سيادة القانون في المجتمع الفلسطيني، ومهام تتعلق بالسياسية على الصعيد الداخلي، وأخرى تتعلق بالصعيد الخارجي، تتمثل في الدبلوماسية البرلمانية، وتوثيق علاقات المجلس التشريعي الفلسطيني بالبرلمانات العربية والدولية، إضافةً إلى مهمة المضي في عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد قُمتُ في هذا المطلب، ومن خلال فروع ثلاثة باستعراض وظائف المجلس التشريعي وأهمّها الدور التشريعي والرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني، وكذلك التأطير القانوني لممارسة الدبلوماسية البرلمانية، والتي نعتبرها وظيفة أخرى من وظائف البرلمان:

الفرع الأول: الوظيفة التشريعية للمجلس التشريعي:

إن أول مهمة تُوكَل إلى المجالس البرلمانية في جميع الدول هي مهمة التشريع، وقد أُلقيت على عاتق المجلس التشريعي منذ انتخابه مهامً تشريعيةً ضخمة، وللخوض في دور المجلس في سنِّ القوانين، وإصدارها، فقد تناولتُ مراحل إصدار التشريع والتي تتحدّد في ثلاثة بنودٍ كما يلي: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 49)

1- اقتراح مشاريع القوانين:

يمثّل حقُّ المبادرة لاقتراح القوانين المرحلة الأولى في عمر القانون، وهو العامل الأساسي في تكوينه وإنشائه بصفة عامة، بعد أن لم يكن قائماً، فهو إجراءٌ أوليٌّ يقوم به من لهم الحق دستورياً لعرض مجموعة من النصوص القانونية على البرلمان للتصويت الأولي "التصور الأول لما سيصبح قانوناً"، وعلى هذا الأساس، فقد أكّد بعض المفكرين أن من اقترح القانون ساد".

وقد أوضح القانونُ الأساسيُّ أن المجلسَ التشريعيَّ يتلقى مشاريع القوانين، إما من مجلس الوزراء وفقاً لأحكام (المادة 70)، أو من أحد أعضاء المجلس التشريعي وفقاً لأحكام

(المادة 56)، كما يبين النظام الداخلي للمجلس حقَّ كلِّ من مجلس الوزراء، وأية لجنة من لجان المجلس، والنواب، على السواء بتقديم مشروعاتِ قوانينٍ إلى المجلس التشريعي.

2- إقرار مشاريع القوانين:

تشتمل هذه المرحلة على مجموعةٍ من الإجراءات أو القرارات - مفصَّلة في النظام الداخلي للمجلس في المواد (من 65-72)؛ حيثُ تمنح المجلس حقاً مطلقاً في إجراء تعديلات على مشاريع القوانين في المراحل المختلفة لإقرار القوانين، والتي تتمُّ بالمناقشة العامة، ثم بالقراءة الأولى، والقراءة الثانية، وهناك قراءة ثالثة تجري في حالة تقديم طلبٍ كتابيٍّ مسبَّب من مجلس الوزراء، أو من ربع عدد أعضاء المجلس؛ لإدخال تعديلاتٍ على مشروع القانون؛ على أن يتمَّ ذلك قبل إحالة مشروع القانون إلى رئيس السلطة لإصداره، فإن لم يتقدم ذلك الطلب اكتُفي بالقراءة الثانية، ومضى القانون في طريقه للاعتماد والنشر، ثم التطبيق من السلطة التنفيذية، والرقابة والمتابعة، ثم المحاسبة من السلطة التشريعية.

3- مراجعة القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس السلطة:

للمجلس التشريعي حقُّ النظر والمراجعة في القرارات بقوانين التي يُصدرها رئيس السلطة، وفقاً لأحكام (المادة 43) من القانون الأساسي ونصُّها: "لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي إصدار قراراتٍ لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور تلك القرارات، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عُرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق، ولم يُقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

لذا؛ فإن المجلس يمتلك الصلاحيات الدستورية بإقرار القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس السلطة أو رفضها كافة، أو إقرار بعضها فقط، ورفض البواقي كافة في أول جلسة له يعقدها عقب صدور هذه القرارات.

الفرع الثاني: الوظيفة الرقابية للمجلس التشريعي:

تعد وظيفة الرقابة التي تتمتع بها المجالس النيابية من أهم الوظائف، إلى جانب الوظيفة التشريعية، فهي تبرز أهمية تأثيرها في النظام السياسي والأداء الحكومي، فمن خلالها يمكن إطلاع المجتمع على ما يجري في الواقعين السياسي والاجتماعي، كما أن هذه الرقابة التي يمارسها البرلمان على السلطة التنفيذية تمثل في جوهرها مراقبة التصرف في شؤون السلطة؛ لجعلها توافق تطلعات المجموع الوطنية، ولا تكمن أهمية البرلمان في دوره التشريعي فقط؛ بل أيضاً في قدرته على التوجيه، ورقابة نشاط الحكومة في إطار إرادة الرأي العام.

وعبارة (رقابة) تعني في هذا الصدد الإشراف، والفحص، والتفتيش، والمراجعة، والتحقق، فالرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية "هي سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية؛ للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في السلطة، وتقديم المسئول عن ذلك للمساءلة، سواء كان الحكومة بأسرها، أو أحد الوزراء".

وقد خول القانون الأساسي المعدل، وقانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي وحقوقهم، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، العديد من الوسائل الرقابية لأعضاء المجلس، بهدف القيام بمهمة الرقابة، وإن مسألة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية تطرح جميع تعقيدات العلاقة بين السلطات خاصة البرلمان والحكومة، فإذا كانت سياسة السلطة تنتج في جزء كبير منها عن طريق العمل التشريعي والمالي، فإن فكرة الرقابة البرلمانية تذهب إلى أبعد من المشاركة الفنية في وضع القانون، وهي الحق في النقد والتوجيه، وإذا اقتضى الأمر إلى قطع مهام الحكومة وإنهائها؛ إذا لم تعد تتماشى ورغبات الأمة التي يمثلها المجلس التشريعي.

وتتمثل الأدوات الرقابية للمجلس التشريعي الفلسطيني في خمسة بنود كما يلي:

(المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 49-52)

1- السؤال البرلماني:

تعد الأسئلة وسيلة يستعملها أعضاء المجلس التشريعي؛ للإعلام والإخبار عن سياسة الحكومة، وتعني طلب إرشادات وتفسيرات يقوم بها أعضاء البرلمان، سواء أكانت كتابية أم شفوية، وجوهر السؤال ينصب على تقصي الحقيقة؛ بمعنى التحري، والسعي لمعرفة حقيقة معينة عن أمر معين خاص بأعمال الوزارة أو الحكومة؛ إذ إن عضو المجلس التشريعي لا يهدف فقط من وراء السؤال إلى مجرد الاستفسار أو طلب الإيضاح؛ بل يهدف أيضاً إلى

الكشف عن حقيقة أمر معيّن، وتؤكد المادة (56) من القانون الأساسي حقّ كلّ عضوٍ من أعضاء المجلس بتوجيه الأسئلة إلى الحكومة، أو إلى أحد الوزراء أو من في حكمهم، فيما تنظّم أحكام المواد (75، 76، 77، 78) من النظام الداخلي شروطاً لتقديم السؤال، وإجراءاته، وآلية الردّ عليه في الجلسة العامة.

2- الاستجواب:

الاستجواب هو استقصاء يجري في صورة مناقشة يحركها نائب (أو أكثر) - مقدم الاستجواب، ويساعده في ذلك بعض الأعضاء المهتمين بموضوع الاستجواب، أو المنضمين إلى العضو، فهو "إجراء من إجراءات تقصي حقيقة أو حقائق معينة تتعلق بأوضاع معينة في أحد الأجهزة التنفيذية، يجري على أساس تبادل الأسئلة من مقدم الاستجواب، أو بعض الأعضاء، تقابله إجابة الوزير، أو رئيس الحكومة عن الأسئلة، ويستهدف تحريك المسؤولية السياسية في مواجهة الحكومة، أو أحد الوزراء، وتؤكد (المادة 56) من القانون الأساسي المعدل حقّ كلّ عضوٍ من أعضاء المجلس بتوجيه الاستجابات إلى الحكومة، أو إلى أحد الوزراء، أو من في حكمهم، فيما تنظّم أحكام المادتين (75 و 80) من النظام الداخلي شروطاً للاستجواب وإجراءاته.

3- سحب الثقة:

تؤكد المادة 57 من القانون الأساسي المعدّل: أنه يجوز لعشرة نواب التقدّم بطلب لحجب الثقة عن أحد الوزراء، أو الحكومة، وهكذا نصت المادة 4/80 من النظام الداخلي، وتعتبر أداة حجب الثقة من أقوى الأدوات الرقابية التي يمتلكها المجلس في مواجهة الحكومة على الإطلاق، وهي قائمة في جوهرها على المحاسبة الجزرية على الأداء الحكومي.

4- لجان تقصي الحقائق:

يتفق الفقهاء على أن التحقيق تباشره لجنة من لجان المجلس التشريعي، وتأخذ الرقابة البرلمانية هنا مظهراً جماعياً أكثر عمقاً من الاستجواب؛ إذ إنّ الاستجواب قد يمتدّ يوماً أو يومين، جلسة أو جلستين، غير أن التحقيق قد يمتدّ أكثر من شهرٍ أو شهرين؛ بل يمتدّ إلى ستة شهورٍ في بعض البلاد.

فالتحقيق "عملية من عمليات تقصي الحقائق عن وضع معيّن في أجهزة السلطة التنفيذية، تمارسه لجنة مؤلّفة من عددٍ معيّنٍ من أعضاء المجلس التشريعي؛ للكشف عن

مخالفة، أو مخالفاتٍ سياسيةٍ بوضع اقتراحاتٍ معيّنة (كتحريك المسؤولية السياسية، أو إصلاح الضرر، أو تلافي أخطاء معينة)، وتعرض أعمالها على المجلس التشريعي في صورة تقرير".

ويستند المجلس التشريعي الفلسطيني في تشكيله للجانب تقصي الحقائق إلى أحكام (المادة 58) من القانون الأساسي التي تنص على أنه "للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانها، من أجل تقصي حقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة"، وكذلك إلى أحكام الفقرة الثالثة من (المادة 48) من النظام الداخلي التي تقول: "للمجلس أن يشكل لجاناً أخرى لأغراضٍ أنيةٍ أو دائمةٍ، ولأهدافٍ محددة".

5- إقرار الموازنة العامة والرقابة عليها:

يعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة العامة من الحقوق الرئيسية التي تختص بها السلطة التشريعية، فالموازنة العامة تعتبر المحور الذي يعبر عن أعمال الدولة، ونشاطاتها في جميع الحقول؛ كتوظيف الأمن الداخلي، وردّ الاعتداء الخارجي، وإقامة العدل، والنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ أي أنها التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تفرض الحكومة تنفيذه في فترة زمنية محددة "قادمة"؛ تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية منشودة، فالإنفاق من خزينة الدولة (الخزينة العامة) غير ممكن إلا إذا أذن به قانون الموازنة العامة (النظام الداخلي، 1996).

ختاماً، تُعدّ الرقابة البرلمانية إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها المجلس التشريعي، بغية التحقق ممّا إذا كان كلُّ شيءٍ يسير وفقاً للخطة المرسومة، والتعليمات الصادرة، والقاعدة المقررة، والتأكد من حسن استعمال المال العام بما يتفق مع أهداف التنظيم الإداري، حسبما تحدد الموازنة العامة، دون إخلال، وحفاظاً على حسن سير الإدارة الحكومية مالياً، وحفاظاً على الأموال العامة، كما تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية، حسب موافقتها، واعتمادها لبنود الموازنة العامة.

الفرع الثالث: الوظيفة الدبلوماسية للمجلس التشريعي:

يُشكّل الإطار القانوني للدبلوماسية البرلمانية مثيراً جدلٍ؛ باعتبار أن المهمة الرئيسية للبرلمان هي التشريع والرقابة في نطاق الدولة الإقليمي، وبالتالي تُعدّ العلاقات الدولية للبرلمان مهمةً غير رسميةٍ، وهذا ما يفسر عدم إيلاء المشرّع الدستوري في القانون الأساسي أيّ اهتمامٍ أو عنايةٍ للدور الدبلوماسي للبرلمان (الأغا، 2015، ص2).

في حين أن الإطار القانوني لدبلوماسية السلطة التنفيذية واضحاً ومحددًا بقانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة 2005م الذي وضح أهداف العمل الدبلوماسي، ومحدداته، وآلياته؛ فإن الإطار القانوني الناظم للدبلوماسية البرلمانية في فلسطين يتسم بالضعف والغموض؛ حيث تقتصر الدبلوماسية البرلمانية إلى التأطير القانوني المحدد.

ويعد القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، علاوة على رزمة من التشريعات التي نظمت حقوق أعضاء المجلس التشريعي، وواجباتهم، واستحقاقاتهم المالية، يُعدُّ بمثابة المرجعيات القانونية لعمل المجلس التشريعي؛ حيث لم يرد في أيٍّ منها أحكامٌ محددة، وعبارات صريحة، تنظم العلاقات الخارجية للمجلس التشريعي، أو تمنحه اختصاصاً في هذا المجال، وانصرف عمل المشرع إلى تنظيم ممارسة المهام، وآليات العمل في النطاق الجغرافي الداخلي فقط.

وعلى الرغم من سكوت المشرع الدستوري عن تنظيم دور البرلمان في العلاقات الخارجية؛ إلا أن ذلك لا يعني استبعاده كلياً في هذا المجال؛ حيث يمكن أن نستشف من قراءة معمقة لنصوص القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي جملةً من المهام البرلمانية في مجال العلاقات الخارجية.

ويمكن أن نستشف من خلال دراسة معمقة في الإطار القانوني الناظم للعمل البرلماني ملامح التنظيم القانوني للدبلوماسية البرلمانية، فعنصر الانتخاب هو المدخل لممارسة التمثيل الخارجي، والتعبير عن حقوق المواطن الناخب لدى المحافل الدولية، لاسيما وأن القضية الفلسطينية تتمتع بخصوصية، تستدعي شرحها للعالم الخارجي (الأغا، 2005: 2).

ومن أبرز الأسانيد القانونية التي تتيح للبرلمان الحق في التدخل في العلاقات الخارجية دوره في الرقابة على البرنامج الحكومي الذي تتال عليه الحكومة الثقة من المجلس التشريعي، وتحدّد من خلاله الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، التي يصادق عليها البرلمان عند نيل الثقة؛ استناداً للمواد (63، 66) من القانون الأساسي.

كما يمكن أن نؤصل للدبلوماسية البرلمانية من خلال المهام الرئيسية للمجلس المتمثلة بالتشريع، والرقابة السابق تفصيلها؛ حيث للمجلس التشريعي الحق في سن أي قانون يتعلق بالعلاقات الخارجية في شتى المجالات، كما يحق لأي من نواب المجلس التشريعي ولجانته ممارسة حقهم الرقابي من خلال وسائل الرقابة البرلمانية تجاه أعضاء الحكومة، وإدارتها في الملفات ذات الصلة بالعلاقات الخارجية؛ من خلال توجيه السؤال البرلماني، وصولاً إلى

الاستجواب، كما يجوز تشكيل لجان تقصي الحقائق البرلمانية؛ للبحث في علاقات دولية خاصة بالحكومة، ورفع تقرير للمجلس التشريعي للتصويت عليه، وقد تؤول الأمور إلى حجب الثقة عن الحكومة في حال انحرافها في سياستها الخارجية عن المبادئ الأساسية التي بموجبها نالت الثقة من البرلمان (الأغا، 2005: 3).

كان يوجد في المجلس التشريعي سابقاً لجنة خاصة ضمن لجان المجلس التشريعي، تُسمى "لجنة الشؤون الخارجية"، تضطلع إلى جانب اللجنة السياسية في المجلس التشريعي بِنسج علاقات دولية مع البرلمانات الأجنبية، أما في المجلس الحالي فيوجد ضمن لجانه الدائمة اللجنة السياسية، وهي التي يتبين لنا مدى فعاليتها في تفعيل العلاقات الدولية، وتطوير الأداء السياسي الفلسطيني ودعمه من خلال استعراض مهامها الثماني التالية: (موقع المجلس التشريعي، 2009/07/14)

- 1- المساهمة في بناء الممارسة الديمقراطية وتطويرها، وتكريس التعددية السياسية على أرضية المشاركة والبناء، استناداً إلى مبدأ احترام سيادة القانون.
- 2- المساهمة في العملية التفاوضية للمرحلة الانتقالية، والحل الدائم (من خلال متابعة اللجان المفاوضة ومراقبتها، والتعاون والتنسيق مع اللجنة العليا؛ لحشد الكفاءات المطلوبة وتفعيلها، ومراجعة الأوراق بالمفاهيم والاستراتيجيات)؛ بهدف الوصول إلى أفضل أداء تفاوضي يكفل ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحمايتها.
- 3- دراسة الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم في إطار العملية التفاوضية والعلاقات العربية والدولية، ورفع التوصيات اللازمة بشأنها.
- 4- المساهمة في استنهاض الدعم العربي والدولي، السياسي والمادي، للقضية الفلسطينية وترسيخ علاقات مبنية على التكافؤ، والاحترام المتبادل.
- 5- متابعة الخطط والإجراءات؛ لمواجهة الانتهاكات والممارسات الصهيونية التي تتناقض مع مبادئ العملية السلمية وأهدافها والتزاماتها.
- 6- النظر فيما يُحال إلى اللجنة من قبل المجلس، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.
- 7- رصد التطورات السياسية التي تؤثر على الساحة الفلسطينية، وتحليلها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات للمجلس بشأنها.

8- التنسيق مع لجنة الشؤون الخارجية، واللجان المماثلة، وذات العلاقة في المجلس الوطني الفلسطيني.

كما ويشكّل العرف البرلماني أحد المصادر الاحتياطية التي يلجأ لها البرلمان في ظلّ سكوت النصّ القانوني، ويمكن تعريف العرف البرلماني بأنه (تواتر ممارسات برلمانية معينة لفترة زمنية؛ حتى أصبح يعتقد بإلزاميتها)، وقد أفرز العرف البرلماني خلال الفترة (1996- حتى الآن) جملةً من الممارسات البرلمانية المستقرة التي تغلّبت على حالة الفراغ في النصّ القانوني، واستطاع المجلس التشريعيّ بموجبها إجهاض محاولات الاحتلال؛ لؤاد دوره، مثل عقد الجلسات عبر الفيديو كونفرنس بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك اعتبار النواب المعتقلين في سجون الاحتلال حاضرين بالتوكيل لزملائهم؛ لغايات النصاب، واعتماد التصويت هاتفيًا، وفي ذات السياق أفرزت الممارسة البرلمانية أعرافاً عديدة؛ مثل استقبال الوفود الأجنبية، والتواصل الدبلوماسي عبر الخطابات، وإبرام مذكرات التفاهم بين البرلمانات، وتشكيل الفرق البرلمانية؛ للتنسيق المشترك، علاوةً على التواصل الخارجي بزيارات برلمانات دول صديقة؛ لعرض آفاق التعاون المشترك، والتسويق للقضية الفلسطينية، ومحاولة جلب الدعم للمؤسسات الفلسطينية، ناهيك عن دبلوماسية التوفيق، وتقريب وجهات النظر التي يقوم بها البرلمان (الأغا، 2005: 6).

وختاماً؛ يمكن أن نستخلص من استقراء النصوص القانونية ذات العلاقة بالعمل البرلماني في فلسطين إلى أن الإطار القانوني الناظم للدبلوماسية البرلمانية لم يُخصّص له ضمن القانون الأساسي، أو النظام الداخلي للمجلس أية موادّ توضّح محددات الدبلوماسية البرلمانية، أو مجال عملها، كما لم تنظّم النصوص القانونية آليات تواصل النواب مع الخارج، وكيفية نسج العلاقات الدولية؛ لخدمة العمل البرلماني أسوةً بقانون السلك الدبلوماسي الناظم لدبلوماسية السلطة التنفيذية.

وتعتمد ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في فلسطين على جملة من الأعراف البرلمانية المتواترة التي تراكمت عبر سنوات الممارسة والموروثة من المجلس التشريعي الأول لسنة 1996، والواضح أن النظام القانوني الفلسطيني يفتقد إلى قواعدٍ محددةٍ وواضحة، تمنح البرلمان حقّ الرقابة على المعاهدات الدولية، والمصادقة عليها، خاصة وأن تلك المعاهدات التي تتعلق بالسيادة، والحدود، والأراضي، والخزينة العامة، والاتفاقيات السياسية التي تتعلق بالمستقبل الفلسطيني.

الفصل الرابع

واقع الدبلوماسية البرلمانية ال فلسطينية ومستقبلها

المبحث الأول: واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.

❖ **المطلب الأول: واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة من**

2006، ولغاية أحداث الانقسام السياسي يونيه 2007.

❖ **المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال فترة ما بعد**

الانقسام السياسي، ولغاية ثورات الربيع العربي يناير 2011.

❖ **المطلب الثالث: واقع الدبلوماسية البرلمانية للفترة ما بعد**

ثورات الربيع العربي 2011-2013.

❖ **المطلب الرابع: معوقات الدبلوماسية البرلمانية خلال**

الفترة 2006-2013.

المبحث الثاني: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.

❖ **المطلب الأول: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظلّ الانقسام**

❖ **المطلب الثاني: مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل**

المصالحة.

مقدمة:

شكّلت الدبلوماسية البرلمانية أحد أهمّ الأدوات الفاعلة التي يُمارسها المجلس التشريعي في إطار سعيه الدؤوب، ومساعيه الحثيثة؛ لتحقيق الأهداف الوطنية المحلية والدولية، وتفعيل الساحات السياسية؛ بما يلبي حاجات فضح العدو الإسرائيلي وجرائمه، وإلقاء الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني.

وقد تنوعت مظاهر الدبلوماسية البرلمانية، وتعددت أساليبها التي قام بها المجلس التشريعي، سواء من خلال الجولات الدبلوماسية الخارجية، أو المشاركة في الزيارات البرلمانية، والمؤتمرات الخارجية، واستقبال الوفود البرلمانية، وصولاً لعقد بعض معاهدات روابط الصداقة البرلمانية مع برلمانات الدول الصديقة.

وقد عرّض الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل أبرز أشكال الدبلوماسية البرلمانية التي مارسها المجلس التشريعي خلال فترة الدراسة، مع دراسة وتحليل المعوقات التي واجهت المجلس خلال ممارسة هذه الأنشطة، أما المبحث الثاني فقد تناول واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها، بعد قراءة واقعها ومعوقاتهما، وصولاً لوضع مقترحات وتوصيات تهدف إلى تعزيز الأدوار الإيجابية التي تساهم في تطوير أشكال العمل الدبلوماسي للمجلس التشريعي الفلسطيني.

المبحث الأول

واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية

قام الباحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة بعرض مفهوم الدبلوماسية البرلمانية، والتي تتمثل في جميع الأنشطة على الصعيد المحلي أو الدولي، والتي تقوم بها البرلمانات المختلفة بشكلٍ خاصٍ، وترتكز على إيجاد درجة من الترابط بين برلمانيين أو أكثر؛ لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي فإن الدبلوماسية البرلمانية يغلب عليها الطابع الدولي بشكلٍ أكبر، مع التأكيد بأن هذا النوع من الدبلوماسية هو خاصٌّ بالبرلمانات والمجالس النيابية في الدول المختلفة، ويرتكز بشكلٍ كبير على توفير فرصٍ للترابط بين برلمانات تلك الدول؛ لتحقيق عدد من التطلعات والأهداف المشتركة.

وقد تنوّعت أساليب الدبلوماسية البرلمانية التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، على الرغم من أنها ذات الفترة التي شهدت مجموعة من التحديات؛ كالحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، والانقسام السياسي الفلسطيني، وكذلك قيام الكيان الصهيوني بشنّ حربين على قطاع غزة، أعقبها حرب ثالثة كانت أشد قسوةً من سابقتها، فقد امتدت 51 يوماً، ولكنها في عام 2014م، وقام بتعزيز سيطرته الأمنية على الضفة الغربية المحتلة بوسائل، كان أبرزها تقسيمه لها، وبناء جدار الفصل العنصري، وزيادة عدد الحواجز التي قطعّت التواصل بشكلٍ كبيرٍ داخل الضفة المحتلة، وتعزيز الاستيطان بشكلٍ غير مسبوق.

وقد قام الباحث بعرض أبرز أنشطة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية التي مارسها المجلس التشريعي خلال فترة الدراسة، بتقسيم هذه المدة لثلاث فترات زمنية على النحو التالي:

1- الفترة الزمنية الواقعة منذ استلام المجلس التشريعي الثاني لمهامه في شهر فبراير 2006، ولغاية القضاء على الفلتان الأمني الذي قامت به حركة حماس في غزة في شهر يونيو 2007، وشهد بعد ذلك الواقع الفلسطيني حالةً من حدة الانقسام، والتجاذبات السياسية.

2- الفترة الزمنية الثانية الممتدة من منتصف عام 2007، ولغاية بداية عام 2011، وهي الفترة التي عُرفت ببداية ثورات الربيع العربي.

3- الفترة الزمنية الثالثة، وهي الفترة الزمنية من 2011، ولغاية نهاية 2013، وهو نهاية الحدّ الزمني للدراسة.

وقد جرى تقسيم هذه الفترات الزمنية الثلاثة على هذا النحو بناء على إطلاع الباحث على تقارير عمل المجلس التشريعي، وملاحظته وجود تباين في أداء عمل المجلس ما بين هذه الفترات، وكذلك فإن هذه الفترات الزمنية، كلٌ منها يعتبر حدوداً تاريخيةً لتقلباتٍ كبيرةٍ ونوعيةٍ، جرت على القضية الفلسطينية بشكل عام.

المطلب الأول

واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة من 2006 ولغاية أحداث

الانقسام السياسي يونيه 2007

إن تقييم أنشطة الدبلوماسية البرلمانية في هذه الفترة الحساسة لا يستقيم دونما عرضٍ لمواقف الأطراف المحيطة وقراءتها؛ فقد شهدت هذه الفترة الزمنية تطوراتٍ متسارعةً، وأحداثاً سياسيةً، تتعلق بالبنية السياسية والتكوينية للمجلس التشريعي الفلسطيني، فهي الفترة التي تلت نجاح حركة حماس عبر قائمتها البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح) في الانتخابات البرلمانية الثانية، وتشكيلها أغلبيةً مفاجئةً لكل الأطراف الدولية، والإقليمية، وحتى المحلية؛ حيثُ فازت كتلة التغيير والإصلاح بالحصول على 74 مقعداً من أصل 132 مقعدٍ (لجنة الانتخابات المركزية، 2006: 145).

وقد شكّلت نتائج الانتخابات، وفوز حركة حماس الكبير في تلك الانتخابات البرلمانية، مفاجأةً كبيرةً لجميع الأطراف، وخاصة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديدًا حركة فتح التي كانت منفردةً ومتحكمةً بالمشروع الوطني الفلسطيني، وبدون منافس، ورغم أنها أعلنت قبولها بنتائج الانتخابات، لكنها وفق الكثيرين لم تسلّم بهذه النتائج، وبدأت توحد جهودها، وتلمّ شملها، وتستدرك ما أصابها، وإفشال حركة حماس وإلغاء نتائج الانتخابات، وبالمقابل؛ فإن حركة حماس رأت أن فرصة برنامج التغيير والإصلاح قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى، ولم تحسب أن حركة فتح لن تسلّم بهزيمتها، وكذلك فإن الاحتلال الذي غصّ النظر عن مشاركة حركة حماس في الانتخابات على أمل أن تغير من مسارها السياسي، وعقيدتها العسكرية، لم يقف مكتوف الأيدي، خاصة وأن الرباعية الدولية أعلنت منذ اليوم الأول لظهور نتائج الانتخابات شروطها المعروفة وهي تدرك تماماً أن حركة حماس لن تستطيع أن تقترب منها أو توافق عليها. (ضراغمة، 2008: 268).

أما في الموقف الصهيوني فقد أشارت صحيفة (يديعوت أحرونوت) بتاريخ 2006/01/27 أي بعد إعلان نتائج الانتخابات بأقل من 24 ساعة بأن قصور الاستخبارات الإسرائيلية في التوقع بنتيجة الانتخابات التشريعية الأخيرة لا يقلُّ فداحةً عن عدم قدرتها على توقع اندلاع حرب يوم الغفران (أكتوبر 1973)، وجدّد أيهود أولمرت القائم بأعمال رئيس الوزراء حينها موقف إسرائيل الذي جاء عبر بيان له، أكّد فيه أن إسرائيل لن ترى في السلطة

الفلسطينية شريكاً إذا شكَّلت حكومةً برئاسة حماس، وأنه لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية يشارك فيها "تنظيم إرهابي"، يدعو إلى القضاء على إسرائيل بحسب وصفه، فيما جاء الموقف الأمريكي متوافقاً تماماً مع الموقف الصهيوني؛ وخلصته الإشادة بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية الفاعلة من ناحية، ورفض الاعتراف بحركة حماس كشريكٍ في عملية السلام، ما لم تتخَلَّ عن "العنف" (المقاومة)، وما لم تعترف بحق الاحتلال في الوجود (صافي، 2008: 118).

وكذلك جاء الموقف الأوروبي متشدداً على لسان (خافيير سولانا) الممثل العالي للسياسة الخارجية آنذاك في الاتحاد الأوروبي، حين أكد عدم اعترافه بحركة حماس، رغم فوزها في الانتخابات، باعتبارها منظمةً إرهابيةً، ومن الصعب إجراء الاتصالات معها علي أي مستوى، وهدد بقطع المعونات والمساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، داعياً للانتظار حتى تتضح الأمور، بينما أكدت رئيسة المجلس الوزاري الأوروبي -وزيرة خارجية النمسا- (أرسولا بلاسنيل) استعداد الاتحاد الأوروبي للتعاون مع أي حكومة فلسطينية منتخبة، إذا تقيَّدت بتنفيذ الشروط السياسية المتمثلة في قبول حلِّ الدولتين، والاعتراف بالاحتلال، والتخلي عن الأسلحة، والالتزام بخارطة الطريق (الزيتونة، 2006: 25).

اللافت أن الموقف الروسي قد جاء مختلفاً عن نظيره الأمريكي والأوروبي؛ حيث أكد الرئيس الروسي (بوتين) أن بلاده لم تضع حركة حماس على لائحة المنظمات الإرهابية، وحذّر من الوقوع في خطأ قطع المعونات الإنسانية عن الشعب الفلسطيني، داعياً في الوقت نفسه حركة حماس إلى الابتعاد عن البيانات الراديكالية، والاعتراف بحق الاحتلال في الوجود، وإرساء الاتصالات مع المجتمع الدولي (صافي، 2008: 120).

أما اللجنة الرباعية الدولية والتي تضمُّ الولايات المتحدة، وروسيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي؛ فقد جاء موقفها قريباً تماماً من الموقف الأمريكي؛ حيث أكدت على مسألتين أساسيتين، هما: وجوب التزام أي حكومة فلسطينية بنبذ العنف، والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة؛ بما في ذلك خريطة الطريق، والاعتراف بإسرائيل، وقيام الدول المانحة بإعادة النظر في تقديم مساعدتها للسلطة الفلسطينية في ضوء تقدير مدى التزام الحكومة الفلسطينية الجديدة بالالتزامات السابقة (صافي، 2008: 120).

واللافت أيضاً أن موقف الدول العربية قد اتَّسم بالتردد والفردية، ولم تتضح في حينه أي مواقف رسمية عربية؛ حيث إنها لا ترغب في الابتعاد بأي حالٍ عن الموقف الغربي؛ باستثناء

الموقف السوري الذي رحب بفوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية، وبالتجربة الديمقراطية (صافي، 2008: 120).

وأنه باستثناء الموقف الروسي، والموقف السوري، الداعم لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، والمستعدة للتعامل مع أية حكومة تشكلها؛ فقد جاءت المواقف الأخرى لكُل الأطراف ذات العلاقة؛ لتضع الشروط؛ مثل قبول حلّ الدولتين، والاعتراف بالاحتلال، والتخلي عن المقاومة، والالتزام بخارطة الطريق؛ لإقامة علاقات مع أية حكومة تُشكّلها، أو تشارك فيها حركة حماس، وهذا كان مؤشراً هاماً على حجم المعوقات التي وُضعت في طريق المجلس التشريعي الثاني منذ ولادته، بعد التجربة الديمقراطية التي لم يشكك بنزاهتها أيُّ جهة (صافي، 2008: 120).

وبناءً على ما سبق؛ فإن هذه المواقف التي رافقت المجلس التشريعي الثاني منذ نشأته، وما تبعها من تشديد الخناق على الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية؛ وبما لا يدع مجالاً للشك؛ فإنها قد ألقَتْ بظلالها سلباً على العلاقات الخارجية للمجلس التشريعي الذي منح هذه الحكومة الثقة الدستورية، وتمّ التعامل معه من قِبَل العالم الخارجي، وكأنه ممثّل لهذه الحكومة، وليس رقيباً عليها، ومحاسباً لها عن أيّ تقصير؛ بمعنى أن التعامل كان أيضاً مع المجلس التشريعي بنفس درجة التهديدات التي تلقتها أيُّ حكومة تُشكّلها حركة حماس، فيما بدأ المجلس التشريعي وبكل كُتله البرلمانية، وأعضائه المنتخبين، وكأنه ينحت في صخرة صلدة؛ لمجابهة هذه المقاطعة الدولية، من أجل ممارسة وسائل الدبلوماسية البرلمانية، والتي عرضتُ أبرزها خلال هذه الفترة البالغة التعقيد في نقطتين:

الأولى: الجولات الخارجية:

بعد استعراض للمواقف الدولية، والإقليمية، والمحلية، التي رافقت نشأة المجلس التشريعي الثاني والتي أدت إلى مقاطعة وحصار خانق، فإنّ أيّ لقاءٍ أو جولةٍ خارجيةٍ للمجلس التشريعي تبدو وكأنها انتصار، أو تحقيق إنجازٍ دبلوماسيٍّ كبير، وذلك في إطار الدبلوماسية البرلمانية التي اعتمدها المجلس التشريعي، والتي استهدفت تفعيل عمله على المستوى السياسي والدبلوماسي خارجياً، والإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، والدفع باتجاه رفع الحصار عنه وتخفيف معاناته؛ فقد قام عددٌ من أعضاء المجلس التشريعي خلال هذه الفترة بجولات خارجية شملت قيام وفدٍ من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، وبشكلٍ مفاجئٍ بزيارة عددٍ من الدول الأوروبية، وكذلك قيام عددٍ آخرٍ من النواب بزيارات متفرقة لعددٍ من الدول

العربية والإسلامية، وأن هذه الزيارات في الغالب تماهت مع منطلقات النواب السياسية والحزبية، ومحاولاتهم -خصوصاً نواب حركة حماس- كسر الجمود في واقع السياسة الخارجية الفلسطينية في تلك الفترة العصيبة.

أما بعد اتفاق مكة، والإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة)، ومنحها الثقة من قِبَلِ المجلس التشريعي، بدأ المجلس التشريعي أولى جولاته الخارجية بتاريخ 2007/3/27؛ حيث شملت هذه الجولة كلاً من جمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وجمهورية السودان، ونظراً لقيام الاحتلال بالتضييق على نواب الضفة الغربية المنتخبين بمن فيهم الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي، ومنعهم من السفر إلى العالم الخارجي؛ فقد ترأس الوفد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، بالإضافة إلى نواب برلمانيين ممثّلين عن كتلة فتح البرلمانية، وبعض المستقلين الممثلين في المجلس؛ حيث ممثّلت تلك الجولة وفداً برلمانياً وحدوياً بمشاركة النواب رجائي بركة (كتلة فتح البرلمانية)، وحسام الطويل (مستقل)، وعبد الرحمن الجمل، وصالح البردويل (كتلة التغيير والإصلاح) (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 252).

وتعتبر هذه الجولة الخارجية هي الوحيدة خلال هذه الفترة، وقد هدفت إلى شرح الأوضاع السياسية الفلسطينية في ظلّ اتفاق مكة المكرمة، وإعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ودعوة الدول العربية للإسراع في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتوفير الدعم المالي والسياسي لحكومة الوحدة الوطنية للقيام بدورها، وكذلك التواصل مع البرلمانات العربية؛ لإقامة علاقات ثنائية بين تلك البرلمانات العربية والمجلس التشريعي من أجل تبادل الخبرات، وتطوير العمل في المجلس التشريعي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الجولة تعتبر أيضاً هي أول زيارة لوفد فلسطيني رسمي لسلطنة عُمان، وقد شارك الوفد هناك في العديد من الفعاليات الجماهيرية والحزبية، وقد أثمرت تلك الجولة على العديد من الإنجازات السياسية والدبلوماسية، ومن أبرزها:

1- روابط الصداقة البرلمانية:

تعد الروابط البرلمانية من الأدوات التي تعمل على تطوير العلاقات البرلمانية، وبالتالي تطوير عمل الدبلوماسية البرلمانية، ويتم العمل على إيجادها للأهداف التالية: (سرور، 1997: 52)

أ. تنظيم وتطوير التعاون البرلماني الدولي، والتقارب بين البلدان.

ب. تعزيز التعاون والزيارات الرسمية المتبادلة للدول؛ من أجل تحقيق التعاون المشترك بينها.

وقد نتج عن الجولة توقيع مذكرة تعاونٍ مشتركٍ بين مجلس الشعب المصري والمجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2007/03/11، وتحديد جدولٍ تنفيذيٍّ لهذا التعاون، وكذلك تشكيل لجنة صداقةٍ برلمانيةٍ بين المجلس الوطني السوداني والمجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2007/03/29، وتعد هاتان المذكرتان أولى المذكرات التي وقعت مع برلمانات عربية لإنشاء لجان صداقة بين هذه المؤسسات المنتخبة.

2- المؤتمرات الدولية:

وهي عبارة عن مجموعة من الاجتماعات التي يعقدها ممثلو الدول أو البرلمانات، أو المنظمات الدولية؛ لمناقشة مواضيعٍ محددةٍ ومتفقٍ عليها، وما يميز المؤتمرات الدولية عن الاجتماعات العادية هو أن المؤتمرات الدولية ينتج عنها معاهداتٍ أو اتفاقياتٍ دولية، ومباحثاتٍ للتخفيف من التوترات الدولية (أبو عبا، 2009: 62).

وقد شارك المجلس التشريعي خلال هذه الفترة الزمنية في العديد من المؤتمرات، والاجتماعات الدولية، وكذلك شارك في مؤتمراتٍ حزبيةٍ وشعبيةٍ وسياسيةٍ وتنظيميةٍ، عرض خلالها وجهة النظر الفلسطينية في العديد من القضايا ذات العلاقة، أستعرض أبرزها أحد عشر اجتماعاً ومؤتمراً كما يلي:

جدول رقم (4)

يوضح المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي

م	المؤتمر/الاجتماع	التاريخ
1	اجتماع اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - فرنسا	04/03/2006
2	المؤتمر الثاني عشر للاتحاد البرلماني العربي - المملكة الأردنية الهاشمية	28/03/2006
3	مؤتمر نصره القدس، ودعم الشعب الفلسطيني - جمهورية إيران الإسلامية	04/04/2006
4	مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي - الجمهورية التركية	10/04/2006
5	الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - فرنسا	26/06/2006
6	المؤتمر السادس للديمقراطيات - قطر	29/10/2006

م	المؤتمر/الاجتماع	التاريخ
7	مؤتمر الدول الآسيوية للسلام - جمهورية إيران الإسلامية	11/11/2006
8	مؤتمر الندوة الدولية لنصرة النساء الفلسطينيات - جمهورية الجزائر	08/12/2006
9	الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا البرلماني - فرنسا	22/12/2006
10	اللجنة السياسية في البرلمان الأور متوسطي - بلجيكا	25/12/2006
11	مؤتمر القدس السنوي الخامس - جمهورية الجزائر	28/03/2007

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 276-278)

ويلاحظ من استعراض الدبلوماسية البرلمانية التي مارسها المجلس التشريعي من خلال المؤتمرات الدولية أن المجلس قد شارك في (11) مؤتمراً دولياً وبذلك يكون قد حقق اختراقاً دولياً للحصار المفروض عليه في بداية تشكيله عام 2006، خاصة وأن جزءاً من هذه المؤتمرات قد عُقد في دول أوروبية، كانت قد أعلنت أنها لن تتعامل مع أي حكومة فلسطينية تقودها حركة حماس، أو تشارك فيها، ما لم تلتزم بالشروط التي ذكرتها الرباعية الدولية، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة لقاءات المجلس وعمله عن اللقاءات الحكومية الثنائية؛ إلا أن مشاركة المجلس ذو الأغلبية الحمساوية قد شكّل نجاحاً دولياً للسياسة الفلسطينية الخارجية في هذه المرحلة.

الثانية: استقبال الوفود البرلمانية:

تمارس الدبلوماسية البرلمانية بأعلى مستوياتها من خلال استقبال الوفود التي تمثل البرلمانات والمؤسسات والجمعيات الدولية ذات العلاقة بحقل العلاقات الدولية، فكما أن للجولات الخارجية أهمية كبيرة في ممارسة العلاقات الدبلوماسية البرلمانية؛ فإن الجولة أو الزيارة الخارجية تتكون من عاملين رئيسيين؛ الأول هو الوفد الزائر، والثاني هو المستقبل لهذا الوفد، ومن هنا تبرز أهمية ممارسة هذا النشاط الدبلوماسي البرلماني الذي يعزز الدور الذي يقوم به المجلس التشريعي الفلسطيني (المدهون، 2015).

فقد لاحظ الباحث أن المجلس خلال هذه الفترة الزمنية قد استطاع المزوجة بين استقبال الوفود، والقيام بالفعاليات السياسية على المستوى الداخلي، وبين الجولات الدبلوماسية الخارجية كأداة فاعلة؛ لتطوير عمل الدبلوماسية البرلمانية، وممارستها بشكلها المطلوب، وأستعرض في الجدول التالي أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال هذه الفترة في ثلاثة وعشرين بنداً كما يلي:

جدول رقم (5)

يوضح أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها
خلال الفترة 2006-2007م

م	الوفد/ الجهة الزائرة	التاريخ
1	وفد برلماني من بريطانيا برئاسة Lain Wright	28/02/2006
2	السفير الهندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	09/03/2006
3	السفير الصيني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	14/03/2006
4	القنصل السياسي في القنصلية البريطانية	30/03/2006
5	وفد برلماني من الاتحاد الأوروبي	02/04/2006
6	وفد برلماني من بلجيكا من برلمان مقاطعة Wallon	10/04/2006
7	وزير داخلية مقاطعة Schleswig Hoi Stein الألمانية	11/04/2006
8	السفير المصري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	07/05/2006
9	السيد Gieri Mille عضو البرلمان السويدي	07/05/2006
10	السفير القطري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	13/05/2006
11	وفد من مركز كارتر برئاسة السيد Mathew Hodes	08/06/2006
12	السفير التونسي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	10/06/2006
13	وفد ألماني برئاسة السيد Thilohoppe	05/07/2006
14	وفد تضامني أسباني	06/07/2006
15	نائب وزير خارجية النرويج السيد Raymond Johanson	08/08/2006
16	وفد برلماني ألماني من لجنة الشؤون الخارجية والحزب الاشتراكي الديمقراطي	10/08/2006
17	وفد برلماني من إقليم الباسك الأسباني	14/10/2006
18	وفد برلماني من الاتحاد الأوروبي	30/10/2006
19	وفد برلماني من البرلمان الفرنسي	02/02/2007
20	وكيل وزارة الخارجية الدانماركي	20/02/2007
21	وفد برلماني من البرلمان الأوروبي	01/05/2007
22	وفد برلماني من جنوب أفريقيا برفقة رئيس جهاز المخابرات	03/05/2007
23	رئيس البرلمان الإيطالي يلقي خطاباً تاريخياً أمام المجلس	09/05/2007

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 264-278)

يلاحظ أن ثلاثة سفراء معتمدين لدى السلطة الفلسطينية وهم من دول عربية قد زاروا المجلس التشريعي، وخمسة عشر وفداً أوروبياً، وخمسة وفود من الهند وأمريكا وجنوب أفريقيا والصين وقد تنوعت هذه الوفود من السفراء إلى القناصل إلى وفود برلمانية، وممثلي أقاليم، ورسميين يعملون في وزارات خارجية ببلدانهم، ورؤساء برلمانات، وقد ألقى رئيس البرلمان الإيطالي خطاباً تاريخياً هاماً أمام المجلس التشريعي.

وقد شكل استقبال هذه الوفود بهذا العدد الكبير والمتنوع من الوفود خطوة سياسية ودبلوماسية هامة في حدة الحصار السياسي الذي فرضته إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الجهات العربية الراضة لصعود حماس كحركة إسلامية للسلطة.

وقد أثمرت هذه اللقاءات عن العديد من الإنجازات، أذكر منها هذه الثلاثة:

- 1) تغيير ملحوظ في موقف بعض الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية؛ مثل موقف مجلس العموم البريطاني الذي عَقَدَ جلسةً خاصَّةً بعد زيارة وفده إلى المجلس التشريعي، حُصِّصت لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.
- 2) زيادة التبادل البرلماني مع الكثير من الدول نتيجة زيارة بعض سفراء هذه الدول للمجلس التشريعي.
- 3) توقيع مذكرات تفاهمٍ وتعاونٍ مشتركٍ مع عديدٍ من البرلمانات؛ مثل جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان.

وقد لاحظ الباحث عدم وجود مشاركة لوفود عربية خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى ضبابية الموقف العربي تجاه المجلس التشريعي الجديد، وقد اقتصرَت الزيارات على بعض السفراء العرب المتواجدين على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

المطلب الثاني

واقع الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة ما بين 2007-2011م

ألقت الأحداث الأمنية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في أعقاب نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 بظلالها على نشاط المجلس التشريعي على الصعيدين الخارجي والداخلي بشكل كبير، وقد تُوَجِّتْ هذه الأحداث التي أخذت شكلاً فوضوياً وصل لحدّ الانفلات الأمني بما يسمى (الحسم العسكري) الذي قامت فيه حركة حماس بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة، ومؤسساته العسكرية والمدنية، وتبع ذلك خلافٌ سياسيٌّ زائد بين حركتي حماس وفتح التي كانت تسيطر على الضفة الغربية وحول أحقية الرئيس في منح الثقة منفرداً لحكومة إنفاذ حالة الطوارئ التي أعلنت في الضفة الغربية.

وتلا ذلك إصدار الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ثلاثة مراسيم رئاسية بتاريخ 2007/6/14، المرسوم رقم (1) لسنة 2007 بشأن تشكيل حكومة إنفاذ أحكام حالة الطوارئ، كما أصدر المرسوم رقم (2) لسنة 2007 بشأن إقالة الأستاذ إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك المرسوم رقم (3) لسنة 2007 إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضى السلطة الفلسطينية، واعتبار ما جرى في قطاع غزة انقلاباً عسكرياً وعصياناً مسلحاً، وتبع هذه المراسيم بتاريخ 2007/6/17 إصدار الرئيس لمرسومين آخرين، الأول يقضى بتعليق العمل بالمواد 65، 66، 67 من القانون الأساسي، والتي تتعلق بمسألة تكليف رئيس الوزراء، وإعطائه ثلاثة أسابيع لتشكيل الحكومة الجديدة، وحصولها على ثقة المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة، وأدائها بعد ذلك اليمين الدستورية أمام الرئيس، أما المرسوم الثاني فيقضى باعتبار القوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية عام 2006 بموافقة الرئيس نفسه قوةً خارجةً عن القانون (الزيتونة، 2010: 42).

وقد تبع هذه الأحداث الأمنية المتعاقبة حالةً من المناكفات البرلمانية بين الكتلتين الرئاستين بالمجلس، وهما كتلة فتح البرلمانية، وكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التي تملك الأغلبية، وأيضاً -وخلال هذه الأحداث، وما قبلها، وما بعدها- قامت قوات الاحتلال الصهيوني بعمليات اعتقالٍ واسعةٍ ومتتابعةٍ لنواب قائمة التغيير والإصلاح البرلمانية، والوزراء المحسوبين على حركة حماس، حيثُ تمَّت أول عمليات الاعتقال في أعقاب أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليط بتاريخ 2006/6/25، حيثُ اعتقل الاحتلال 28 نائباً ووزيراً خلال أربعة أيام تلت وقوع

عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وتابعت إسرائيل اعتقال النواب والوزراء، حتى بلغ إجمالي عددهم نحو 50، وشملت الاعتقالات الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي، والدكتور محمود الرمحي أمين سرّ المجلس، والدكتور ناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء في الحكومة العاشرة، وغيرهم من نواب حماس (الزيتونة، 2010: 37).

ويُذكر أنه في هذه المرحلة قد تعرّض قطاع غزة إلى حصارٍ مشدّدٍ بإغلاق جميع المعابر الحدودية مع قطاع غزة، وقد شارك به الاحتلال الصهيوني، والسلطة الفلسطينية، وجمهورية مصر العربية، والرباعية الدولية، وغيرهم، وكان للحصار المفروض على غزة بالذات أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على أداء المجلس، حيث تمّ إغلاق المعبر الحدودي (معبر رفح البري) من جانب السلطات المصرية لأشهرٍ متتالية، وكان هذا في ظلّ وقوف السلطة الفلسطينية موقف المتفرج على الأقل؛ إن لم تكن هي من تخطط لذلك وتقوم بمساعدتها الأطراف المختلفة، وبالتالي فإن الإغلاق المتكرر لمعبر رفح قد أدّى إلى تراجع كبير في مقدرة المجلس التشريعي على التحرك الدولي، وقيام نوابه بزياراتٍ وجولاتٍ ميدانيةٍ إلى الخارج، تساعده في أداء دوره في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.

على الجهة الأخرى قام السيد محمود عباس والسلطة في رام الله بمحاولة إيجاد البديل عن المجلس التشريعي بتفعيل المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا التفعيل جرى بسبب رغبة قيادة فتح، ومنظمة التحرير، والانفراد بالحكومة والبرلمان في تمرير استحقاقاتٍ ضمن عملٍ يتوافق مع الرغبة الدولية وفي عدم التعامل مع المجلس التشريعي الذي فازت به حماس بالأغلبية، وقد تعدّى الأمر ذلك بأن أصبح هذا المجلس هو من يمثل فلسطين في الاجتماعات والمؤتمرات البرلمانية الدولية، بعدما كان التمثيل مقتصرًا طوال فترة التشريعي الأول على المجلس التشريعي، وليس المجلس الوطني الفلسطيني طوال الفترات السابقة، وقام أعضاء المجلس التشريعي من الكتل البرلمانية الأخرى، وخصوصاً كتلة فتح بالمشاركة في اجتماعاتٍ برلمانيةٍ دوليةٍ بصفتهم أعضاء بالمجلس الوطني، وليس المجلس التشريعي (الغول، 2015).

في ظلّ هذه الظروف المعقدة؛ استقرّ المجلس التشريعي، ولغاية الآن على وضعه الحالي الذي يتمثل في تسييس نواب حركة فتح ونواب القوائم البرلمانية الأخرى للوظيفة البرلمانية وعدم حضور الجلسات، وكذلك منع نواب حركة حماس (قائمة التغيير والاصلاح) من دخول المجلس التشريعي في الضفة، أو ممارسة الأعمال المنوطة بهم دستورياً، واستمرار انعقاد جلسات المجلس بحضور نواب حماس في قطاع غزة فقط، مع تحقيق النصاب القانوني

للجلسات من خلال اعتبار ان النواب المختطفين هم نواب حاضرين لغايات النصاب وذلك استناد الي قرارات المجلس السابق بهذا الخصوص وتأكيدا على هذا القرار ، اتخذ المجلس قرارا جديدا بقيام النواب المختطفين في سجون الاحتلال من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، بمنح زملائهم من ذات القائمة توكيلاتٍ قانونيةً؛ وتفويضا لهم بممارسة العمل البرلماني بالإنابة عنهم، وعقد الجلسات بنصاب قانوني وفقا للقرارين السابقين (الغول، 2015)، بالإضافة الى مشاركة نواب كتلة التغيير والإصلاح من الضفة الغربية في معظم جلسات المجلس من خلال المشاركة الهاتفية بمدخلات متعلقة بموضوع النقاش.

أما في مقر المجلس بالضفة الغربية فقد عقد أعضاء المجلس وممثلو الكتل والقوائم بتاريخ 2008/6/5 اجتماعاً أقرّ بموجبه تشكيل ثلاث هيئاتٍ (هيئة ممثلي الكتل والقوائم، الاجتماع الدوري العام، مجموعات العمل البرلمانية)، وقد ضمّت هذه الهيئات في عضويتها جميع الكتل والقوائم البرلمانية؛ باستثناء كتلة التغيير والإصلاح، وجمعت أعضاء المجلس التشريعي بمجموعات عملٍ متخصصةٍ لمتابعة قضايا محددةٍ، تتابعها كلُّ مجموعةٍ حسب اختصاصها، وإن هذه الهيئات الثلاثة قد اعتمدت بشكلٍ رئيسيٍّ في تكوينها على الحق الدستوري الفردي لعضو المجلس في ممارسة الدور المنوط به، وتقوم بأدوار المجلس في الجوانب الرقابية والتشريعية، وكذلك في متابعة الاختصاصات التي تقع خارج حدود اهتمام مجموعات العمل ودورها؛ كقضايا الوفود، والمشاركات الخارجية للمجلس، خاصةً ذات الطابع السياسي، وتلك المتعلقة بتمثيل المجلس (موقع المجلس التشريعي الإلكتروني - رام الله، 2015).

وبعد استعراض أبرز المحطات والمعوقات التي واجهت عمل المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ، وبالتالي أعاقته ممارسته للدبلوماسية البرلمانية خلال هذه الفترة الزمنية، فإن المجلس قام بالعديد من النشاطات أهمها ما يلي:

الأنشطة والوسائل التي مارسها المجلس التشريعي ورئاسته بعد هذه الأحداث المتعاقبة:

بعد استقرار عمل المجلس في قطاع غزة تحديداً، وبكتلةٍ برلمانيةٍ واحدة، وهي كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية ذات الأغلبية المطلقة في المجلس التشريعي الفلسطيني فقد استمر المجلس بنشاطاتٍ دبلوماسية، منها:

الأولى: الجولات الخارجية:

أبرز الجولات الخارجية التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال الفترة ما بعد الانقسام السياسي الفلسطيني، ولغاية بدء ثورات الربيع العربي، حيثُ قامت رئاسة المجلس التشريعي خلال هذه الفترة بجولتين خارجيتين، شملت كلاً من المملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية الجزائرية، والجمهورية الليبية، والجمهورية السورية، والجمهورية

اليمنية، ودولة الكويت، وجمهورية إيران الإسلامية، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة إندونيسيا، ودولة قطر، وجمهورية أثيوبيا.

1- الجولة الخارجية الأولى:

تعتبر هذه الجولة هي الزيارة الخارجية الأكبر؛ من حيث المدة الزمنية لوفدٍ برلمانيٍّ خلال فترة الدراسة، فقد امتدَّت هذه الجولة البرلمانية قريباً من شهرين متتاليين خلال الفترة (مارس-إبريل 2009)، وكانت هذه الجولة عقب "حرب الفرقان" التي شنتها القوات الصهيونية نهاية شهر ديسمبر عام 2008م حتى منتصف يناير عام 2009م، وكذلك فإن الانقطاع لأكثر من سنتين بين الجولتين الأولى والثانية كان بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وإغلاق المعابر الحدودية، والانقسام السياسي الذي أثار سلباً على قيام نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية من المشاركة في هذه النشاطات، وهذا الانقطاع حال دون قيام المجلس التشريعي بتلبية دعوة العديد من برلمانات الدول العربية والإسلامية، ودعوات الكثير من الأحزاب العربية والإسلامية لزيارتهم، وقد شملت هذه الجولة كلاً من سوريا، إيران، السودان، عُمان، إندونيسيا، البحرين، قطر، والسعودية، ولبنان، وأثيوبيا (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 255).

وقد هدفت هذه الجولة إلى حشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، واستنهاض الهمم والطاقات العربية والإسلامية؛ لفك الحصار، ووقف العدوان، وإعادة الإعمار، وفضح الممارسات الصهيونية الخطيرة تجاه مدينة القدس والمسجد الأقصى، والتأكيد على حق عودة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي في فلسطين، والتواصل مع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية؛ بهدف كسر المؤامرة الصهيونية على المجلس التشريعي، وخاصة بعد اعتقال الكيان الصهيوني لعدد من نواب الضفة الغربية، وقصف المجلس التشريعي بغزة، واغتيال النائب الشهيد سعيد صيام رحمه الله، ورحم شهداءنا أجمعين (نشرة خاصة حول الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي، 2009).

وقد التقى الوفد⁽¹⁾ خلال جولته العديد من رؤساء الدول، والأمراء، والملوك العرب، كما قام بالتواصل مع رؤساء المجالس البرلمانية، إضافةً إلى لقائه عدداً كبيراً من البرلمانيين في الدول العربية والإسلامية، وشارك في العديد من الأنشطة والفعاليات، وذلك على النحو التالي:

(1) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر وعضوية كل من النواب: مروان أبو راس، و عبد الرحمن الجمل، أحمد أبو حلبية.

أ- لقاءات مع جهات برلمانية:

قام الوفد بعقد 23 لقاءً، وقد ضُمَّت تلك اللقاءات عدداً من رؤساء وفودٍ ممثلةٍ لعددٍ من البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وأعضائها، تقع في ثلاثة وعشرين لقاءً حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يوضح لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني برؤساء وفود رسمية وأعضائها

م	الجهة	م	الجهة
1	رئيس مجلس الشعب السوري.	13	رئيس مجلس الشورى السعودي.
2	رئيس مجلس الشورى الإيراني.	14	رئيس مجلس الشورى القطري.
3	رئيس المجلس الوطني السوداني.	15	رئيس مجلس النواب المغربي.
4	رئيس البرلمان الإندونيسي.	16	الوفد البرلماني الفنزويلي.
5	رئيس مجلس الشورى الإندونيسي.	17	رئيس مجلس النواب الأردني.
6	رئيس مجلس النواب البحريني.	18	رئيس مجلس الشعب المصري.
7	رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.	19	رئيس مجلس النواب اليمني.
8	الوفد البرلماني الليبي.	20	نائب رئيس البرلمان الماليزي.
9	رئيس مجلس الشورى البحريني.	21	رئيس مجلس الأمة الكويتي.
10	رئيس مجلس النواب اللبناني.	22	نائب رئيس البرلمان الباكستاني.
11	رئيس البرلمان الأثيوبي.	23	الوفد البرلماني الجزائري.
12	رئيس مجلس الشورى العماني.		

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 256)

هذه اللقاءات التي أجراها المجلس التشريعي جرت كلها مع رؤساء برلمانات وكان أغلبهم من البلاد العربية وهذا الاعتراف ضمني من برلمانات هذه البلاد بنتائج الانتخابات التي جرت عام 2006م، وهذا لم يعكس مواقف الحكومات التي راعت في التعامل مع صعود حركة حماس لسدة الحكم مصالحتها مع المجتمع الدولي الذي يسيطر عليه حلفاء إسرائيل كالولايات المتحدة وأوروبا، والضغط التي تعرضت لها هذه الحكومات وتبقى هذه الزيارة قفزة نحو الأمام في بناء دبلوماسية برلمانية فلسطينية فاعلة للالتفاف على الحصار السياسي المفروض على الحكومة والشعب الفلسطيني.

ب- لقاءات مع ملوك ورؤساء الدول:

تميّزت هذه الجولة البرلمانية بأنها شملت قيام الوفد البرلماني بعددٍ من اللقاءات المتتالية مع زعماء بعض الدول العربية والإسلامية وملوكها، وقد شملت مناقشة الوضع الفلسطيني، وسُبل تحقيق قيام هذه الدول بالدور المنوط بها؛ لدعم القضية الفلسطينية ومناصرتها على الأصعدة كافة، وقد كانت اللقاءات مع الجهات الأربع التالية (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 256):

- 1- الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان.
- 2- الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين.
- 3- الأمير حمد بن خليفة أمير دولة قطر.
- 4- الرئيس أحمدى نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ج- الشخصيات الرسمية والاعتبارية واللقاءات الشعبية:

التقى الوفد البرلماني بإحدى وعشرين شخصية رسمية واعتبارية خلال هذه الجولة، أجمالها في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

يوضح لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني بشخصيات رسمية واعتبارية

م	الجهة	م	الجهة
1	رئيس الوزراء العماني	12	الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
2	رئيس الوزراء اللبناني	13	رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني
3	وزير الخارجية الإيراني	14	رئيس مجلس الولايات الإندونيسي
4	وزير العدل السوداني	15	الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي
5	وزير الشؤون الخارجية البحريني	16	الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان
6	رئيس مجلس القضاء السعودي	17	الداعية الإسلامي راشد الغنوشي
7	النائب العام القطري	18	أمين عام الحركة الإسلامية في إندونيسيا
8	رئيس لجنة العلاقات الخارجية السورية	19	النائب العام السوري
9	رئيس اللجنة العربية لفك الحصار	20	رئيس مجلس شورى حركة السلم الجزائرية
10	رؤساء الكتل البرلمانية اللبنانية	21	رئيس ولاية باندوك الإندونيسية
11	الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي		

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 258)

وكما يتضح كان لهذه الجولات أثر هام يبرز من خلال التقاء وفد المجلس التشريعي لأربعة رؤساء وملوك عرب ومسلمين و (15) شخصية رسمية تراوحت من رؤساء وزراء وشخصيات مؤثرة، وهذا يضيف على الزيارة أهمية كبيرة إذ يعد لقاء هذه الشخصيات نجاح كبير في كسر حده الحصار السياسي الذي شارك فيه قوى كثيرة من العالم بما فيها قوى عربية والسلطة برئاسة أبو مازن.

كما التقى الوفد مع الجاليات الفلسطينية في قطر، والمملكة العربية السعودية، في مدن جدة، والرياض، والمدينة، ومكة، وعقد الوفد لقاءً جماهيرياً في مخيم نهر البارد ببلبنان، ومهرجاناً جماهيرياً في مخيم اليرموك بسوريا، ولقاءً جماهيرياً في مخيم سبينة بسوريا، ومهرجاناً جماهيرياً في المنامة بالبحرين لنصرة غزة، ولقاءً مع أهالي مخيم التنف الواقع على الحدود السورية العراقية.

ويرى الباحث أنه للمرة الأولى قد بدأ الاهتمام باللقاءات مع الجاليات الفلسطينية في الزيارات البرلمانية، وهذا تطورٌ نوعيٌّ لابدٌ من التأكيد عليه مستقبلاً، وذلك لزيادة التواصل بين البرلمان وأبناء الشعب الفلسطيني بالخارج.

وقد أثمرت هذه الجولة العديد من الإنجازات، أهمها في خمسة بنود (نشرة خاصة حول الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي، 2009: 7):

- 1- حشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.
- 2- استنهاض الهمم، والطاقت العربية والإسلامية؛ لفكِّ الحصار، ووقف العدوان، وإعادة الإعمار.
- 3- فضح الممارسات الصهيونية الخطيرة تجاه مدينة القدس والمسجد الأقصى.
- 4- التأكيد على حقِّ عودة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي في فلسطين.
- 5- إبراز معاناة الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الصهيوني، وخاصة النواب المختطفون، وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي.

2- الجولة الخارجية الثانية:

في ظلّ المضايقات التي تمارسها جمهورية مصر العربية بإغلاق معبر رفح، استغلّ عددٌ من نواب المجلس الذين تمَّ السماح لهم بالخروج لأداء فريضة الحج، تلك الفرصة؛ للقيام بجولة برلمانية خارجية خلال شهر نوفمبر من العام 2010 شملت (المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية الجزائرية، الجماهيرية الليبية، الجمهورية السورية، الجمهورية اليمنية، دولة الكويت)؛ حيث استهلّ الوفد رحلته الخارجية بأداء فريضة الحج، ومن ثمَّ استكمل جولته في الدول العربية المذكورة، وقد قام خلال جولته بالعديد من الفعاليات في تلك الدول (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 148).

على الصعيد الرسمي خلال هذه الجولة التقى الوفد البرلماني الفلسطيني بالعديد من الشخصيات الرسمية والاعتبارية خلال هذه الجولة، أجملها في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

يوضح لقاء الوفد البرلماني الفلسطيني بشخصيات رسمية واعتبارية

م	الجهة	م	الجهة
1.	أمير دولة الكويت	5.	رئيس مجلس الشعب السوري
2.	رئيس الوزراء الكويتي	6.	رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري
3.	رئيس مجلس الأمة الكويتي	7.	رئيس مجلس النواب اليمني
4.	نائب رئيس جمهورية السودان	8.	رئيس المجلس الوطني السوداني

وكذلك العديد من ممثلي الأحزاب في الدول التي شملتها الجولة كافة، وعلى الصعيد الشعبي فقد التقى الوفد البرلماني خلال جولته بالعديد من الفعاليات والشخصيات الاعتبارية، وشارك في عددٍ من المؤتمرات الدولية المناصرة للقضية الفلسطينية، وعدد من الندوات الحوارية والسياسية التقى خلالها بالعديد من الكتاب والمثقفين؛ لصناعة رأيٍ عامٍّ مساندٍ للقضية الفلسطينية (نشرة خاصة حول الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي، 2011: 5).

وقد أثمرت هذه الجولات العديد من الإنجازات السياسية والدبلوماسية، منها هذه الثلاثة:

1- إنشاء روابط الصداقة البرلمانية:

خلال الجولتين الخارجيتين اللتين تمّ استعراضهما آنفاً؛ أثمرت هذه الجولات البرلمانية عدة نتائج في المجالات البرلمانية المختلفة، وكان من بين تلك النتائج قيام المجلس التشريعي بعقد عدة روابط صداقة بينه وبين عدد من البرلمانات في الدول العربية.

فقد قام المجلس التشريعي خلال الجولة البرلمانية الأولى عام 2009 بعقد ثلاث اتفاقيات صداقة كما يلي مع كلٍّ من: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 260)⁽¹⁾

أ. لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية السورية، والتي وقعت بتاريخ 2009/02/26.

ب. لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية البحرينية، والتي وقعت بتاريخ 2009/03/16⁽²⁾.

ج. لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية اللبنانية، والتي وقعت بتاريخ 2009/03/30⁽³⁾.

وقد نتج عن هذه اللجان العديد من الزيارات المتبادلة لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وكذلك تطوير آليات التواصل بين تلك البرلمانات.

الثانية: المؤتمرات الدولية:

شارك المجلس التشريعي خلال هذه الفترة الزمنية بالعديد من المؤتمرات، والاجتماعات الدولية، والإقليمية، والمحلية، وكذلك شارك في مؤتمرات حزبية، وشعبية، وسياسية، وتنظيمية، عرض خلالها وجهة النظر الفلسطينية في العديد من القضايا ذات العلاقة.

وقبل استعراض مجموعة المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي الفلسطيني، أستعرضُ حادثة بارزة في تاريخ مشاركة المجلس التشريعي في المؤتمرات الدولية، وهي التي تمثّلت في قيام رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة، والوفد المرافق له، بالانسحاب من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في أديس أبابا بجمهورية أثيوبيا بتاريخ

(1) مصدر تاريخ توقيع لجان الصداقة: المجلس التشريعي الفلسطيني، بيانات غير منشورة.

(2) للاطلاع على النص الكامل لاتفاقية لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية البحرينية، أنظر الملحق رقم (2): (ص147)، من هذه الدراسة.

(3) للاطلاع على نص الكامل لاتفاقية لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية اللبنانية، أنظر الملحق رقم (3): (ص150)، من هذه الدراسة.

2009/04/05، احتجاجاً على كلمة (سلفان شالوم) ممثل الكنسيت الصهيوني، مع عددٍ من أعضاء الوفود الأخرى.

فأمام ممثلي 155 دولة مشاركة في الاجتماع (120) للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد في أثيوبيا وقف الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة قائلاً "إننا باسم عائلات شهداء أطفال غزة وفلسطين الذين استشهدوا على يد الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القنابل الفسفورية المحرمة دولياً نعلن مقاطعتنا لكلمة ممثل الاحتلال الصهيوني".

وفي تلك اللحظة وقف ممثلو تسع دول يرفعون صور الشهداء من أطفال غزة، وتلك الدول هي المغرب، وليبيا، والجزائر، وإيران، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وممثل الاتحاد البرلماني العربي، وخرجوا من القاعة يرفعون صور الشهداء، وسبقهم (6) دول قبل بدء الحديث.

وكان ذلك قد أثار إرباكاً لدى المتحدث الصهيوني، وردّ بالقول "إنني متفاجئ من وجود حماس!" التي وصفها "بالإرهابية"؛ ليرد عليه ممثل سوريا عند خروجه من القاعة "إن حماس حركة مقاومة فلسطينية، ومنتخبة من الشعب الفلسطيني، وتمثّل الأمة العربية والإسلامية، وإن إسرائيل دولة إرهاب، وتمارس القتل المنظم".

وأنتهى المتحدث باسم الاحتلال الصهيوني سلفان شالوم كلمته بالإعلان عن "أن دولة الكيان تنسحب من الاتحاد البرلماني الدولي"، وطالب الدول الأخرى بأن تَحْدُو حُدُو إسرائيل، إلا أن طلبه لم يُلَقَّ ترحيباً من أيّ دولة من أعضاء الاتحاد، وخرج من قاعة المؤتمر مرتبكاً؛ لتعود الوفود المتضامنة إلى قاعة المؤتمر موحدين " (موقع فلسطين اليوم، 2009/04/08).

لقد مثلت هذه الحادثة ضربةً دبلوماسيةً كبيرةً لدولة الكيان الصهيوني، وأبرزت بشكلٍ كبيرٍ أهمية الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؛ إلا أنه، وعلى الرغم من انسحاب عدد من الدول؛ تضامناً مع قضايا الشعب الفلسطيني، إلا أنه قد سُجِّل أن السيد تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والذي يعتبر الجهة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقي في الاجتماع، ولم ينسحب ضمن الوفود المتضامنة (أبو راس، 2015)، ويرى الباحث أن تصرف وفد المجلس الوطني الفلسطيني بهذه الطريقة يسجل انتكاسةً في عمل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وسوف يسجل التاريخ ذلك، وكان من الضرورة أن يكون موقف ممثلي فلسطين موحد بهذا الخصوص.

أما بخصوص مجموعة المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال هذه الفترة الزمنية؛ فقد كان أبرزها في سبعة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

يوضح أبرز المؤتمرات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي

م	المؤتمر/الاجتماع	التاريخ
1.	مؤتمر القدس الرابع تحت عنوان "نصرة غزة" - جمهورية إيران	05/03/2009
2.	المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي - سلطنة عُمان	09/03/2009
3.	مؤتمر دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته - جمهورية لبنان	27/03/2009
4.	مؤتمر اتحاد البرلمان الدولي (120) - أثيوبيا	05/04/2009
5.	مؤتمر "المُدَّعون العامون" للدول الإسلامية - جمهورية إيران	21/04/2009
6.	مؤتمر التضامن الشعبي العربي الإفريقي - جمهورية السودان	26/11/2010
7.	المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال - جمهورية الجزائر	2010/12/03

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 278؛ المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013: 148)

حيثُ تناول الحضور في هذه المؤتمرات الموضوع الفلسطيني من زاوية الثوابت، والحفاظ عليها، باستمرار برنامج المقاومة، وقد أكدت العديد من الدول العربية والإسلامية المشاركة في هذه المؤتمرات على دعمها للمقاومة، ولصمود الشعب الفلسطيني، وخاصة في مدينة القدس، وفكِّ الحصار عن قطاع غزة، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى.

الثالثة: استقبال الوفود البرلمانية:

يمكن القول بأن هذه الفترة الزمنية قد شهدت نقلةً نوعيةً وكبيراً في عدد الوفود التي استقبلها المجلس التشريعي ونوعيتها، ويُعزى ذلك إلى أنها الفترة التي شهدت ثبات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في أعقاب حرب الفرقان، وهي الحرب الصهيونية العاشمة التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة، وسجّل المجلس التشريعي نشاطاً مميزاً على الصعيد الدبلوماسي الدولي في فضح الجرائم الصهيونية، خاصةً وأن المقرّ الرئيسي للمجلس التشريعي قد تمّ تدميره في هذه الحرب، وقد مثّل مشاهدةً حيّةً على مدى الهمجية الصهيونية.

وكان المجلس التشريعي قد أرسل العديد من الدعوات للبرلمانات الدولية المختلفة لزيارة قطاع غزة تحديداً، والاطّلاع عن قرب على وحشية الاحتلال الصهيوني، وحجم الدمار الكبير الذي حلَّ بقطاع غزة في أعقاب حرب الفرقان عام 2008، وهذا الذي يفسّر ضخامة عدد الوفود الزائرة وتنوعها، والجدول التالي استعرض أبرز تلك الوفود البرلمانية، والوفود ذات الطابع

التمثيلي والسياسي الأخرى التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال هذه الفترة، وذلك في سبعة وثلاثين بنداً كما يلي:

جدول رقم (10)

يوضح أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال الفترة 2007-2011م

م	الوفد/ الجهة الزائرة	التاريخ
1.	وفد من لجنة حقوق الإنسان في جنيف	29/08/2007
2.	مدير عام وكالة الغوث في قطاع غزة	10/09/2007
3.	وفد برلماني مصري	25/01/2008
4.	وفد برلماني مصري	27/01/2008
5.	وفد برلماني بحريني	01/02/2008
6.	وفد برلماني أوروبي	01/06/2008
7.	وفد برلماني من جنوب أفريقيا	28/06/2008
8.	وفد من وزارة الخارجية السويسرية	03/09/2008
9.	وفد من البرلمان الأوروبي	03/11/2008
10.	وفد يضم أحد عشر نائباً برلمانياً من برلمانات أوروبية مختلفة	09/11/2008
11.	لجنة تقصي الحقائق المكلفة بالتحقيق بأحداث غزة - القاضي ريتشارد غولدستون	04/06/2009
12.	الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر	16/06/2009
13.	وفد من نواب الحركة الإسلامية بالداخل الفلسطيني	05/11/2009
14.	وفد من مؤسسة الصليب الأحمر الدولية	23/11/2009
15.	وفد من البرلمان الأوروبي	09/12/2009
16.	مفوض عام الأونروا السيدة كارين أبو زيد	30/12/2009
17.	النائب البريطاني جورج غالوي	07/01/2010
18.	وفد برلماني تركي	07/01/2010
19.	وفد برلماني أردني	07/01/2010

م	الوفد/ الجهة الزائرة	التاريخ
20.	وفد برلماني أوروبي برئاسة النائب البريطاني جيرالد كوفمان	16/01/2010
21.	مدير مؤسسة الصليب الأحمر الدولية	31/01/2010
22.	وفد برلماني من مجلس النواب البريطاني	07/03/2010
23.	وفد عماني برئاسة مساعد الأمين العام لمجلس الشورى العماني	12/03/2010
24.	وفد برلماني من دولة جنوب إفريقيا	26/04/2010
25.	رئيس البرلمان العربي	02/05/2010
26.	وفد برلماني من البرلمان العربي	06/06/2010
27.	وفد برلماني مصري	09/06/2010
28.	وفد برلماني جزائري	14/06/2010
29.	الوزير البحريني مصطفى السيد، ووفد نواب معه	14/06/2010
30.	وفد برلماني بريطاني	07/08/2010
31.	وفد برلماني ماليزي	11/08/2010
32.	رئيس لجنة فلسطين في البرلمان الاسكتلندي	12/08/2010
33.	وفد برلماني من الاتحاد البرلماني العربي	12/08/2010
34.	وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر	27/09/2010
35.	جلسة برلمانية مشتركة مع النواب البرلمانيين القادمين ضمن (قافلة شريان الحياة)	23/10/2010
36.	وفد برلماني أوروبي	27/11/2010
37.	وزير العدل الأمريكي السابق رمزي كلارك	06/01/2011

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010: 264؛ المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 165)

يشرح هذا العدد الكبير للوفود البرلمانية والوفود ذات الطابع السياسي الأخرى مدى التعاطف الذي أبرزه العالم مع سكان قطاع غزة الذين تعرضوا لهجمة صهيونية شرسة دمرت كثير من مقدرات الشعب الفلسطيني وأدت إلى استشهاد وإصابة الآلاف منهم، كما شردت عشرات الآلاف من بيوتهم وأصبحوا في العراء، وقد نشط المجلس التشريعي في هذه المرحلة في استقبال هذه الوفود وترتيب لقاءات معهم داخل أروقة المجلس وعقدت جلسات بين هذه

الوفود وأعضاء المجلس ولجانته وترتيب جداول زيارات هذه الوفود وخدمتها أثناء تواجدها في غزة.

وقد أسفرت هذه الزيارات إلى المجلس التشريعي عن مجموعة من النتائج، أذكر منها هذه الأربع، كما يلي:

- 1- إطلاع البرلمانيين على الوضع الإنساني المأساوي في قطاع غزة، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الصحي نتيجة الحصار وتداعياته.
- 2- إطلاع البرلمانيين والوفود الزائرة على حجم الدمار الذي لحق بمساكن الأهالي في قطاع غزة.
- 3- وقوف البرلمانيين على أهم الانتهاكات الصهيونية بحق المؤسسات الصحية، ومقار الحكومة، وغيرها.
- 4- وضع الوفود الزائرة في صورة حجم حالات الإعدام للمدنيين الفلسطينيين، والعدد الكبير من الجرحى المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ.

وكان لذلك كله بالغ الأثر في زيادة الدعم للشعب الفلسطيني من خلال تسيير قافلات الإغاثة، والتبرع المالي من قبل الوفود وشعوبهم، وزيادة حجم التبرعات فيما يتعلق بالأجهزة والأدوات الطبية وغيرها، مما كان له أثر طيب في التخفيف من معاناة أبناء قطاع غزة.

المطلب الثالث

واقع الدبلوماسية البرلمانية للفترة ما بعد ثورات الربيع العربي⁽¹⁾

2013-2011

إن المتتبع للقضية الفلسطينية بشكلٍ عامٍ لا يمكنه بأيِّ حالٍ من الأحوال الفصلُ بين قضية فلسطين التي ترسّخت لعشرات السنوات كقضية مركزية للأمم المتحدة والإسلامية والعربية، وبين محيطها العربي والإسلامي التي تُشكّل القلب منه، فالعديد من الباحثين يؤكّدون أن القضية الفلسطينية تُعتبر حساسةً جداً للتغيرات الإقليمية، وتحديدًا السياسية منها، وبالتالي فإنها تؤثر وتتأثر بما يجري في المحيط الإقليمي العربي بشكلٍ كبير.

وعليه؛ فإن التغيير الواسع في أنظمة دولٍ إقليميةٍ مجاورةٍ، أو ما عُرف لاحقاً بثورات الربيع العربي بداية العام 2011، والتي انطلقت من الجمهورية التونسية، قد ألقى بظلاله بشكلٍ مباشرٍ على الحالة العامة التي كانت تمرُّ بها القضية الفلسطينية، فقد تعالت الأصوات داخل دول الثورات العربية، وأنظمتها الجديدة، بضرورة قيام الفلسطينيين بالإسراع نحو إنهاء حالة الانقسام السياسي، ومراجعة سياسة الأحزاب الفلسطينية وبرامجها، بما يتلاءم مع الواقع العربي والاقليمي الجديد (قاروط، 2013: 63).

ويرى الباحث أنه في ظلِّ هذه الحالة الثورية العربية العارمة استطاع المجلس التشريعيُّ الفلسطينيُّ أن يزيد من وتيرة ممارساته الدبلوماسية البرلمانية، لا سيّما مع التغييرات الجذرية في أنظمة الدول السياسية، وبرامج الدول الأخرى ومعتقداتها، وكذلك الحالة الوردية إلى حدِّ كبيرٍ التي مرَّ بها معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، بعد انهيار حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالقياس إلى الحصار السابق، وبالتالي استطاع المجلس التشريعيُّ أن يزيد من وتيرة كسر العزلة السياسية التي فُرضت عليه؛ من خلال استعداد الكثير

(1) الربيع العربي: هو مصطلح غربي أُطلق على الأحداث الثورية التي جرت في المنطقة العربية، وقد كانت صحيفة الإندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح؛ حيث استهلَّ العالم العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عددٍ من الدول العربية، وبدأت الشرارة الأولى في تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكَّنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة، وامتدَّ ليشمل دولاً عربيةً أخرى؛ كمصر، وليبيا، واليمن، وسوريا. (مجموعة من الباحثين، 2012م: دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، ص12-15).

من الدول لاستقبال وفود المجلس بصفته السياسية، واستجابة العديد من وفود البرلمانات الدولية، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، بالعمل البرلماني الدولي لدعوات زيارة فلسطين التي وجهها لهم المجلس التشريعي، بالإضافة لسهولة التنقل في ظلّ فتح معبر رفح الحدودي.

وبعد استعراض الواقع السياسي الإقليمي خلال هذه الفترة الزمنية في ظلال ثورات الربيع العربي، وهو الواقع الذي شجّع المجلس التشريعي للمزيد من ممارسته للدبلوماسية البرلمانية خلال هذه الفترة الزمنية، تمثلت فيما يلي:

الأولى: الجولات الخارجية:

قامت رئاسة المجلس التشريعي متمثلة في رئيس المجلس بالإنبابة خلال هذه الفترة بسبب جولات خارجية، شملت كلاً سلطنة عُمان، وجمهورية ماليزيا، ودولة قطر، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية، ومملكة البحرين، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية السودان (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 148).

1- زيارة سلطنة عمان ودولة ماليزيا:

قام وفد برلماني من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال شهر مايو من العام 2011، بزيارة إلى سلطنة عُمان وماليزيا، وكان الوفد مكوناً من ثلاثة من النواب⁽¹⁾ ذوي الاختصاص المالي والاقتصادي، وعقد خلالها العديد من الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية، تمثلت في لقاء مع رئيس مجلس الشورى العماني بمقرّ المجلس، ولقاء المستشار الخاص والممثل الشخصي للسلطان قابوس، ولقاءات منفردة مع كلّ من وزير الشؤون الخارجية، ووزير الشؤون القانونية، ووزير التنمية والشؤون الاجتماعية، ونائب رئيس مجلس الدولة، كذلك شارك الوفد بالجلسة الختامية التي عقدها المجلس العماني بمناسبة نهاية الدورة البرلمانية، وألقى رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة -رئيس الوفد- كلمة أمام البرلمان العماني (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 154).

وقد واصل الوفد البرلماني بعد زيارة سلطنة عمان بزيارته لدولة ماليزيا خلال شهر مايو من العام 2011، عقد خلالها لقاءات عدة، كان أبرزها لقاء رئيس الوزراء الماليزي، والأمين العام للحزب الوطني الحاكم الماليزي، ووزير الدفاع، ورئيس الحزب الإسلامي الماليزي، والمرشد العام للحزب الإسلامي، ومؤسس دولة ماليزيا الحديثة مهاتير محمد، ورئيس المنتدى العالمي

(1) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر، وعضوية كلاً من النواب: عاطف عدوان، وجمال نصار .

للبرلمانيين الإسلاميين، كما أجرى رئيس الوفد العديد من اللقاءات الإعلامية، ولقاءاتٍ مع النخب السياسية الماليزية، ولقاءً خاصاً مع رئيس اتحاد المنظمات غير الحكومية بآسيا (تقرير المجلس التشريعي، 2014: 155).

يرى الباحث أن هذه الزيارة قد اتّسمت بطابعها الاقتصادي والمالي؛ حيث إنّ المشاركة كانت لرؤساء اللجنتين المالية والاقتصادية في المجلس التشريعي، وقد بدا ذلك من خلال زيارتهم للمرافق الاقتصادية، والتجارية، والمدن الصناعية في سلطنة عمان، وزيارة مهاتير محمد صاحب النهضة الكبرى في ماليزيا والاستماع إلى تجربته أثناء توليه رئاسة الوزراء، والاطلاع على الكثير من أسباب النهضة الكبيرة التي حصلت في ماليزيا.

2- زيارة دولة قطر:

قام وفد برلماني خلال شهر ديسمبر من العام 2011 بتنظيم زيارة برلمانية لدولة قطر، التقى خلالها أمير قطر الشيخ حمد بن جاسم، ورئيس مجلس الشورى القطري، وقدم التهاني للأسرى المحرّرين بصفقة وفاء الأحرار المبعدين إلى قطر (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 157)⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن رئاسة المجلس التشريعي قد أولت اهتماماً كبيراً بالقيام بعدة زيارات لدولة قطر، وينبع ذلك من أهمية خاصة للدور القطري الريادي في خدمة الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية، ولما لها من مواقف هامة في مواجهة الحصار المفروض على قطاع غزة؛ فضلاً عن مشاريعها الإغاثية، والتنمية، وجهود إعادة الإعمار التي عبرت عن حقيقة الدعم القطري للشعب الفلسطيني.

3- زيارة الجمهورية التونسية والمملكة المغربية:

قام وفد برلماني خلال شهر فبراير من العام 2012 بجولة برلمانية خارجية، شملت دولتي تونس، والمغرب، حيث أولت رئاسة المجلس زيارة تونس أهمية خاصة؛ كونها مفجرة الثورات العربية، وكون ثورتها السلمية (ثورة الياسمين) تُشكل النمط الأكثر تعبيراً عن حقيقة الشعوب العربية المسالمة، والتقى الوفد في جمهورية تونس كلاً من الرئيس التونسي المرزوقي، ورئيس مجلس النواب التونسي، ورئيس مجلس الوزراء، وعدداً من رؤساء الكتل البرلمانية التونسية المختلفة (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 158).

(1) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر، وعضوية كل من النائبان: سيد أبو مسامح، وخميس النجار.

وجاءت زيارة المملكة المغربية بحكم الدور السياسي والقومي الهام الذي تلعبه المغرب بخصوص القضية الفلسطينية، من خلال رئاستها للجنة القدس التي شكَّلتها منظمة التعاون الإسلامي، وأقرتها القمم الإسلامية، حيثُ ألتقى الوفد بكلِّ من رئيس الوزراء المغربي، والوزير المكلف بالعلاقات البرلمانية، ورئيس كتلة العدالة والتنمية البرلمانية، والمستشار الدبلوماسي لرئيس مجلس النواب المغربي، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب المغربي؛ إضافةً إلى قادة الكتل البرلمانية المغربية كافة، كما ألتقى بعددٍ من قادة الأحزاب السياسية المغربية تمثَّلت في رئيس حركة التوحيد والإصلاح، ورئيس المكتب السياسي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربية وأعضائه، ورئيس حزب التجمع الوطني المغربي للأحرار، ورئيس حزب التقدم والاشتراكية المغربي، وقيادة حزب الاستقلال المغربي، وقيادة حزب الاتحاد الدستوري المغربي، ورئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، والأمين العام للمؤتمر العام لنصرة القدس، وعددٍ من النخب الشبابية، والمفكرين، والسياسيين (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 158)⁽¹⁾.

4- زيارة مملكة البحرين:

قام وفد من المجلس التشريعي خلال شهر إبريل من العام 2012 بزيارة لمملكة البحرين، استمرت حتى مطلع شهر مايو من العام نفسه، ألتقى خلالها الوفد البرلماني وليَّ العهد البحريني، ورئيس مجلس النواب في مملكة البحرين ورئيس مجلس الشورى؛ إضافةً إلى عددٍ من المسؤولين والقوى السياسية والشخصيات الاعتبارية في مملكة البحرين (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 161)⁽²⁾.

5- زيارة إلى إندونيسيا:

قام وفد⁽³⁾ من المجلس التشريعي خلال شهر يونيو من العام 2012 بزيارة لدولة إندونيسيا، كونها أكبر دولة إسلامية، وذات ثقلي ومكانة مميزة في العالم الإسلامي، ألتقى خلالها العديد من القيادات والشخصيات، كان أبرزها لقاء الرئيس الإندونيسي، ورئيس البرلمان الإندونيسي، وعددٍ من الوزراء، ورؤساء الأحزاب الإندونيسية؛ إضافةً إلى قيادات أكاديمية ومجتمعية في إندونيسيا (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 162).

(1) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر وعضوية كل من النائب أ. يحيى موسى، والنائب هدى نعيم عضوي اللجنة السياسية.

(2) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر وعضوية كلاً من النواب: عبد الرحمن الجمل، وعاطف عدوان، وجمال نصار.

(3) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر، وعضوية كلا من النواب: سالم سلامة، وسيد أبو مسامح وجمال سكيك.

6- زيارة إلى جنوب إفريقيا:

قام وفد من المجلس التشريعي خلال شهر أغسطس من العام 2012 بزيارة لدولة جنوب أفريقيا، ألتقى خلالها مع رئيس برلمان جنوب أفريقيا، ورئيس الكتلة البرلمانية الكبرى في برلمان جنوب أفريقيا، ووزراء الخارجية، والصناعة، والتجارة، والأشغال العامة، ورئيس مجلس القضاء الإسلامي بجنوب أفريقيا؛ إضافةً إلى لقاءاتٍ عديدةٍ مع قياداتٍ برلمانيةٍ وحكوميةٍ، ورجال الدولة، والعديد من الشخصيات الاعتبارية في دولة جنوب أفريقيا (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 163)⁽¹⁾.

وتُعتبر هذه الزيارة من أهم الزيارات على المستوى الدولي؛ حيث حقّق الوفد العديد من النتائج على أكثر من مستوى، فعلى المستوى البرلماني تمّ توقيع مذكرة تفاهم مع البرلمان الجنوب أفريقي، وعلى المستوى الاقتصادي كان هناك لقاء مع وزير الاقتصاد والتجارة الذي أكّد على الاستمرار في مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتشجيع المنتج الفلسطيني.

ويرى الباحث أن هذه الزيارة هدفت إلى زيادة المقاطعة الدولية للبضائع الصهيونية التي يتم تصنيعها في أراضي المستوطنات في الضفة الغربية، وبذلك تكون خطوةً هجوميةً في محاصرة الاحتلال اقتصادياً.

7- زيارة إلى جمهورية السودان:

كانت هذه الزيارة مخصصةً للمشاركة في فعاليات المؤتمر الثامن لبرلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في الخرطوم خلال شهر يناير من العام 2013، وعلى هامش المشاركة في المؤتمر عقد الوفد لقاءاتٍ مختلفةً، كان أبرزها لقاءً رئيس البرلمان العربي، والنائب الأول لرئيس البرلمان العربي، ورئيس مجلس الشورى المصري، وعددٍ من رؤساء وفود الدول المشاركة بالمؤتمر، أبرزها الوفد الصومالي، والليبي، والأفغاني، كذلك ألتقى الوفد بعددٍ من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية، تمثلت في لقاء أمين عام الحركة الإسلامية في السودان، والمراقب العام للإخوان المسلمين في السودان (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 164)⁽²⁾.

(1) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر، وعضوية النائب مروان أبو راس، والنائب جميلة الشنطي، ود. نافذ المدهون أمين عام المجلس التشريعي.

(2) تشكل الوفد برئاسة د. أحمد بحر، وعضوية كلاً من النائب أ. د. عاطف عدوان، والنائب هدى نعيم.

وقد أثمرت هذه الجولات بعض الإنجازات السياسية والدبلوماسية، منها:

1- روابط الصداقة البرلمانية:

خلال الزيارات الخارجية التي تمَّ عرضها آنفاً؛ قام المجلس التشريعي بعقد عدة روابط صداقةٍ بينه وبين بعض البرلمانات في الدول الإسلامية والدول الصديقة، فقد قام خلال هذه الفترة الزمنية بعقد اتفاقيتي صداقة، تمثلت في لجنتين كما يلي: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 163)

أ. لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الإندونيسية، والتي وقعت بتاريخ 2012/12/02.

ب. لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الجنوب أفريقية، والتي وقعت بتاريخ 2012/08/29.

ب- المؤتمرات الدولية:

شارك المجلس التشريعي خلال هذه الفترة الزمنية بالعديد من المؤتمرات، والاجتماعات الدولية، وكذلك شارك في مؤتمراتٍ حزبيةٍ وشعبيةٍ وسياسيةٍ وتنظيميةٍ عرض خلالها وجهة النظر الفلسطينية في العديد من القضايا ذات العلاقة، أستعرض أبرزها في خمسة بنود كما يلي:

جدول رقم (11)

يوضح أبرز المؤتمرات الدولية التي شارك بها المجلس التشريعي

م	المؤتمر/الاجتماع	التاريخ
1	المؤتمر السنوي السابع والخمسين لذكرى تأسيس الحزب الإسلامي - ماليزيا	03/06/2011
2	المؤتمر الدولي الخامس لنصرة القدس والانتفاضة الفلسطينية- جمهورية إيران	01/10/2011
3	مؤتمر القدس - جمهورية السودان	01/01/2012
5	المؤتمر الثامن لبرلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-جمهورية السودان	19/01/2013

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 156)

الثانية: استقبال الوفود البرلمانية:

كانت هذه الفترة الزمنية قد شهدت ارتفاعاً في عدد الوفود التي استقبلها المجلس التشريعي بقطاع غزة ونوعيتها مقارنةً بالفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي، ويُعزى ذلك إلى الواقع الجديد الذي فرضته إرادة الشعوب العربية عبر ثوراتها السلمية، وعودة القضية الفلسطينية؛ لتحلّ المراتب الأولى ضمن اهتمامات السياسة العربية والإقليمية والدولية؛ حيثُ سُجِّلَ بها نشاطٌ مميّزٌ للمجلس التشريعي على الصعيد الدبلوماسي البرلماني، من خلال استقباله لعشرات الوفود البرلمانية؛ فضلاً عن استقباله أكثر من 160 وفدٍ شعبيٍّ وتضامنيٍّ وإغاثيٍّ من أنحاء العالم كافة. وأستعرضُ في الجدول التالي أبرز الوفود البرلمانية، والوفود ذات الطابع التمثيلي والسياسي الأخرى، التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال هذه الفترة في سبعة عشر بنداً كما يلي:

جدول رقم (12)

يوضح أبرز الوفود التي قام المجلس التشريعي الفلسطيني باستقبالها خلال الفترة 2011-2013م

م	الوفد/ الجهة الزائرة	التاريخ
1	سفير جنوب إفريقيا	22/02/2012
2	وفد برلماني من البرلمان العربي	15/03/2012
3	وفد برلماني من مجلس الشعب المصري (برلمان الثورة)	30/03/2012
5	أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة، والوفد المرافق له	23/10/2012
6	عضو المؤتمر العام الليبي	21/11/2012
7	وفد برلماني من البرلمان العربي الانتقالي	22/11/2012
8	وفد من البرلمان العراقي برئاسة أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب العراقي	26/11/2012
9	وفد برلماني تضامني من قوى 14 آذار اللبنانية	27/11/2012
10	وفد برلماني أوروبي	02/12/2012
11	وفد برلماني أندونيسي برئاسة مرزوقي علي رئيس البرلمان الأندونيسي	05/12/2012
12	سفير جنوب إفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	18/12/2012

م	الوفد/ الجهة الزائرة	التاريخ
13	وفد برلماني مغربي	07/01/2013
14	وفد برلماني مصري	13/01/2013
15	وفد برلماني من الاتحاد البرلماني الدولي	28/01/2013
16	وفد برلماني اسباني	03/04/2013
17	وفد برلماني بحريني برئاسة خليفة الظهراني رئيس مجلس النواب البحريني	10/05/2013

المصدر: (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2014: 165-175)

أدى التغير السياسي في الإقليم المحيط، وبالذات في دولة الجوار إلى إتاحة حرية الحكومة بشكل أفضل مما كان عليه الوضع في عهد الرئيس حسني مبارك الرئيس الذي صنعته الثورة، وبروز الإرادة الشعبية بشكل أكبر، تمثلت في أول رئيس منتخب انتخابات ديمقراطية في حكام مصر قاطبة، وقد شكلت فترة حكم الرئيس مرسي انطلاقة هامة في العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والمصري، وتعميق الأواصر الإسلامية والعربية، وبالتالي فإن حركة الخروج والدخول إلى غزة تضاعفت بشكل كبير، هذا إذا قورنت بالوضع في عهد الرئيس المخلوع مبارك، وظهر أثر ذلك في كثافة الزيارات التي قام بها المجلس التشريعي؛ بل قام بها الأستاذ إسماعيل هنية رئيس الحكومة التي أدارت قطاع غزة آنذاك.

وقد ظهر ذلك أيضاً في عدد الوفود التي قدمت لغزة خلال العامين 2012م و

2013م.

المطلب الرابع

معوقات الدبلوماسية البرلمانية خلال الفترة 2006-2013م

لعبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م أدواراً إيجابية، في بناء علاقات خارجية مع كثير من الدول على المستويين الإقليمي والعربي، وبدرجة أقل نسبياً على المستوى الدولي، ومع التحولات السياسية الكبرى التي اجتاحت العالم، وخاصة بعض الدول العربية؛ فإن الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، والنظام السياسي الفلسطيني، وأعضاء المجلس التشريعي، وجدوا أنفسهم فجأة في أزمة، مثل غيرهم من مناطق العالم العربي، وما حدث خلال السنوات الخمس الماضية فاق كل التنبؤات والتصورات، وجاوز أيّ قدرة جماعية على التحكم، أو السيطرة على مسارات الأزمات بأنواعها المختلفة، ولعل أبرز هذه الأزمات عربياً أزمة العمل العربي المشترك بصفة عامة، والعمل البرلماني المشترك على وجه الخصوص.

ورغم أن هناك إيجابيات وإنجازاتٍ على مستوى الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية خلال تلك الفترة، وهي قابلة للتوظيف والتعزيز، في ظل تكامل الجهد الفلسطيني المشترك؛ إذا ما تحققت المصالحة الداخلية الفلسطينية، لكن يجب الاعتراف بأن هناك معوقاتٍ ونواقصَ، وأن هناك أزمةً في توظيف الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في تطوير العلاقات الخارجية مع الدول؛ بل الأكثر من ذلك هو أن حالة الانقسام الفلسطيني تسببت في تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية، وضعف الإقبال العربي على الانخراط الجدي في إتمام المصالحة الفلسطينية، وقلة اهتمام البرلمانات العربية بالمشاركة في جهود إنهاء الانقسام، وفتور الرغبة في تطوير وتحديث العلاقة مع المجلس التشريعي.

وليس بخافٍ على المعنيين بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني مسببات هذه الأزمة، وكيف تفاقمت بفعل تغيرات وتحولات عربية ودولية، وأخرى داخلية تراكمت مع الزمن، وتباينات في الأولويات، وانجذابات لتحالفات مناطقية ودولية، فغاب التوافق الفلسطيني على سياسات مشتركة، وضعفت الإرادة الجماعية للفلسطينيين، وبات النظام السياسي الفلسطيني في مهبط الريح، ووصل الانطباع العام عن الأداء الدبلوماسي الفلسطيني "إلى مستوى غير مسبوق من الانخفاض والتدهور"، وسوء الأداء والإخفاق في التطوير.

وقد أفاقت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية على تغير كبير في العلاقات العربية والدولية، إثر تقدم الإسلام السياسي في العالم العربي والإقليمي، وإلى حد ما الربيع العربي، وقلة قليلة استوعبت دلالات ومضامين هذا الحدث التاريخي، كما إن قلة قليلة أيضاً استوعبت معاني وأبعاد وتداعيات فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

لم تستطع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أن تلعب دوراً بارزاً في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، لكنها أيضاً عجزت عن جعل نتائج الانقسام غير ضارة بالفلسطينيين وبمصالحتهم.

لذلك من المفيد، التطرق إلى المعوقات التي تعرقل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وتعطل دورها الإيجابي في تفعيل العلاقات الخارجية مع دول العالم والإقليم أو تطويرها. إن الوعي بأهمية إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، والإيمان بأهمية توازن النظام السياسي الفلسطيني واستقراره، هما مفتاح هذا الدور.

كما إن الوعي مطلوب بضوابط التحكم أو التكيف المتاحة لتفعيل وتطوير العلاقات البرلمانية مع الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والعربية، وتقييم مدى فعاليتها، بخاصة في مجال استيعاب التوترات والخلافات، وتطبيق الأزمت، ومقاومة الاختلال الذي يمكن أن تتعرض له القضية الفلسطينية على كافة المستويات في ظل الدعم المتنامي للاحتلال والتغيير العربي الملموس اتجاه تطوير العلاقة مع الاحتلال والتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني وإبقاء الحصار على قطاع غزة بل ومشاركة بعض القوى الفلسطينية والعربية والدولية لتشيده.

ويعرقل طموحات الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، للعب دور فاعل يعزز العلاقات الفلسطينية مع دول العالم، استمرار قصور الإرادة السياسية لرئاسة السلطة، وتواصل الخلل البنوي في النظام السياسي الفلسطيني، والعجز عن بناء مؤسسات فعالة، تستوعب الأساليب العصرية في العمل الإقليمي المشترك. بعيداً عن العشوائية والازدواجية، والافتقار إلى صلة الوصل المؤسساتية، وآليات للتصحيح ولتسوية النزاعات، فضلاً عن غياب القاعدة الشعبية الحاضنة للعمل المشترك، والمالكة لحق المساءلة وآلياتها.

يتبين لنا مما تقدم أن العديد من المعوقات، حالت دون تحقق الدبلوماسية البرلمانية دورها المطلوب في تعزيز العلاقات الخارجية مع دول العالم، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- 1- الحصار الشامل الذي فرض من الاحتلال على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ومنع أعضاء المجلس من التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بل ومنع العديد منهم من مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع وصول الوفود البرلمانية المتضامنة من الوصول إلى القطاع.
- 2- قيام الاحتلال باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي بمن فيهم رئيس المجلس د. عزيز دويك وهذا بدوره أدى إلى إرباك تنظيم زيارات الوفود البرلمانية وعدم قدرة المجلس على تشكيل تلك الوفود التي تحتاج إلى قيام رئيس المجلس بتشكيله والموافقة على مشاركتها وتحديد النفقات اللازمة لها.
- 3- موقف الرباعية الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من نتائج الانتخابات الفلسطينية ومحاولة التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لإجبار حماس الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال مقابل الاعتراف بحماس كشريك في النظام السياسي الفلسطيني.
- 4- ضعف مشاركة الدبلوماسية البرلمانية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول الكتلة الشرقية قديماً ويعود ذلك إلى موقف الرباعية والمجتمع الدولي من نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006م الذي أدى إلى فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتكليفها بتشكيل الحكومة وهذا بطبيعة الحال لا يتماشى والدور الداعم للاحتلال الذي تمارسه تلك الدول.
- 5- قيام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على بعض الدول ومنها دول عربية من أجل وقف التواصل مع المجلس التشريعي ما لم تعترف حماس بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية.
- 6- ازدواجية العمل البرلماني الفلسطيني ومنافسة المجلس الوطني للمجلس التشريعي في مجال الدبلوماسية البرلمانية وميول بعض الدول إلى التعامل مع هذا المجلس رغم عدم تمثيله للشعب الفلسطيني بحجة أن المجلس الوطني هو برلمان منظمة التحرير التي وقعت الاتفاقيات مع الاحتلال أما المجلس التشريعي فإنه مسيطر عليه بأغلبية من حركة حماس.
- 7- قيام بعض السفارات الفلسطينية في العديد من الدول بالتحريض على الوفود البرلمانية بل وممارسة الضغوط على وزراء خارجية تلك الدول لعدم منح تأشيرات دخول لأعضاء الوفود البرلمانية بحجة أن الوفد مشكل من أعضاء حركة حماس فقط.

- 8- رفض الخارجية الفلسطينية التعاون مع الوفود البرلمانية بحجة عدم قيام تلك الوفود بالتنسيق معهم قبل إتمام إجراءات الزيارة.
- 9- إصرار حركة فتح وعلى رأسها رئيس السلطة محمود عباس بتعطيل عمل المجلس التشريعي ومنع نواب كتلة التغيير والإصلاح من ممارسة عملهم البرلماني أو دخول بوابات المجلس التشريعي في الضفة أو من خلال منعهم من المشاركة في الوفود البرلمانية.
- 10- عدم تخصصي موازنات كافة لتغطية نشاطات المجلس الخارجية وعدم صرف أية نفقات لأعضاء الوفود البرلمانية المشاركة وتحميل النائب مصاريف باهضة لا يمكن له توفيرها وبالتالي يؤدي إلى إحجام بعض نواب المجلس من المشاركة في الوفود البرلمانية.
- وهناك العديد من المعوقات ذات العلاقة بالدبلوماسية كوظيفة ودور، ومن هذه المعوقات ما يلي:
- 1- غياب ثقافة الدبلوماسية البرلمانية في التربويات الدبلوماسية، وفي أفضل الحالات فإن هذه الثقافة لم تعد في أولويات الأجندة السياسية الفلسطينية والعربية.
 - 2- العمل البيروقراطي (الدبلوماسي) الرتيب، والميل نحو الاكتفاء بمهمة نقل المعلومات، بدلاً من تحليلها، وتقديم خيارات وبدائل، بفوائدها، وفرصها وتهديداتها.
 - 3- تقاعس المجلس التشريعي، عن الاهتمام بتدريب أعضاء المجلس، وتنمية مهاراتهم في الدبلوماسية البرلمانية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتوسيع معارفهم وتعميق وعيهم والتزامهم بممارسة دورهم للدفاع عن ثوابتنا الفلسطينية.
 - 4- قلة عدد المتخصصين في الشؤون العربية والدولية خاصة في الوفود البرلمانية المشاركة في فعاليات وأنشطة عربية ودولية، رغم تزايد الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء المجلس التشريعي، وتعدد الحقول المسؤولة عنها واتساع المجالات الجديدة، والتي تدخل في نطاق العمل الدبلوماسي المعاصر.
 - 5- ضعف استيعاب القواعد، والأساليب العصرية في التنظيم البرلماني على المستويين الإقليمي والدولي والاتحادات البرلمانية.

المبحث الثاني

مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية

مقدمة:

مُتَّلت الانتخابات التشريعية الثانية نقلةً كبيرةً في مجال المشاركة السياسية على صعيد السلطة الفلسطينية؛ إذ شاركت مختلف الأحزاب والقوى السياسية في تلك الانتخابات؛ باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

ووسَّعت تلك الانتخابات من مجال المشاركة بما أثارته من نشاطاتٍ واسعةٍ ومتنوعةٍ في مجال تعبئة المشاركة السياسية في صفوف المواطنين، ومؤسسات المجتمع الفلسطيني التي تمثل قطاعاتٍ مختلفةٍ معنيةٍ بإسماع صوتها، أو معنيةً بالتأثير في مراكز صنع القرار من خلال الترشح والتصويت، أو دعم قوائم انتخابية، أو مرشحين، لكنَّ ما حصل من تطورات على أثر نتائج تلك الانتخابات قد أظهر أن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من مشكلة المشاركة السياسية الحقيقية، والإيمان بها؛ إذ إنَّ الحزب الحاكم (فتح) لم يسلم بالهزيمة، وحاول التمسك بالسلطة، وسدَّ الطريق على الحزب الفائز (حماس) بعدم تمكينه من ممارسة الحكم، وتنفيذ برنامجه الحكومي، وقد ظهر ذلك من خلال سيطرة الحزب الحاكم السابق الذي خسر الانتخابات على مؤسسات السلطة السيادية؛ بما فيها المجلس التشريعي، والجهاز الإداري الذي أظهر انحيازه وانتماءه السياسي، وعدم تعاونه مع الحزب الفائز، كما وظهر من خلال مطالبة الرئاسة، وحركة فتح، لحركة حماس، والحكومة العاشرة بالالتزام ببرنامج الرئيس الفلسطيني السياسي، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة من قبل السلطة الفلسطينية، واحترام قرارات الشرعية الدولية، وهذا يعبر عن عدم إقرار حقِّ الحزب الفائز في المشاركة في صنع القرار على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي عدم تمكينه من أخذ فرصته في الحكم، وتنفيذ رؤيته، وبرنامجه، وسياساته التي انتخب بسببها، وتحديد أولوياته على مستوى العلاقات الخارجية.

لذلك فقد أدى الانقسام الذي حصل في النظام السياسي سياسياً وجغرافياً ومؤسساتياً إلى خسارة المكتسبات، والخطوات الديمقراطية، والإصلاحية التي مثَّلتها الانتخابات التشريعية الثانية، وإلى تكريس نهج التفرد، والحكم السلطوي، وتجاهل المجتمع، وإقصاء مؤسساته، والقوى السياسية الأخرى، من قبل السلطة برئاسة محمود عباس.

وقد أدّى إعلانُ الرئيس حالة الطوارئ في الضفة، وتعليقُ بعض موادِّ القانون الأساسي، وشلُّ عمل المجلس التشريعي، وانقسامُ السلطة القضائية، إلى إعطاء السلطة التنفيذية سلطاتٍ وصلاحياتٍ واسعةً، أدتْ إلى تعطيل الحياة الديمقراطية والنيابية في السلطة الفلسطينية.

وفي ظلِّ هذه الحالة السياسية، واستمرار ازدواجية العمل البرلماني؛ فإن الكثير من التساؤلات تحتاج إلى إجاباتٍ واضحةٍ وصريحةٍ، ولكنَّ السؤال الأهم يدور حول ما هو مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد قام الباحث في المطلب الأول من هذا المبحث بعرض مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل استمرار حالة الانقسام، وازدواجية عمل المجلس التشريعي، فيما تمَّ تخصيص المطلب الثاني لعرض مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في حال تحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام، ووحدة المجلس التشريعي.

المطلب الأول

مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل الانقسام

على خلاف الدبلوماسية الرسمية التي تقوم بها وزارة الخارجية في الدولة، فإن ممثلي الشعب المنتخبين من أعضاء البرلمان هم الذين يتولون مسئولية رسم الدبلوماسية البرلمانية، وتنفيذها من خلال المصادقة، أو الموافقة على البرنامج الذي تقدمه الحكومة للبرلمان، ولا يجب تصوّر تعارضٍ بين الاثنين، فعادةً ما تأتي الدبلوماسية البرلمانية داعمةً للدبلوماسية الرسمية، وبالتنسيق معها؛ تحقيقاً للمصلحة العليا للدولة (عبد العزيز، 2011: 12).

وللدبلوماسية البرلمانية دورٌ مهمٌ في توسيع مدارك البرلمانيين، ورؤيتهم حول القضايا المختلفة، وإطلاعهم على خبرات البرلمانات الأخرى، والسياسات والتشريعات التي تبنتها دولٌ أخرى، ومدى نجاحها وفعاليتها، وإمكانية تطبيقها؛ فضلاً عن دور النواب من خلال "الدبلوماسية البرلمانية" في دعم قضايا الأمة، خاصة في المسائل ذات العلاقة بحق تقرير المصير، وإقامة الدولة، والتحرّر من الاحتلال، ووقف الاستيطان، والانتهاكات الصهيونية ضد أبناء شعبنا (عبد العزيز، 2011: 13).

الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، حالة فريدة من نوعها، فهي تعمل تحت الاحتلال والحصار وفي ظل انقسام داخلي فلسطيني في آن معاً، بل وتباين في الرؤى والمواقف بين السياسة الخارجية التي تمثلها الحكومة وبين الدبلوماسية البرلمانية التي يمثلها النواب المنتخبون في قضايا جوهرية تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهذا ما يلقي تحديات ومسؤوليات إضافية ثقيلة على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لم تشهدها دولة أخرى رغم حداثة التجربة الفلسطينية وقساوة الظروف والمعوقات التي تعمل في أجوائها.

فرغم مرور عدة سنواتٍ على التجربة البرلمانية الفلسطينية، لم تفرز هذه التجربة تقاليداً وأعرافاً دبلوماسيةً برلمانيةً واضحة الرؤية، موحدة الأهداف، دقيقةً في اختيار الأولويات، لذلك يبقى دورها محدوداً، رغم انعكاسات ذلك على الملفات الوطنية، فعلى سبيل المثال، تنعدم ظاهرة التوثيق وإعداد التقارير؛ إلا فيما ندر، والشأن نفسه بالنسبة إلى الإعداد الجيد للقراءات الدولية وفق خطابٍ معلومٍ ومرسومٍ، ينبثق من الرسائل المراد توجيهها، والغايات المراد تحقيقها، والأولويات التي تستهدف التركيز عليها، فهذه المسائل تتم وفق اجتهادٍ شخصيٍّ، وأحياناً بمزاجيةٍ، فالمطلوب دبلوماسيةً برلمانيةً مؤسساتيةً قائمةً على الحرفية، والكفاءة، والقدرة على

التأثير، حين يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية، وهنا كان بإمكانها أن تلعب دورها كاملاً فيما يتعلق بالدور العربي لدعم القضية الفلسطينية؛ حتى في ظلّ ما يحصل من الأحداث في هذه الدول (المصباحي، 2010: 5).

والسؤال هنا: هل لدينا استراتيجية دبلوماسية برلمانية واضحة المعالم والأهداف والأولويات والأدوات؟، وهل تخضع للتقييم المستمر، وبخاصة إذا ما استمرت حالة الانقسام؟ بداية يجب أن نؤكد أن الرأي العام العالمي والعديد من دول العالم ما زال يعتبر القضية الفلسطينية أولوية، ويؤمن بعادتها وبحقوق الشعب الفلسطيني الذي يريخ تحت نير الاحتلال، وأنه لا يمكن فصل القضية الفلسطينية والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني عن النزاعات المشتعلة في المنطقة العربية، ومطالب شعوبها بالحرية والعدالة والتحرر من الظلم والاستبداد، حتى وإن انصرف الاهتمام الدولي إلى صرعات أخرى تدور رحاها في المنطقة، فالقضية الفلسطينية كانت وما زالت تفرض نفسها على الأجندات، وهذه من أبرز الفرص التي ينبغي استثمارها على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، فلا استقرار في المنطقة بعيداً عن الحق الفلسطيني.

فلسطين، بحكم مكانة قضيتها، وتاريخها، ومقدساتها، ونضال شعبها للتحرر من الاحتلال الاستعماري، وموقعها الجغرافي وامتداداته العربية والإسلامية والدولية، تتمتع بمركز حساس واستراتيجي، لا يمكن تجاهله، ومن ثم فإن الدبلوماسية البرلمانية لا يجب أن تغفل هذا المعطى، كما لا يجب أن تغفل تحولات العولمة الاقتصادية وانتقال مراكز القرار نحو آسيا، وإغفال المنطقة العربية والإسلامية من النشاط الدبلوماسي البرلماني يعتبر خطأ لا ينبغي الوقوع فيه، نظراً للأهمية الجيوسياسية للمنطقة وتأثيرها الاقتصادي وفي الدفاع عن القضية الوطنية.

ولكن في المقابل، فإن على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أن تفتتح وبقوة على الساحات الدولية، رغم الحصار والإغلاق المحكم المفروض على قطاع غزة، وهنا يكمن التحدي، وهنا تكمن أهمية وجود رؤية واضحة للعمل الدبلوماسي البرلماني، وحشد كافة الطاقات لتعزيزه، واستخدام أدوات أكثر فعالية لممارسته، وشركاء ولاعبين أساسيين ينبغي عدم إغفالهم في العمل الدبلوماسي، وهذا يتطلب أولاً تكثيف النشاط على الجبهة المحلية باعتبارها الخزان الاستراتيجي والامتداد الطبيعي للعمل الدبلوماسي الخارجي، إذ يمكن مثلاً التركيز على عقد جلسات استماع مفتوحة لسماع شهادات ضحايا الانتهاكات والجرائم والفظاعات التي ارتكبتها الاحتلال خلال عدوانه الهمجي على قطاع غزة، والآثار الكارثية المدمرة التي يعاني منها

القطاع بفعل الاحتلال واستمرار الحصار الخانق، وبثها بشكل منظم من خلال مختلف وسائل الإعلام، وتوثيق كافة الشهادات، والتركيز على الشهادات المؤثرة وبثها بشكل "مدروس" من خلال التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، وبلغات مختلفة إلى دول العالم، وبناء الملفات المكتوبة والمصورة بالتعاون مع المنظمات الحقوقية العاملة، بما يشكل قاعدة بيانات مهمة تشكل أساساً للتحرك الخارجي لفصح جرائم وممارسات الاحتلال والعمل على ملاحقته ومحاسبته في مختلف المحافل الدولية على الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني تحقيقاً للعدالة الدولية.

ينبغي على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أن تعتمد في نشاطها بشكل كبير على تقنيات ووسائل التواصل التكنولوجية الحديثة، للتغلب على الحصار والإغلاق، وأن تفتح من خلال تلك الوسائل التقنية على الساحات الدولية، وحتى على الساحات الإقليمية، ألم يعمل المجلس التشريعي قبل الانقسام والحصار على نظام "الفيديو كونفرنس" بين الضفة وغزة طيلة السنوات السابقة؟ ما الذي يمنع من التركيز على التقنيات الحديثة للتواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية والاتحادات البرلمانية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال الترتيبات المسبقة معهم للتواصل عبر التقنية التكنولوجية وهذا متاح، ومن خلال التواصل الإلكتروني معهم على هامش تلك الفعاليات للمناصرة، وهذا متاح أيضاً، وبالإمكان التركيز عليه واستثماره إلى أبعد الحدود.

كما وينبغي أن تركز الدبلوماسية البرلمانية على "الجاليات الفلسطينية" في الخارج وأن تتواصل معها عبر نظام الربط الإلكتروني، وبخاصة الخبراء في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية وهم أكثر، وأن تستثمر تواجدهم على المستوى الدولي، لأن بإمكانهم التواجد في الأنشطة والفعاليات الإقليمية والدولية، بإمكانهم متابعة أنشطة الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومؤتمر الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبإمكانهم أن يعقدوا لقاءات مع الوفود وأن ينظموا ورش عمل وندوات على هامش تلك الفعاليات وأن ينقلوا رسائل الدبلوماسية البرلمانية التي أعدها من خلال جلسات الاستماع والمقاطع المصورة سالفة الذكر وأن يقوموا بعرضها من خلال الأنشطة التي يقومون بتنفيذها بالتنسيق مع الدبلوماسية البرلمانية.

هنالك العديد من الفرص المتاحة، وينبغي على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية استثمارها إلى أبعد مدى، ومن هنا نؤكد مجدداً على أهمية وجود رؤية مستقبلية أكثر وضوحاً وأدوات أكثر فعالية لتعزيز جهود الدبلوماسية البرلمانية، للتغلب على الصعاب وإيصال رسائلها للعالم، وإلا فإن الجهود والأنشطة التقليدية ستضعف وتتآكل شيئاً فشيئاً مع استمرار الانقسام والحصار.

ولإتمام الإجابة على هذا التساؤل يجب أن نؤكد أن العالم يعتبر القضية الفلسطينية من أولوياته، فلسطين بحكم موقعها الجغرافي، وامتداداتها العربية والإسلامية والدولية، تقع في مركز حساسٍ واستراتيجي، ومن ثمّ فإن الدبلوماسية البرلمانية لا يجب أن تغفل هذا المعطى، كما لا يجب أن تغفل تحولات العولمة الاقتصادية، كما أن إغفال المنطقة العربية والإسلامية يعتبر خطأً، لا يفترض أن تقع فيه الدبلوماسية البرلمانية؛ بالنظر إلى أهمية هذا المحور في المجال الاقتصادي، ومجال الدفاع عن القضية الوطنية.

فالدبلوماسية الفلسطينية يجدر بها أن تكون رائدةً وسباقاً إلى احتلال المواقع في زحمة الصراع من أجل المستقبل.

وقد كان للتحركات والأنشطة التي قام بها المجلس التشريعي في قطاع غزة على مستوى العلاقات الخارجية دوراً واضحاً في تطوير العلاقات مع بعض الدول العربية، ودول الإقليم التي اتخذت مواقف سلبية من التعامل مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً، وخاصة الكويت، وإيران، وسلطنة عُمان، وغيرها، وقد تكون هذه خطوةً في الاتجاه الصحيح؛ لطرح القضية الفلسطينية من جديدٍ على أجندة هذه الدول.

في ضوء ذلك يرى الباحث ضرورة تكاتف الجهود، حتى في حالة الانقسام، من أجل تطوير العلاقات مع جميع دول العالم، وخاصة الدول العربية والإسلامية.

المطلب الثاني

مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل المصالحة

من الطبيعي أن تكون لكل دولةٍ غاياتٍ استراتيجية، ومصالحٌ وطنيةٌ داخليةٌ وخارجية، ووسائلٌ تسخرها لتحقيق أهدافها، وفي سبيل ذلك تعمل العديد من البلدان على حشد كلِّ إمكانياتها المتوفرة، ووسائلها الممكنة، ومنها إقحام المؤسسات التمثيلية في خدمة مسارها، ومنها المجالس المنتخبة؛ على اعتبار أن السياسة الخارجية هي مرآة للسياسة الداخلية، فتمثين دور المؤسسات البرلمانية في تحقيق هذه الغايات يجعلها تنشط أكثر على الصعيدين الداخلي والخارجي في إطار ممارستها لنشاطها الدبلوماسي، خاصةً في مسارات التعاون الدولي والشراكة، تحقيقاً للأمن والسلم والرفاهية، وخدمةً للمصالح العليا، والقيم العالمية المشتركة (بغورة، 2012: 10).

وتتمتع الدبلوماسية البرلمانية بأهميةٍ خاصةٍ على الصعيد الدولي؛ بصفتها محركاً ومكملاً لإدارة الشؤون الدولية والعلاقات بين الدول، وإكسابها شيئاً من الخصوصية؛ حيث لا يمكن للدبلوماسية الرسمية والبرلمان التعارض في المواقف، أو تجاهل الآراء، أو التنافس في الأهداف والمصالح، ولكن الانقسام الفلسطيني، وما نتج عنه من ازدواجية في عمل المؤسسة التشريعية- المجلس التشريعي في غزة، ومجموعات العمل البرلمانية في الضفة الغربية- وفي ظل هذه الازدواجية قد يحدث أن لا تتوافق الاتجاهات السياسية، ومن ثمَّ تختلف المواقف المعبر عنها من بعض القضايا الدولية، ويكون أثر ذلك واضحاً في عدم إمكانية تسويق موقفٍ سياسيٍّ محددٍ من مسألةٍ دوليةٍ معينةٍ على المستوى العالمي، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى؛ فهناك ما يعتبر عنصراً معمقاً لفرضية عدم التوافق، وهو أن النظم البرلمانية لا يمكن أن تدعي الديمقراطية ما لم تكن هناك أحزابٌ سياسيةٌ نشطة، تشكل مشهد التعددية الحزبية، وهذا المشهد في حدِّ ذاته يؤكد وجود تياراتٍ سياسيةٍ مختلفةٍ، تتباين مرئياتها، وتختلف منطلقاتها عن بعضها، وينعكس ذلك على مواقفها من خلال النواب الذين ينتمون لهذه الأحزاب من القضايا الدولية التي ترتبط بها المصالح الحيوية للبلاد، فالقيود الحزبية المفترضة على النواب، والمؤسسة على عقيدة الحزب ومذهبه السياسي هي ما ستضع الممارسة الفعلية للدبلوماسية البرلمانية في أكثر من موقفٍ حرجٍ، بسبب عدم الانسجام والتوافق في الرأي، هذا إن لم تتسبب مثل تلك الأوضاع

في تعقيدات التمثيل التي قد تفضي إلى تعمد إقصاء الأعضاء غير المنسجمين، والتضحية بهم في سبيل إنقاذ قضية من مخاطر التهميش، أو تعرض مصلحة للضياع، أو للفقدان.

وبالتالي، فإن المصالحة الفلسطينية وما يترتب عليها من استعادة دور البرلمان بهيئته العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل، أو ينبغي أن تشكل، فرصة هامة لمنح الثقة لبرنامج حكومي يعبر عن تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وسياسته الخارجية، بما يسهل مواءمتها وانسجامها مع إيقاع الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها دعامة أساسية للقنوات الدبلوماسية الرسمية في ظل العلاقات الدولية المعاصرة بعدما أصبحت من المهام الأساسية للبرلمان.

لذلك، فإنه من الضروري والحالة تلك، أن يتم طرح رؤية واضحة المعالم والأهداف والأولويات والأدوات للدبلوماسية البرلمانية، وخاضعة للتقييم المستمر في ضوء النتائج، وهنا يمكن الاستفادة من أفكار ومخرجات ونتائج السيناريو الأول المطروح الذي عملت من خلاله الدبلوماسية البرلمانية في ظروف أصعب بكثير من هذا السيناريو، ومناقشتها تحت قبة برلمان موحد والاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات وصولاً إلى برنامج متفق عليه، أو برنامج الحد الأدنى، للدبلوماسية البرلمانية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في إنهاء الاحتلال ونيل حقوق الشعب الفلسطيني، وينبغي أن يحرص البرلمان الفلسطيني على مراكمته تجربته وخلق تقاليد برلمانية واضحة وراسخة في العمل الدبلوماسي والاهتمام بها وتدوينها من أجل حفظ الذاكرة والابتعاد عن الأنشطة الارتجالية.

ومهما اختلفت الآراء تبقى الدبلوماسية البرلمانية بصفة عامة أداةً فعلياً، أثبتت الكثير من الأحداث والتجارب أنها قادرة على تعزيز نشاط الدول وتدعيمها من أجل خدمة الشعوب في السلم والديمقراطية، والأمن والتنمية، ويمكن أن تكون جداراً أمام أصحاب النفوس الضعيفة التي تريد أن تجعل من العلاقة بين ما هو طبيعي وما هو مكتسب في ثقافة الشعوب مصدراً جديداً للصراعات، وتقتضي الضرورة والحال هكذا أن يقوم البرلمانيون بتفعيل دورهم أكثر في مكافحة الفقر، والجهل، والمرض، وإعداد برامج المساعدة، ومخططات التعاون والإغاثة، مع المتابعة الدقيقة، والمراقبة المستمرة عن قرب لمراحل تطبيق هذه البرامج، وكلها في الحقيقية وسائل حقيقية وملموسة؛ لدعم الديمقراطية، والأمن الاجتماعي، والتنمية بالعمل الحي والملموس.

وفي الأعراف السائدة تدخل الدبلوماسية في اختصاص الدولة؛ لأنها تُعنى بحماية مصالحها، ورعايتها لدى الدول الأخرى، لكن في العصر الراهن، تعددت وظائف الدبلوماسية،

وأصبحت تشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وعبر عن ذلك اشتراك البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية، مستهدفةً تحقيق مبادئ السلم والأمن، والأخوة بين الشعوب، وتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية (المصباحي، 2010).

ويرى الباحث في هذا المجال، أنه يمكن أن يلعب المجلس التشريعي دوره، خاصةً فيما يتعلق بالمبادرات التي تخدم القضايا المتعلقة بالثوابت الفلسطينية الوطنية، سيما وأن الظروف الراهنة تتطلب فعاليةً أكبر للدبلوماسية الموازية لمواجهة الاحتلال الصهيوني، وعدوانه المتكرر على أبناء شعبنا في غزة، والضفة الغربية، ومناطق الخط الأخضر.

وبخصوص العمل الدبلوماسي البرلماني، تتحمل رئاسة البرلمان الدور الأول في تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، وتحركاته السياسية في اتجاه الدول الصديقة في الفضاء العربيّ، والإسلاميّ، والدوليّ، وهكذا تشارك الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية في مختلف المنابر الدولية البرلمانية (المصباحي، 2010)، غير أن اللافت للانتباه أن الآليات الأخرى؛ مثل العلاقات الخارجية، والدفاع، ولجان الصداقة وغيرها، لا تقوم بالدور المطلوب في مجالها الدبلوماسي؛ بل تتعدم بداخلها المبادرات؛ بسبب غياب الإرادة السياسية لرئيس السلطة الفلسطينية، فالمنشود هو مراعاة مستلزمات الدبلوماسية البرلمانية، من حيث تفعيل الآليات، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية؛ لمواكبة التوجهات الشعبية في هذا الاتجاه، ذلك أن فصائل العمل الفلسطيني المقاوم طالما نادى بضرورة تعبئة كلّ الطاقات؛ لإسماع صوت فلسطين قوياً في المحافل الدولية.

وعلى الرغم من تعدد آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، سواء بشكل فردي (من خلال الاشتراك في الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية)، أو بشكل ثنائي (من خلال جمعيات أو لجان الصداقة البرلمانية)، إلا أن فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لا تزال تتسم بالمحدودية من حيث فاعليّة التأثير، فعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية الخاصة بالمجلس التشريعي من خلال الاشتراك في عضوية المنظمات والاتحادات البرلمانية ونشاطها، نلاحظ أنه بمعيار المشاركة هناك حضورٌ قويٌّ ومنتظمٌ للمجلس التشريعي في المؤتمرات البرلمانية المختلفة، لكن وفق معيار الفاعلية والتأثير؛ فإن النتيجة تبدو محدودة للغاية، أما في الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية التي تتم على مستوى ثنائي من خلال جمعيات الصداقة البرلمانية، فالملاحظ أيضاً هو قلة الزيارات البرلمانية المتبادلة التي تتم وفق بروتوكولات إنشاء تلك الجمعيات، وكذلك عدم انتظامها؛ بسبب الحصار المحكم على قطاع

غزة، ومنع الوفود البرلمانية من السفر للخارج أحياناً، سواء من قبل الاحتلال، أو من قبل بعض دول الجوار (المدهون، 2015).

وعلى الرغم من أن موضوع تفعيل الدبلوماسية البرلمانية قضية مهمة، تحتاج إلى المزيد من التفاصيل التي لا يمكن تغطيتها، أو التعبير عنها من خلال هذه الصفحات، إلا أنه يمكن باختصارٍ شديد- عرض مقترحين في هذا الصدد، وهي كما يلي:-

أولاً: تفعيل دور المجلس التشريعي في الاتحادات، والمؤسسات البرلمانية المختلفة، خاصة الاتحاد البرلماني الدولي، فخلال الاجتماعات السنوية لهذا الاتحاد، تتقدم كل دولة أو مجموعة دولٍ ببنودٍ طارئٍ تتم مناقشته؛ بحيث يصبح هو الموضوع الأساسي للاجتماع السنوي للاتحاد، وتصدر بشأنه قراراتٍ وتوصياتٍ، وبالتالي، وعلى سبيل المثال، في ضوء الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، ولحقوق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واستمرار الحصار الظالم عليهم لعدة سنواتٍ، وبمباركةٍ من بعض دول العالم، ودول الإقليم، ولماذا لا ينسّق المجلس التشريعي مع برلمانات الدول الأخرى الصديقة لنا، وتقدم بنوداً طارئاً يجرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك خلال الاجتماع السنوي المقبل للاتحاد البرلماني الدولي؟

ثانياً: لا بد من قيام المجلس التشريعي بتفعيل بروتوكولات جمعيات الصداقة البرلمانية الخاصة ببرلمانات بعض الدول العربية، ومع برلمانات الدول الأخرى، والحرص على دورية الاجتماعات البرلمانية الثنائية التي تُنظّم في إطار تلك الجمعيات، والحرص كذلك على إنشاء جمعيات صداقة برلمانية مع البرلمانات التي لم يتم إنشاء جمعيات صداقةٍ معها بعد، فمثل هذه الاجتماعات البرلمانية توفر فرصاً كبيرةً؛ لتنسيق المواقف داخل المؤسسات، والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتبادل الخبرات الخاصة بأساليب وآليات عمل البرلمانات المختلفة، والاستفادة منها (المدهون، 2015).

ومن أجل ممارسة النشاط الدبلوماسي البرلماني كان لابد من توفر عدة مقتضيات من شأنها إكساب هذا العمل المزيد من الاحترافية المهنية والكفاءة والجدوى والفعالية، ومنها هذه البنود التالية: (بغورة، 2012م: 14)

1- الإمام بالقواعد الإجرائية، وحسن استخدامها، ومن هنا جاء وصف الدبلوماسية في هذا الإطار بأنها " برلمانية " التفتح على مختلف التوجهات والرؤى الحضارية بعيداً عن التعصب الإيديولوجي.

- 2- إشراك مختلف أطراف المجتمع المدني وقواه في بلورة المواقف، وتوزيع الأدوار وطنياً ودولياً، ويعتبر عقد الندوات، وتنظيم الملتقيات، وإجراء الأيام الدراسية، هي فرصٌ مثلى؛ لترقية الثقافة البرلمانية من جهة، وتطوير الحوار المستمر مع النخب السياسية والتفتح على قضايا المجتمع.
- 3- الوعي العميق بطبيعة المواقف الوطنية الرسمية ومغزاها وأهدافها من القضايا الوطنية والدولية، وبتصورات المجتمع المدني بشأن المسائل المشتركة ذات العلاقة؛ كدعامات وقائية وحيوية؛ لتأسيس علاقات طيبة بين مختلف الأطراف، وعلى مختلف الأصعدة.
- 4- الاتصاف بالاحترافية، وبالكفاءة العلمية والمهنية لدى المعنيين بالعمل الدبلوماسي البرلماني، ومعرفة الأهداف المرسومة له.
- 5- العمل المتواصل المنسق والمنسجم في مختلف المحافل؛ لتوطيد جسور التعاون بين المجالس المماثلة إقليمياً وقارياً، وتلك المناظرة دولياً بشكل مستمر ومتجدد، قوامه توازن المصالح والتعاون في كنف الاحترام المتبادل.
- 6- جعل العمل الدبلوماسي البرلماني في خدمة فضائل الديمقراطية ودعمها، وتكريس مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية، وحرية الرأي والتعبير كمقوماتٍ حضارية في المجتمعات المعاصرة.
- 7- المساعدة على بلورة المواقف، وتوحيد طرق العمل، من حيث الأهداف، وليس بالضرورة من حيث الوسائل، في إطار من التكامل والانسجام مع الدبلوماسية الرسمية للدولة.
- 8- التأكيد على دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأكيد على أهمية استثمار الدبلوماسية البرلمانية العربية؛ لتوحيد المواقف في المحافل الدولية؛ لإيصال صوت الشعوب العربية المُدين للجرائم الصهيونية التي ارتكبت في غزة، والعمل على حثّ المنظمات الدولية؛ لتبني قراراتٍ ملزمة، تضع حداً لمسلسل العنف، والاعتداء الممنهج على الشعب الفلسطيني.
- 9- ضرورة التعاون بين برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ لرفض تكرار مسلسل الجرائم ضد الإنسانية التي يمارسها الكيان الصهيوني كأداةٍ لإجبار الفلسطينيين على قبول تسوياتٍ ظالمةٍ في المستقبل.
- وقد أظهرت السوابق التاريخية محدودية العمل المتعدد الأطراف، وعجز الدبلوماسية الرسمية في أحيان كثيرة عن مواكبة تقلبات التوجهات السياسية الخارجية، أو التوافق مع

متغيراتها، لذا تجلّت الحاجة إلى تحريك آليات "هادئة" متمثلةً أساساً في البرلمانات، والمجتمع المدني الفاعل، وجمعيات الصداقة والأخوة بين البرلمانات في البلدان الشقيقة والصديقة؛ كرافدٍ من الروافد السياسية المساعدة على تعزيز جسور بناء الثقة في العلاقات الدولية الثنائية، أو المتعددة الأطراف.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

- توصل الباحث في دراسته إلى جملة من النتائج فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، وقد كانت على النحو التالي:
1. توسّع مفهوم الدبلوماسية وتطوّره؛ ليشمل جميع أشكال العلاقات الخارجية بين الدول؛ حيث أصبحت الدبلوماسية وسيلة الاتصال، والتفاهم، والتفاوض بين مختلف الدول والحكومات، وعلى جميع الأصعدة، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو حتى الاجتماعية.
 2. الدبلوماسية البرلمانية نمطٌ خاصٌ للدبلوماسية الجماعية المفتوحة، تتخذ فيها البرلمانات الوطنية من البرلمانات الأخرى، والمنظمات الدولية، والإقليمية، مسرحاً فعّالاً لها.
 3. التطور المعلوماتي، والتشابك الاقتصادي، والسياسي العالمي، أدّى إلى زيادة حاجة العالم الحديث المتمم بتعقيد المصالح للدبلوماسية البرلمانية وتشابكها، وتنوع ميادينها، وتوسيعها.
 4. النشاط البرلماني الفلسطيني تاريخياً بدأ منذ عهد دولة الخلافة العثمانية، واستمرّ بشكلٍ متقطعٍ خلال عهد الانتداب البريطاني، والإدارة المصرية، والأردنية، ومرحلة الاحتلال الصهيوني، وتوّج النشاط الأبرز بعد قيام السلطة الفلسطينية.
 5. تعتمد ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في فلسطين على جملة من الأعراف البرلمانية التي تراكمت عبر سنوات الممارسة والموروثية من المجلس التشريعي الأول لسنة 1996.
 6. النظام القانوني الفلسطيني يفتقد إلى قواعدٍ محددةٍ وواضحةٍ، تمنح البرلمان حقّ الرقابة على المعاهدات الدولية، والمصادقة عليها، خاصةً وأن تلك المعاهدات تتعلق بالسيادة، والحدود، والأراضي، والخزينة العامة، والاتفاقيات السياسية التي ترتبط بالمستقبل الفلسطيني.
 7. لم يُخصّص ضمن القانون الأساسي، أو النظام الداخلي للمجلس، الإطار القانوني الناظم للدبلوماسية البرلمانية في فلسطين، وبالتالي فقد افتقرت إلى التأطير القانوني بشكلٍ مباشرٍ وواضح.

8. تعتبر كتلة التغيير والاصلاح هي الكتلة الوحيدة التي تمارس حالياً الدبلوماسية البرلمانية باسم المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك بعد تكريس الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007م.
9. مارست الكتل والقوائم البرلمانية -عدا كتلة التغيير والإصلاح - جزءاً من الدبلوماسية البرلمانية من خلال تشكيل مجموعات عملٍ متخصصةٍ لمتابعة قضايا المجلس التشريعي في الضفة الغربية بعد زيادة الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007، ويعود غياب كتلة التغيير والإصلاح إلى تغييبها في السجون الصهيونية، ولازال بعضهم مختطفاً حتى الآن.
10. يمارس البرلمان الفلسطيني النشاط الدبلوماسي من خلال العديد من الأوجه، تتمثل في الجولات والزيارات الخارجية، واستقبال الوفود البرلمانية، والمؤتمرات الخارجية، ولجان الصداقة البرلمانية.
11. لعبت الدبلوماسية البرلمانية دوراً فعالاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً في بدايات تكوين المجلس التشريعي الثاني عام 2006، ومع فرض الحصار السياسي على الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية.
12. عدم الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية، ورفض التعامل مع الجانب التنفيذي للسلطة (الحكومة العاشرة)، أعطى دفعة قوية للحركة السياسية داخل البرلمان لكسر الجمود في العلاقات الدولية، وهي حالة فريدة ونوعية.
13. أدت أحداث ثورات الربيع العربي إلى زيادة إيجابية كبيرة في حجم وشكل ونوعية الدبلوماسية البرلمانية التي مارسها المجلس التشريعي الفلسطيني، وجاءت بنتائج إيجابية على أصعدة متعددة ومختلفة.
14. كان للانقسام السياسي الأثر الأبرز والأهم، وبشكل سلبي، على أداء الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.
15. كان للجولات الخارجية التي قامت بها الوفود البرلمانية أثر إيجابي كبير، سواء على صعيد مناصرة القضية الفلسطينية، أو على صعيد زيادة ترابط الدبلوماسية البرلمانية مع البرلمانات الخارجية.
16. عدم وجود متابعات برلمانية أو إدارية لمجموعة روابط الصداقة البرلمانية التي وقَّعها المجلس التشريعي مع عدد من البرلمانات الخارجية المختلفة.

17. فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لا تزال تتسم بالمحدودية من حيث فاعلية التأثير.
18. مارست الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ضغطاً هاماً على الدبلوماسية البرلمانية الإسرائيلية، وأخرجتها في عدد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية.
19. الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية قابلة للتطور بشكل كبير، خصوصاً إذا ما تمَّ استغلال التعاطف الدولي والعربي والإسلامي الاستغلال الأمثل؛ لتحقيق المناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني.
20. للدبلوماسية البرلمانية دور هامٌ وفعالٌ في تعميق العلاقات الفلسطينية مع العالمين العربي والإسلامي.
21. تأثرت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بشكل كبير جداً بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، وقد تصل أحياناً لمرحلة العجز عن أداء كامل لمهامها.
22. شكلت الوفود البرلمانية والشعبية القادمة من الخارج جزءاً هاماً من الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات، والتي كانت على النحو التالي:

1. ضرورة قيام المُشرع الفلسطيني بتعديل النظام الداخلي للمجلس التشريعي؛ بإضافة مواد تنظم ممارسة الدبلوماسية البرلمانية، لاسيما التركيز على الإطار العام لهذه الممارسة وأهدافها وحدودها، والتمييز بين الممارسة الفردية من النائب والممارسة الجماعية عن طريق الوفود البرلمانية.
2. ضرورة تطوير العمل الإداري للمجلس التشريعي؛ بإنشاء إدارة للعلاقات الدبلوماسية، تتابع العلاقات الداخلية والخارجية للبرلمان، وعدم اقتصرها على الإجراءات التنسيقية؛ ليتوافق مع المفهوم الحديث للدبلوماسية البرلمانية، ودورها في تدعيم السياسة الخارجية للدول.
3. العمل على إنهاء الانقسام السياسيّ الحاصل في السلطة الفلسطينية، أو تخفيفه، بما يسمح بانتظام عقد المجلس التشريعيّ كمؤسسةٍ سياسيةٍ واحدة، وعدم التعبير الدبلوماسيّ السياسيّ بصورة الحزب السياسي وشكله، أو الكتلة البرلمانية، وتدعيم العمل المؤسسيّ للمجلس التشريعي.

4. ضرورة البدء الفوري بعقد جلسات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتخاب هيئة رئاسة جديدة؛ لتمكين المجلس التشريعي من ممارسة وظائفه الدستورية بشكل حُرٍّ ومطلق.
5. العمل على تدعيم دور المجلس التشريعي في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية موازيةً ومساندةً وداعمةً للنشاط الدبلوماسي للسلطة التنفيذية التي تمارسها الحكومة، ووزارة الشؤون الخارجية؛ كونها تعبر عن الدبلوماسية الشعبية المنتخبة كرافدٍ ديمقراطيٍّ يُعبر عن الممارسة الديمقراطية الفعلية.
6. ضرورة التأكيد على زيادة النشاط الدبلوماسي البرلماني؛ من خلال تطوير العمل بلجان الصداقة البرلمانية التي تمَّ عقدها خلال السنوات الماضية، والعمل على عقد لجان صداقة برلمانية جديدة.
7. التركيز على زيادة النشاط الدبلوماسي البرلماني؛ وتفعيل الدور السياسي للبرلمان الفلسطيني؛ كونه يمثل القاعدة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؛ والاهتمام بهذا الجانب لدعم قضايا الشعب الفلسطيني في المحافل البرلمانية والدولية.
8. يجب العمل على توسيع دائرة النشاط الدبلوماسي البرلماني كمنشآتٍ شعبيٍّ موازٍ؛ لحشد الدعم الاجتماعي والإنساني في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.
9. يجب فتح آفاق الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؛ لفتح الحصار عن الشعب الفلسطيني، ودعم قضاياها في مواجهة العدو الصهيوني الذي يعيثُ فساداً وقتلاً بحق الشعب الفلسطيني، ومؤسساته.
10. استغلال دور الدبلوماسية البرلمانية في تعميق العلاقات الخارجية، وجلب الدعم الواسع للشعب الفلسطيني، وتصليب سياسة قيادته في مواجهة السياسة الصهيونية، بكل أشكال المقاومة.
11. العمل على حرية حركة أعضاء المجلس التشريعي؛ ليقوموا بدورهم السياسي المؤكّل إليهم من الشعب في شرح قضاياها للعالم الخارجي.
12. العمل على فتح آفاقٍ جديدةٍ للتواصل الشعبي مع الأمة العربية والإسلامية؛ كامتدادٍ دينيٍّ، وقوميٍّ، وتاريخيٍّ وسياسيٍّ للشعب الفلسطيني، يمثل عمقاً حضارياً وثقافياً، لا يمكن تجاوزه في وحدة المصير، والتاريخ المشترك، خاصة وأن الاحتلال الصهيوني خطر على المنطقة كلها، واليهود هم شرُّ الدواب عند الله، ويقولون: ليس علينا في الأميين سبيل.

13. العمل على زيادة النشاط الدبلوماسي البرلماني في المشاركات البرلمانية على الصعيد الإقليمي والدولي في المؤتمرات الإقليمية والدولية.
14. العمل على توحيد المؤسسات السياسية الفلسطينية، وخاصة التي تصنع القرار السياسي الفلسطيني، وتوحيد التمثيل السياسي الفلسطيني؛ ليأخذ البرلمان الفلسطيني دوره الحقيقي في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.
15. استغلال التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا التواصل؛ بهدف تحقيق المزيد من التواصل مع العالم الخارجي في ظل استمرار الحصار الجغرافي على قطاع غزة.
16. توصي الدراسة بأن يُبذل جهد قوي من أجل تشكيل لجانٍ خاصّةٍ بفلسطين ضمن اللجان الدائمة للبرلمانات العربية؛ أسوةً بما هو معمول به، في البرلمانات الأردني، والعراقي، والبحريني والأندونيسي.
17. بذلُ جهدٍ أكبرٍ من قبَلِ الوفود البرلمانية؛ لزيادة العلاقات الدولية مع جميع الاتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية.
18. توصي الدراسة بأن يكون مساق الدبلوماسية البرلمانية أحد المساقات الهامة التي تدرّس في الجامعات الفلسطينية ضمن الكليات المتخصصة، وخاصة العلاقات العامة والدراسات السياسية.
19. توصي الدراسة بأن يكون هناك دورٌ فاعلٌ أكثر للدبلوماسية البرلمانية في أوروبا؛ لتطوير العلاقات مع برلمانات الدول الأوروبية والإسكندنافية، خاصة السويد في ظلّ تطور الموقف السويدي من القضية الفلسطينية إيجاباً.
20. وضع آلية واضحة للتعاون ما بين المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة العاملة في قطاع غزة؛ من أجل التعاون المثمر لعلاقات هذه المؤسسات ببعض البرلمانات والمؤسسات الدولية.

جدول رقم: (13)
جدول النتائج والتوصيات

م	أهم النتائج	أهم التوصيات	جهة الاختصاص
1.	النظام القانوني الفلسطيني يُفتقد إلى قواعدٍ محددةٍ وواضحةٍ، تمنح البرلمان حقَّ الرقابة على المعاهدات الدولية، والمصادقة عليها، خاصَّةً وأن تلك المعاهدات تتعلق بالسيادة، والحدود، والأراضي، والخزينة العامة، والاتفاقيات السياسية التي ترتبط بالمستقبل الفلسطيني.	ضرورة قيام المُشرع الفلسطيني بتعديل النظام الداخلي للمجلس التشريعي؛ وذلك بإضافة مواد تمنح البرلمان حق المصادقة على المعاهدات الدولية وتنظم ممارسة الدبلوماسية البرلمانية، لاسيما التركيز على الإطار العام لهذه الممارسة وأهدافها وحدودها، والتمييز بين الممارسة الفردية من النائب والممارسة الجماعية عن طريق الوفود البرلمانية.	المجلس التشريعي الفلسطيني
2.	لم يُخصَّص ضمن القانون الأساسي، أو النظام الداخلي للمجلس، الإطار القانوني الناظم للدبلوماسية البرلمانية في فلسطين، وبالتالي فقد افتقرت إلى التأييد القانوني بشكلٍ مباشرٍ وواضح.	ضرورة قيام المُشرع الفلسطيني بتعديل النظام الداخلي للمجلس التشريعي؛ وذلك بإضافة مواد تنظم الدبلوماسية البرلمانية وبما يسمح بضرورة تطوير العمل الإداري للمجلس التشريعي؛ بإنشاء إدارة للعلاقات الدبلوماسية، تتابع العلاقات الداخلية والخارجية للبرلمان، وعدم اقتصارها على الإجراءات التنسيقية؛ ليتوافق مع المفهوم الحديث للدبلوماسية البرلمانية، ودورها في تدعيم السياسة الخارجية للدول.	المجلس التشريعي الفلسطيني
3.	تعتبر كتلة التغيير والإصلاح هي الكتلة الوحيدة التي تمارس حالياً الدبلوماسية البرلمانية باسم المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك بعد تكريس الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007م.	العمل على إنهاء الانقسام السياسي الحاصل في السلطة الفلسطينية، أو تخفيفه، بما يسمح بانتظام عقد المجلس التشريعي كمؤسسةٍ سياسيةٍ واحدة، وعدم التعبير الدبلوماسي السياسي بصورة الحزب السياسي وشكله، أو الكتلة البرلمانية، وتدعيم العمل المؤسسي للمجلس التشريعي.	جميع الكتل والقوائم البرلمانية داخل المجلس التشريعي الفلسطيني

الخاتمة

م	أهم النتائج	أهم التوصيات	جهة الاختصاص
4.	يمارس البرلمان الفلسطيني النشاط الدبلوماسي من خلال العديد من الأوجه، تتمثل في الجولات والزيارات الخارجية، واستقبال الوفود البرلمانية، والمؤتمرات الخارجية، ولجان الصداقة البرلمانية.	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على تدعيم دور المجلس التشريعي في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية لكي تكون موازيةً ومساندةً وداعمةً للنشاط الدبلوماسي للسلطة التنفيذية التي تمارسها الحكومة، ووزارة الشؤون الخارجية؛ كونها تعبر عن الدبلوماسية الشعبية المنتخبة كرافدٍ ديمقراطيٍّ يُعبر عن الممارسة الديمقراطية الفعلية. • ضرورة التأكيد على زيادة النشاط الدبلوماسي البرلماني؛ من خلال تطوير العمل بلجان الصداقة البرلمانية التي تمّ عقدها خلال السنوات الماضية، والعمل على عقد لجان صداقة برلمانية جديدة. 	مجلس الوزراء ممثلاً وزارة الخارجية الفلسطينية معتمدة على سفارات دولة فلسطين في الخارج
5.	لعبت الدبلوماسية البرلمانية دوراً فعالاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً في بدايات تكوين المجلس التشريعي الثاني عام 2006، ومع فرض الحصار السياسي على الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية.	التركيز على زيادة النشاط الدبلوماسي البرلماني؛ وتفعيل الدور السياسي للبرلمان الفلسطيني؛ كونّه يمثل القاعدة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني؛ والاهتمام بهذا الجانب لدعم قضايا الشعب الفلسطيني في المحافل البرلمانية والدولية.	المجلس التشريعي الفلسطيني وسفارات دولة فلسطين في الخارج
6.	عدم الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية، ورفض التعامل مع الجانب التنفيذي للسلطة (الحكومة العاشرة)، أعطى دفعة قوية للحركة السياسية داخل البرلمان لكسر الجمود في العلاقات الدولية، وهي حالة فريدة ونوعية.	يجب فتح آفاق الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؛ لفتح الحصار عن الشعب الفلسطيني، ودعم قضاياها في مواجهة العدو الصهيوني الذي يعيثُ فساداً وقتلاً بحق الشعب الفلسطيني، ومؤسساته.	رئاسة السلطة الفلسطينية واتحادات البرلمانات العربية والدولية

الخاتمة

م	أهم النتائج	أهم التوصيات	جهة الاختصاص
7.	كان للجولات الخارجية التي قامت بها الوفود البرلمانية أثر إيجابي كبير، سواء على صعيد مناصرة القضية الفلسطينية، أو على صعيد زيادة ترابط الدبلوماسية البرلمانية مع البرلمانات الخارجية.	استغلال دور الدبلوماسية البرلمانية في تعميق العلاقات الخارجية، وجلب الدعم الواسع للشعب الفلسطيني، وتصليب سياسة قيادته في مواجهة السياسة الصهيونية، بكل أشكال المقاومة.	المجلس التشريعي الفلسطيني
8.	لاحظ الباحث عدم وجود متابعات برلمانية أو إدارية لمجموعة روابط الصداقة البرلمانية التي وقّعها المجلس التشريعي مع عدد من البرلمانات الخارجية المختلفة.	ضرورة تطوير العمل الإداري للمجلس التشريعي؛ بإنشاء إدارة للعلاقات الدبلوماسية، تتابع العلاقات الداخلية والخارجية للبرلمان، وعدم اقتصارها على الإجراءات التسيقية؛ ليتوافق مع المفهوم الحديث للدبلوماسية البرلمانية، ودورها في تدعيم السياسة الخارجية للدول.	أمانة سر المجلس التشريعي الفلسطيني والأمانة العامة
9.	فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لا تزال تتسم بالمحدودية من حيث فاعلية التأثير.	العمل على حرية حركة أعضاء المجلس التشريعي؛ ليقوموا بدورهم السياسي المؤكل إليهم من الشعب في شرح قضاياها للعالم الخارجي.	وزارة الخارجية الفلسطينية وسفاراتها في الخارج.
10.	مارست الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ضغطاً هاماً على الدبلوماسية البرلمانية الإسرائيلية، وأخرجتها في عدد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية.	استغلال دور الدبلوماسية البرلمانية في تعميق العلاقات الخارجية، وجلب التأييد الواسع للشعب الفلسطيني، وتصليب سياسة قيادته في مواجهة السياسة الصهيونية، بكل أشكال المقاومة.	المجلس التشريعي ووزارة الخارجية الفلسطينية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي
11.	الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية قابلة للتطور بشكل كبير، خصوصاً إذا ما تمّ استغلال التعاطف الدولي والعربي والإسلامي الاستغلال الأمثل؛ لتحقيق المناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني.	العمل على فتح آفاق جديدة للتواصل الشعبي مع الأمة العربية والإسلامية؛ كامتداد ديني، وقومي، وتاريخي وسياسي للشعب الفلسطيني، يمثّل عمقاً حضارياً وثقافياً، لا يمكن تجاوزه في وحدة المصير، والتاريخ المشترك، خاصة وأن الاحتلال الصهيوني خطر على المنطقة كلها، واليهود هم شرّ الدواب عند الله، ويقولون: ليس علينا في الأميين سبيل.	المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الخارجية الفلسطينية بالتعاون مع السفارات الفلسطينية في الخارج ومنظمة المؤتمر الإسلامي

الخاتمة

م	أهم النتائج	أهم التوصيات	جهة الاختصاص
12.	للدبلوماسية البرلمانية دور هامٌ وفَعَّالٌ في تعميق العلاقات الفلسطينية مع العالمين العربي والإسلامي.	توصي الدراسة بأن يُبذل جهد قوي من أجل تشكيل لجانٍ خاصّةٍ بفلسطين ضمن اللجان الدائمة للبرلمانات العربية؛ أسوةً بما هو معمول به، في البرلمانات الأردني، والعراقي، والبحريني والأندونيسي.	المجلس التشريعي الفلسطيني والسفارات الفلسطينية في الخارج واتحاد البرلمانات العربية والإسلامية
13.	تأثرت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية بشكل كبير جداً بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، وقد تصل أحياناً لمرحلة العجز عن أداء كامل لمهامها.	استغلال التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا التواصل؛ بهدف تحقيق المزيد من التواصل مع العالم الخارجي في ظلّ استمرار الحصار الجغرافي على قطاع غزة.	المجلس التشريعي الفلسطيني
14.	شكلت الوفود البرلمانية والشعبية القادمة من الخارج جزءاً هاماً من الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.	توصي الدراسة بأن يكون هناك دورٌ فاعلٌ أكثر للدبلوماسية البرلمانية القادمة من الخارج عبر الوفود لاسيما الوفود الأوروبية وذلك لتطوير العلاقات مع برلمانات الدول الأوروبية والإسكندنافية، خاصة السويد في ظلّ تطور الموقف السويدي من القضية الفلسطينية إيجاباً.	المجلس التشريعي الفلسطيني

"جرد بواسطة الباحث بالاستناد إلى النتائج والتوصيات"

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- ❖ الأقداحي، هشام (2010)، "علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- ❖ بدوي، محمد طه (1971)، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ❖ جيمس دورتي، روبرت (1985)، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- ❖ الدحوح، سليمان وسي سالم، مازن ومهنا، اسحاق (2004)، "سلسلة القوانين الفلسطينية - القانون الأساسي الفلسطيني" الجزء الثامن عشر، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، فلسطين.
- ❖ سرور، أحمد فتحي (1997)، "الدبلوماسية البرلمانية من أجل الديمقراطية والتعاون الدولي"، دار الكتب، القاهرة، مصر.
- ❖ السفري، عيسى (1937)، "فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية"، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، فلسطين.
- ❖ شبانة، عبد الفتاح (2002)، "الدبلوماسية: القواعد القانونية، الممارسة العلمي، المشكلات الفعلية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- ❖ صافي، يوسف (2008)، "تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2008"، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين.
- ❖ طشطوش، هايل (2010)، "مقدمه في العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ❖ أبو عامر، علاء (2001)، "الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ❖ أبو عامر، علاء (2004)، *العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجية*، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ❖ عبد العزيز، أشرف (2011)، *الدبلوماسية البرلمانية*، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- ❖ عريقات، صائب (2008)، *الحياة مفاوضات*، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- ❖ العقابي، علي عودة (2010)، *العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات*، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، العراق
- ❖ العمر، علي شفيق (1990)، *العلاقات الدولية في العصر الحديث*، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب.
- ❖ العموري، عمر (1997)، *تاريخ مدينة دمشق: تحقيق عمر بن غرامة العموري*، للإمام ابن عساكر، الجزء التاسع والخمسون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ❖ فوق العادة، سموحي (1973)، *الدبلوماسية الحديثة*، الطبعة الأولى، دمشق، دار اليقظة، سوريا.
- ❖ قريع، أحمد (2006)، *الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- ❖ كولار، دانيال (1985)، *العلاقات الدولية*، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان.
- ❖ مجدلاوي، أحمد (2004)، *مجلس تشريعي منتخب*، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، رام الله، فلسطين.
- ❖ مجموعة باحثين (2010)، *المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- ❖ محمد، فاضل (1968)، *الدبلوماسية في النظرية والتطبيق*، وزارة الثقافة العراقية، الطبعة الثانية، بغداد، العراق

- ❖ مقلد، إسماعيل صبري (1985)، *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*، دار السلاسل، الكويت.
- ❖ ميشيل، موور (1978)، *قاموس الموسوعة التاريخية*، الطبعة الثانية، ترجمة البشير أبرزاق، الرباط، المغرب.
- ❖ الناصر، عبد الواحد (2004)، *المتغيرات الدولية الكبرى، متغيرات السياسة الدولية في بداية القرن الحادي*، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- ❖ الهاشمي، مجدي (2003)، *العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ❖ الوحيدى، فتحي (1996)، *التطورات الدستورية في فلسطين من 1917-1995*، الطبعة الثانية، مطابع السلام، غزة، فلسطين.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- ❖ اشتية، عمر (2012)، "تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين.
- ❖ سحويل، صدام (2014)، "مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل اشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية"، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة، فلسطين.
- ❖ الشيخ عيد، صادق (2013)، *تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس*، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة، فلسطين.
- ❖ صلاحات، أنس (2015)، *لور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)*، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين.
- ❖ عمارة، موسى (2014)، *لور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة 2006-2013*، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة، فلسطين.

- ❖ عيروط، عصام (2011)، *الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وأثرها في تحقيق الدولة الفلسطينية*، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين.
- ❖ عيسى، محمد (2012)، *موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم*، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين.
- ثالثاً: المجالات العلمية وأوراق العمل:
- ❖ الأغا، أمجد (2015)، *قراءة في الإطار القانوني للدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية* ورقة بحثية غير منشورة، غزة، فلسطين.
- ❖ بغورة، صبحة (2012)، *الدبلوماسية البرلمانية*، مجلة المثقف، العدد 2085، فبراير 2012، مؤسسة المثقف العربي، سدني، استراليا.
- ❖ بوشنة، علي (2014)، *الدبلوماسية البرلمانية الافاق والتحديات*، مجلة الصحراء سكوب، العدد 32، الرباط، المغرب.
- ❖ التارزي، عبد الهادي (1970)، *الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السنة النبوية*، مجلة المنهل المغربية، العدد (17)، السنة السابعة، تونس.
- ❖ الخزندار، سامي (2011)، *"المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري"*، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (32)، لبنان.
- ❖ توفيق، عمر كمال (1998)، *الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين*، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، العدد (26)، الكويت.
- ❖ الصلح، رغيد (2015)، *الدبلوماسية البرلمانية في لبنان*، ورقة بحثية منشورة على الانترنت، بيروت، لبنان.
- <http://o6uelearning.com/Uploads/files/1668bc21-0921-4f5e-9910-2527b792d530.doc>
- ❖ غالي، بطرس (1992)، *"خطة للسلام"* تقرير الأمين العام الأممي السابق إلى مجلس الأمن بتاريخ 17-06-1992، الولايات المتحدة الأمريكية.

- ❖ ضراغمة، أيمن (2008)، *المجلس التشريعي: التعطيل وأسبابه وكيفية الخروج من المأزق*، ورقة عمل مقدمه لمركز هدف لحقوق الإنسان، دراسة "التجربة البرلمانية الفلسطينية"، رام الله، فلسطين.
- ❖ فريسنك، غيرك (2007)، *ورقة بشأن السياسة*، وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم 34، جمعية الاتحاد 117، عممت في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وئاتق الأمم المتحدة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ قاروط، عمر (2013)، *الربيع العربي وحماس ومحاولة الخروج من مأزق الشرعية*، مركز الدراسات السياسية والتنموية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بعنوان: "حماس في ظل الربيع العربي"، غزة، فلسطين.
- ❖ مجموعة باحثين، دائرة المطبوعات والنشر الأردنية (2012)، *الربيع العربي المفهوم، الأسباب، التداعيات*، ورقة بحثية، عمان، الأردن.
- ❖ وادي، عبد الحكيم (2014)، *لور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية الفلسطينية*، ورقة بحثية، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، أوسلو، النرويج.

رابعاً: إصدارات وتقارير:

- ❖ الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن، 28 أيلول 1995م، وإعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، واشنطن، 13 أيلول 1993م، صادر عن دائرة شؤون المفاوضات في آب 1996م.
- ❖ لجنة الانتخابات المركزية (2006)، *تقرير الانتخابات التشريعية الثانية - 25 كانون الثاني 2006*، منشورات خاصة، غزة ورام الله، فلسطين.
- ❖ مجلة البرلمان، *صحيفة المجلس التشريعي الرسمية*، أعداد متفرقة، نشرة دورية يصدرها المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، فلسطين.
- ❖ المجلس التشريعي الفلسطيني (2009)، *الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني 2009*، مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني، منشورات برلمانية، غزة، فلسطين.
- ❖ المجلس التشريعي الفلسطيني (2010)، *كتاب أربع سنوات من العطاء رغم الحصار 2006-2010*، مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني، منشورات برلمانية، غزة، فلسطين.

- ❖ المجلس التشريعي الفلسطيني (2014)، "كتاب أربع سنوات من العطاء رغم الحصار 2010-2014"، مكتبة المجلس التشريعي الفلسطيني، منشورات برلمانية، غزة، فلسطين.
- ❖ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2006)، "سيناريوهات بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"، بيروت، لبنان.
- ❖ الوقائع الفلسطينية (1996)، *الجريدة الرسمية الفلسطينية*، ديوان الفتوى والتشريع، المحلق الخاص الصادر بتاريخ 1996/11/10، وزارة العدل، غزة، فلسطين.
- ❖ الوقائع الفلسطينية (2005)، *الجريدة الرسمية الفلسطينية*، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل، غزة، فلسطين.

خامساً: مقابلات شخصية:

- ❖ مقابلة مع النائب أ. محمد فرج الغول عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس لجنة القانونية بالمجلس، نوفمبر 2015.
- ❖ مقابلة مع النائب أ. مشير المصري عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بكتلة التغيير والاصلاح البرلمانية، أكتوبر 2015.
- ❖ مقابلة مع النائب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، نوفمبر 2015.
- ❖ مقابلة مع النائب د. محمد شهاب عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ومسؤول لجنة شؤون الأسرى والمحررين بالمجلس، أكتوبر 2015.
- ❖ مقابلة مع النائب د. مروان ابو راس عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، نوفمبر 2015.
- ❖ مقابلة مع النائب د. يونس الأسطل عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، نوفمبر 2015.
- ❖ مقابلة مع د. نافذ المدهون أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني، ديسمبر 2015.

سادساً: مواقع ومنشورات إلكترونية:

- ❖ أبرزاق، البشير (2009)، "مفهوم الدبلوماسية: مقارنة تاريخية"، موقع جماعة العدل والاحسان الإلكتروني، 2009/06/30، تم استرجاعه بتاريخ 2015/11/15 عبر الرابط <http://www.aljamaa.net/ar/document/28185.shtml>

- ❖ أحمد مروات: أرشيف الناصرة الفلسطيني، 2008/03/07م،
<http://www.safsaf.org/03-2008/pal48/yusdaykhaledi.htm>
- ❖ تقرير صادر عن وزارة الأسرى بتاريخ 2012-6-4
<http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=8137>
- ❖ أبو عباة، سعيد (2009)، "صور وأشكال الدبلوماسية" منشورات بحثية، دنيا الوطن، رام الله، فلسطين.
- ❖ عنتار، يوسف (2009)، *الدبلوماسية البرلمانية*، موقع مغرس الثقافي، 2009/12/21،
 تم استرجاعه بتاريخ 2015/09/07 عبر الرابط
<http://www.maghress.com/alittihad/100921>
- ❖ أبو غدة، حسن (2012)، *الدبلوماسية الإسلامية عبر العصور*، موقع الملتقى الفقهي الإلكتروني، 2012/05/14، تم استرجاعه بتاريخ 2015/11/23 عبر الرابط
<http://fiqh.islammesssage.com/NewsDetails.aspx?id=4730>
- ❖ المصباحي، الطيب (2010)، *الظرفية تتطلب تفعيل الدبلوماسية البرلمانية*، أمين لجنة العلاقات الخارجية والدفاع بمجلس النواب المغربي، حوار صحفي، أجرى الحوار إحسان الحافظي، موقع الصباح، 2010/11/16، تم استرجاعه بتاريخ 2016/01/15 عبر الرابط
www.assabah.press.ma/?view=article&tmpl=component&layout=default&id=1901
- ❖ منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي على الإنترنت - إعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت: http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/index.php?action_id=210
- ❖ الموقع الإلكتروني لمعهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات - واشنطن:
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/329.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/329.htm)
- ❖ الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني - رام الله: www.pal-plc.org
- ❖ الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني - غزة: www.plc.gov.ps
- ❖ موقع فلسطين اليوم، 2009/04/08، "ممثلو التشريعي وبرلمانات 15 دولة يقاطعون كلمة ممثل الاحتلال أمام الاتحاد البرلماني الدولي" تم استرجاعه بتاريخ 2015/12/23 عبر الرابط
<http://paltoday.ps/ar/post/42412>

سابعاً: المراجع الأجنبية:

- ❖ Weisglas and Gonnie de Boer, "*Parliamentary Diplomacy*", The Hague journal of Diplomacy 2 January (2007).

الملاحق

ملحق رقم (1)



نموذج أسئلة مقابلة

المحترم

سعادة النائب/

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ مقابلة بهدف بحث علمي

بداية، نهديكم أطيب التحيات وأعطرها، ونأمل من الله عز وجل أن يصلكم كتابنا هذا وأنتم في وافر الصحة والعافية، وبالإشارة للموضوع أعلاه.

يقوم الباحث عبد القادر شعبان أبو النور بإعداد دراسة بعنوان (واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية 2006-2013 دراسة حالة)، وذلك بهدف استكمال متطلبات الحصول على الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، ويشرف على الدراسة عضو المجلس التشريعي أ. د. عاطف ابراهيم عدوان.

ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات ذات العلاقة بالدبلوماسية بشكل عام، والدبلوماسية البرلمانية بشكل خاص، فقد خلص الباحث إلى وضع تعريف لمصطلح الدبلوماسية البرلمانية، وهي (كافة الأنشطة على الصعيد المحلي بشكل ضيق، أو الدولي بشكل واسع، والتي تقوم بها البرلمانات المختلفة بشكل خاص، وترتكز على إيجاد درجة من الترابط بين برلمانيين أو أكثر؛ لتحقيق أهداف معينة).

وبناء على ما سبق، نأمل من سعادتكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- من وجهة نظرك، ما هو مفهومك الخاص للدبلوماسية البرلمانية؟

2- من خلال مفهومك الخاص للدبلوماسية البرلمانية: هل تشعر بأنك كعضو في المجلس

التشريعي الفلسطيني تمارسها بشكل كامل/ بشكل جزئي/ لا أمارسها؟ وكيف يتم ذلك؟

- 3- هل تعتبر أن عمل الدبلوماسية البرلمانية بالمجلس التشريعي الفلسطيني يرتبط بهيئة رئاسة المجلس؟ أم الأمانة العامة؟ أم اللجان البرلمانية؟ أم الكتل البرلمانية؟ أم بشكل فردي للأعضاء الحرية بذلك؟
- 4- من وجهة نظرك، كيف مارس المجلس التشريعي الفلسطيني الأنشطة الدبلوماسية خلال الفترة " 2006-2013م"؟
- 5- ما أثر الحصار على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني؟
- 6- ما أثر الانقسام الداخلي الفلسطيني على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية؟
- 7- ما الآليات والوسائل التي مارسها المجلس التشريعي للتغلب على معوقات التواصل الإقليمي والدولي، والقيام بأنشطته الدبلوماسية؟
- 8- ما أثر الأنشطة البرلمانية التي قام بها المجلس التشريعي في تعميق العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي؟
- 9- كيف يمكن تصور مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في ظلّ التحديات الراهنة؟
- 10- ما هي مقترحاتكم لتطوير آليات الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية؟
- وأخيراً، نأمل من سعادتكم التكرم بموافاتنا برديكم على الأسئلة أعلاه، دعماً للبحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

الباحث

عبد القادر شعبان أبو النور

ملحق رقم (2)

KINGDOM OF BAHRAIN
COUNCIL OF REPRESENTATIVES
CHAIRMAN'S OFFICE



مملكة البحرين
مجلس النواب
مكتب الرئيس

دولة فلسطين
المجلس التشريعي

مملكة البحرين
مجلس النواب

إيماناً بأهمية تقوية عرى الأخوة والصداقة وتعزيزاً للعلاقات الثنائية القائمة بين دولة فلسطين ومملكة البحرين وإسهاماً في توسيع آفاق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ومنها المجال البرلماني، ورغبة في التواصل المستمر بين المجالس البرلمانية في البلدين والتنسيق بينهم في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وبدعوة كريمة من صاحب المعالي / خليفة بن أحمد الظهراني - رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين - قام معالي الدكتور أحمد محمد بحر - رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة بزيارة رسمية لمملكة البحرين خلال الفترة من 13 إلى 17 مارس 2009.

وبعد المباحثات الرسمية التي تمت بين رئيسي المجلسين تم الاتفاق على بروتوكول التعاون الثنائي بين المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس النواب في مملكة البحرين وذلك على النحو التالي:



مادة (1)

يتم تبادل المطبوعات والقوانين التي تصدر عن مملكة البحرين ودولة فلسطين بصورة مستمرة.

مادة (2)

يتم تشكيل لجنة صداقة برلمانية يكون من مهامها تطوير العلاقات الثنائية بين المجلسين.

مادة (3)

تنظيم الزيارات المتبادلة بين أعضاء المجلسين وفق آلية تسمح بالاستفادة من الخبرات وتطوير الأداء البرلماني في كلا المجلسين.

مادة (4)

يعمل المجلسان على تنسيق مواقفهما في المحافل البرلمانية وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين، ويخدم القضايا العربية والإسلامية.

مادة (5)

يتم ترتيب دورات تدريبية في المجال البرلماني للكوادر القيادية في المجلسين وذلك من خلال الزيارات المتبادلة التي تهدف إلى اطلاع الجانبين على نظام عمل المجلسين والأجهزة الإدارية فيهما.



مادة (6)

تقوم أجهزة الأمانة العامة في المجلسين ببلورة هذا البروتوكول ووضع برنامج وآلية للاستفادة منه.

مادة (7)

يُعتبر هذا البروتوكول نافذاً بعد التصديق عليه من قبل المجلسين.

والله ولي التوفيق،،،

د. أحمد محمد بجر
رئيس المجلس التشريعي بالإقامة
في دولة فلسطين

خليفة بن أحمد الظهراني
رئيس مجلس النواب
في مملكة البحرين

المنامة _ ربيع الأول 1430 هـ الموافق _ مارس 2009م

ملحق رقم (3)

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
الرئيس

لجنة صداقة مع المجلس التشريعي الفلسطيني

ان رئيس مجلس النواب ،
ورغبة منه في تبادل الخبرات البرلمانية والمنافع الثقافية والحضارية وتنمية العلاقات
الودية والاقتصادية بين لبنان والمجلس التشريعي الفلسطيني
وتوطيدا" لأواصر والمحبة والصداقة التي تربط الشعبين اللبناني والفلسطيني
يشرفنا ابلاغكم تشكيل اللجنة البرلمانية اللبنانية للصداقة مع بلدكم من النواب السادة:

- ١ - عبد اللطيف الزين
- ٢ - محمد قباني
- ٣ - ايمن شقير
- ٤ - وليد خوري
- ٥ - د . بيار دكاش
- ٦ - عبدالله فرحات
- ٧ - نوار الساحلي
- ٨ - محمد كباره

بيروت في
رئيس مجلس النواب اللبناني
نبيه بري